

## المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ "عقود التأمين"

اعتمدت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ "عقود التأمين" الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المشار إليها أدناه، والتي تعد عند إقرارها جزءاً لا يتجزأ من متطلبات المعيار الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية.

### التعديلات المدخلة على الفقرات

١٣٣ (إضافة فقرة وعنوان سابق لها)

إضافة عنوان بعد الفقرة رقم ١٣٢ وإضافة فقرة جديدة برقم ١٣٣ كما يلي:

الإفصاحات المتعلقة بالمنشآت التي تمارس التأمين التعاوني أو التكافلي أو إعادة التأمين التعاوني أو التكافلي.

(١٣٣) إذا كانت الشركة تطبق مبادئ التأمين التعاوني أو التكافلي أو إعادة التأمين التعاوني أو التكافلي القائم على الفصل بين عمليات التأمين وعمليات المساهمين، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة، والإفصاح عما يلي:

أ. الإفصاح عن الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات وعناصر الدخل الشامل الآخر بأسلوب يحقق تمييز ما يخص عمليات التأمين وما يخص عمليات المساهمين.

ب. الإفصاح عن الصفة التعاقدية بين الشركة والمؤمن له (على سبيل المثال: وجود نص في الوثيقة بأن الشركة مدير لعمليات التأمين - أو وكيل - أو مضارب - أو أنها هي المؤمن).

ج. الإفصاح عن طبيعة العقود المحولة من شركات التأمين، أو من خلال تجميع أعمال، والتي تختلف عن طبيعة العقود التي تدخل فيها الشركة.

د. الإفصاح عن عقود الضمان المالي (إذا اختارت الشركة معاملتها على أنها عقود تأمين حسبما يسمح بها المعيار) وما إذا كانت عقوداً لعمليات التأمين أم لعمليات المساهمين.

هـ. الإفصاح عن العقود المكونة لمجموعة أو سلسلة من العقود التي يرى المعيار في الفقرة رقم ٩ أنه قد يكون من الضروري التعامل مع تلك المجموعة أو السلسلة من العقود ككل.

و. إذا تضمن عقد التأمين مكونات غير تأمينية، فيجب الإفصاح عن تلك المكونات بحسب تعلقها بعمليات التأمين أو بعمليات المساهمين.

ز. الإفصاح عن تخصيص مزايا المشاركة الاختيارية إن وجدت (المشار إليها في الفقرة رقم ٧١ من المعيار) بين عمليات التأمين وعمليات المساهمين.

ح. الإفصاح عن الترتيبات التعاقدية المتعلقة بخدمات الإدارة ورسومها، ونصيب الشركة من فائض عمليات التأمين (على سبيل المثال: رسوم وكالة تستقطع بعد ترحيل نسبة من الفائض لحملة الوثائق؛ رسوم وكالة أو مضاربة تسجل كمصروف في قائمة دخل عمليات التأمين؛ حافز أداء بنسبة من الفائض) مع الإفصاح عن تلك المبالغ.

ط. الإفصاح عن الترتيبات التعاقدية بين عمليات التأمين وعمليات المساهمين فيما يتعلق بأسس معالجة العجز في حساب عمليات التأمين (على سبيل المثال: تقديم تمويل أو قرض حسن من عمليات المساهمين إلى عمليات التأمين وكيفية استنفاده أو استرداده، أو تبرع عمليات المساهمين بتحمل العجز)، مع الإفصاح عن مبلغ العجز.

ي. الإفصاح عن طبيعة عقود إعادة التأمين التي تدخل فيها الشركة وما إذا كانت مع شركات تقدم خدمات إعادة التأمين على أسس التأمين التعاوني، أو على أسس تجارية تقليدية.

سبب الإضافة:

مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تقييم مدى التزام الشركات بمبادئ التأمين التعاوني ومن ثم اتخاذ قراراتهم الاقتصادية بناءً على ذلك.

## المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧

### عقود التأمين

#### الهدف

- ١ يحدد المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ "عقود التأمين" مبادئ إثبات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار، ويحدد قياسها وعرضها والإفصاح عنها. ويتمثل هدف المعيار في ضمان قيام المنشأة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود. وتوفر هذه المعلومات أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر عقود التأمين على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.
- ٢ عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧، يجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان حقوقها وواجباتها الجوهرية، سواءً كانت ناشئة عن عقد أو نظام أو لائحة. والعقد هو اتفاق بين طرفين أو أكثر يرتب حقوقاً وواجبات واجبة النفاذ. ويُعد وجوب نفاذ الحقوق والواجبات الواردة في عقد من العقود مسألة قانونية. والعقود يمكن أن تكون كتابية أو شفوية أو مفهومة ضمناً من ممارسات العمل المتعارف عليها لدى المنشأة. وتشمل الأحكام التعاقدية كافة الأحكام المنصوص عليها في أي عقد، صريحاً كان أم ضمناً، لكن يتعين على المنشأة ألا تأخذ في الحسبان الأحكام التي ليس لها جوهر تجاري (أي ليس لها أثر ملحوظ على الجوانب الاقتصادية للعقد). وتشمل الأحكام الضمنية في العقد الأحكام المفروضة بموجب نظام أو لائحة. وتختلف ممارسات وآليات إنشاء العقود مع العملاء عبر الدول والصناعات والمنشآت. وقد تختلف أيضاً داخل المنشأة الواحدة (على سبيل المثال، قد تعتمد على فئة العميل أو طبيعة السلع أو الخدمات المتعهد بها).

#### النطاق

- ٣ يجب على المنشأة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ على:
  - (أ) عقود التأمين، بما في ذلك عقود إعادة التأمين، التي تصدرها؛
  - (ب) عقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها؛
  - (ج) عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية التي تصدرها، شريطة قيام المنشأة أيضاً بإصدار عقود التأمين.
- ٤ جميع الإشارات الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ إلى عقود التأمين تنطبق أيضاً على:
  - (أ) عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، باستثناء:
    - (١) الإشارات إلى عقود التأمين المصدرة؛
    - (٢) ما هو موضح في الفقرات ٦٠-١٧٠.
  - (ب) عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية الموضحة في الفقرة ٣(ج)، باستثناء الإشارة إلى عقود التأمين الواردة في الفقرة ٣(ج) ووفقاً لما هو موضح في الفقرة ٧١.
- ٥ جميع الإشارات الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ إلى عقود التأمين المصدرة تنطبق أيضاً على عقود التأمين التي تقتنيها المنشأة عند القيام بنقل عقود تأمين أو تجميع أعمال بخلاف عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.
- ٦ يُعرّف الملحق (أ) عقد التأمين وتقدم الفقرات ب٢-ب٣٠ من الملحق (ب) إرشادات بشأن تعريف عقد التأمين.
- ٧ لا يجوز للمنشأة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ على:
  - (أ) الضمانات المقدمة من صانع أو تاجر جملة أو تجزئة فيما يتصل ببيع سلعه أو تقديم خدماته إلى أحد العملاء (انظر المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء").

(ب) أصول والتزامات أصحاب العمل بموجب خطط منافع الموظفين (انظر المعيار الدولي للمحاسبة ١٩ "منافع الموظفين" والمعيار الدولي للتقرير المالي ٢ "الدفع على أساس الأسهم") وواجبات منافع التقاعد التي يتم التقرير عنها بواسطة خطط التقاعد ذات المنافع المحددة (انظر المعيار الدولي للمحاسبة ٢٦ "المحاسبة والتقرير من قبل خطط منافع التقاعد").

(ج) الحقوق التعاقدية أو الواجبات التعاقدية المشروطة باستخدام بند غير مالي، أو بالحق في استخدامه، في المستقبل (على سبيل المثال، بعض رسوم التراخيص وعوائد الملكية الفكرية والمبالغ المتغيرة ودفعات الإيجار المشروطة والبند المشابهة الأخرى: انظر المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ والمعيار الدولي للمحاسبة ٣٨ "الأصول غير الملموسة" والمعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ "عقود الإيجار").

(د) ضمانات القيمة المتبقية المقدمة من صانع أو تاجر جملة أو تجزئة وضمانات المستأجر فيما يخص القيمة المتبقية عند دمجها في عقد إيجار (انظر المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ والمعيار الدولي للتقرير المالي ١٦).

(هـ) عقود الضمان المالي، ما لم يكن المصدر قد أقر في السابق صراحةً أنه يعتبر مثل هذه العقود عقود تأمين، واستخدم المحاسبة التي تنطبق على عقود التأمين. ويجب على المصدر أن يختار إما تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ أو المعيار الدولي للمحاسبة ٣٢ "الأدوات المالية: العرض" والمعيار الدولي للتقرير المالي ٧ "الأدوات المالية: الإفصاحات" والمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ "الأدوات المالية" على عقود الضمان المالي تلك. ويجوز للمصدر أن يجري ذلك الاختيار لكل عقد على حدة، ولكن الاختيار الذي يتم تحديده لكل عقد لا يمكن الرجوع فيه.

(و) العوض المحتمل مستحق الدفع أو مستحق التحصيل ضمن تجميع أعمال (انظر المعيار الدولي للتقرير المالي ٣ "تجميع الأعمال").

(ز) عقود التأمين التي تكون فيها المنشأة حامل الوثيقة، ما لم تكن تلك العقود عقود إعادة تأمين محتفظاً بها (انظر الفقرة ٣(ب)).

(ح) عقود بطاقات الائتمان، أو العقود المشابهة التي تنص على ترتيبات للائتمان أو الدفع، التي لا تستوفي تعريف عقد التأمين إلا إذا لم تقم المنشأة بإظهار أثر تقييم مخاطر التأمين المرتبطة بعميل بعينه عند تحديد سعر العقد مع ذلك العميل (انظر المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ والمعايير الأخرى المنطبقة). ولكن إذا كان المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ يتطلب أن تقوم المنشأة بفصل مكون تغطية التأمين (انظر الفقرة ١/٢(هـ)(٤) من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩) المدمج في مثل هذا العقد، فيجب على المنشأة في تلك الحالة وحدها دون غيرها تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ على ذلك المكون.

٨ تستوفي بعض العقود تعريف التأمين لكن الهدف الأساسي منها هو تقديم الخدمات مقابل أتعاب ثابتة. ويجوز للمنشأة أن تختار تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ بدلاً من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ على مثل تلك العقود التي تصدرها في حالة استيفاء شروط محددة دون غيرها. ويجوز للمنشأة أن تجري ذلك الاختيار لكل عقد على حدة، ولكن الاختيار الذي يتم تحديده لكل عقد لا يمكن الرجوع فيه. وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

(أ) ألا تقوم المنشأة بإظهار أثر تقييم المخاطر المرتبطة بعميل بعينه عند تحديد سعر العقد مع ذلك العميل؛

(ب) أن يعوّض العقد العميل بتقديم خدمات، وليس بدفع مبالغ نقدية له؛

(ج) أن تكون مخاطر التأمين المنقولة بموجب العقد ناشئة بشكل أساسي من استخدام العميل للخدمات وليس من عدم التأكد المحيط بتكلفة تلك الخدمات.

٨ أ تستوفي بعض العقود تعريف عقد التأمين لكنها تقيد التعويض عن الأحداث المغطاة بالتأمين بالمبلغ الذي كان سيتطلبه تسوية الواجب المترتب بموجب العقد على حامل وثيقة التأمين (على سبيل المثال، القروض التي بشروط للتنازل عنها في حالة الوفاة). ويجب على المنشأة أن تختار إما تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ أو المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ على تلك العقود التي تصدرها ما لم تكن تلك العقود مُستثناة من نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ بموجب الفقرة ٧. وتقوم المنشأة بذلك الاختيار لكل محفظة من محافظ عقود التأمين، ويكون الاختيار لكل محفظة نهائياً ولا رجعة فيه.

## تجميع عقود التأمين

٩ قد تحقق مجموعة أو سلسلة من عقود التأمين المبرمة مع الطرف المقابل نفسه أو مع طرف مقابل ذي صلة به أثراً تجارياً كلياً، أو قد تهدف إلى تحقيق مثل هذا الأثر. ولأجل التقرير عن جوهر مثل تلك العقود، قد يكون من الضروري معالجة مجموعة أو سلسلة العقود ككل. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الحقوق أو الواجبات في عقد من العقود لا أثر لها سوى الإلغاء التام للحقوق أو الواجبات الواردة في عقد آخر مبرم في ذات الوقت مع نفس الطرف المقابل، فإن الأثر المجمع حينئذ هو عدم وجود أي حقوق أو واجبات.

## فصل المكونات عن عقد التأمين (الفقرات ب٣١-ب٣٥)

١٠ قد يحتوي عقد التأمين على مكون واحد أو أكثر، من شأنه أن يقع ضمن نطاق معيار آخر فيما لو كان عقداً منفصلاً. فعلى سبيل المثال، قد يحتوي أحد عقود التأمين على مكون استثمار أو مكون لخدمات أخرى خلاف خدمات عقد التأمين (أو كليهما). ويجب على المنشأة في هذه الحالة تطبيق الفقرات ١١-١٣ لتحديد مكونات العقد والمحاسبة عنها.

١١ يجب على المنشأة:

(أ) تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ لتحديد ما إذا كانت هناك مشتقة مدمجة يلزم فصلها، وكيفية المحاسبة عن تلك المشتقة في حال وجودها.

(ب) فصل أي مكون استثمار عن عقد التأمين المضيف، ولا يتم ذلك إلا إذا كان ذلك المكون متميزاً بنفسه (انظر الفقرتين ب٣١، ب٣٢). ويجب على المنشأة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ على المحاسبة عن مكون الاستثمار المفصول ما لم يكن عقد استثمار بميزات مشاركة اختيارية يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (انظر الفقرة ٣(ج)).

١٢ بعد تطبيق الفقرة ١١ لفصل أي تدفقات نقدية مرتبطة بمشتقات مدمجة ومكونات استثمار متميزة بنفسها، يجب على المنشأة أن تفصل عن عقد التأمين المضيف أي وعد بأن تنقل إلى حامل وثيقة التأمين سلعاً أو خدمات متميزة بنفسها خلاف خدمات عقد التأمين، عملاً بالفقرة ٧ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥. ويجب على المنشأة المحاسبة عن تلك الوعود بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥. وعند تطبيق الفقرة ٧ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ لفصل الوعد، يجب على المنشأة تطبيق الفقرات ب٣٣-ب٣٥ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧، وعند الإثبات الأولي يجب عليها:

(أ) تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ لتوزيع التدفقات النقدية الداخلة بين مكون التأمين وأي وعود بتقديم سلع أو خدمات متميزة بنفسها خلاف خدمات عقد التأمين؛

(ب) توزيع التدفقات النقدية الخارجة بين مكون التأمين وأي سلع أو خدمات متعهد بها خلاف خدمات عقد التأمين، ومحاسب عنها عملاً بالمعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ بحيث:

(١) يتم عزو التدفقات النقدية الخارجة التي تتعلق بشكل مباشر بكل مكون إلى ذلك المكون؛

(٢) يتم عزو أي تدفقات نقدية خارجة متبقية على أساس منتظم ومنطقي، يُظهر أثر التدفقات النقدية الخارجة التي ستوقع المنشأة نشأتها فيما لو كان ذلك المكون عقداً منفصلاً.

١٣ بعد تطبيق الفقرتين ١١ و١٢، يجب على المنشأة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ على جميع مكونات عقد التأمين المضيف المتبقية. وفيما يلي، تُعد جميع الإشارات الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ إلى المشتقات المدمجة أنها إشارات إلى المشتقات التي لم يتم فصلها عن عقد التأمين المضيف وجميع الإشارات إلى مكونات الاستثمار أنها إشارات إلى مكونات الاستثمار التي لم يتم فصلها عن عقد التأمين المضيف (باستثناء تلك الإشارات الواردة في الفقرتين ب٣١ وب٣٢).

## مستوى تجميع عقود التأمين

١٤ يجب على المنشأة تحديد محافظ لعقود التأمين. وتضم كل محفظة عقوداً تتعرض لمخاطر متشابهة وتُدار معاً. ومن المتوقع أن العقود التي تتعلق بنوع معين من منتجات التأمين ستكون لها مخاطر متشابهة، ومن ثم، فإن هذه العقود سيكون من المتوقع

وجودها في نفس المحفظة في حالة إدارتها معاً. ولا يتوقع وجود مخاطر متشابهة للعقود المندرجة تحت أنواع منتجات مختلفة (على سبيل المثال، عقود الدفعات السنوية الثابتة ذات القسط الواحد مقارنةً بعقود التأمين العادي على الحياة لأجل)، ومن ثم، فإن هذه العقود سيكون من المتوقع وجودها في محافظ مختلفة.

١٥ تنطبق الفقرات ١٦-٢٤ على عقود التأمين المصدرة. وتنص الفقرة ٦١ على المتطلبات الخاصة بمستوى تجميع عقود إعادة التأمين المحفوظ بها.

١٦ يجب على المنشأة تقسيم محفظة عقود التأمين المصدرة بحد أدنى إلى:

(أ) مجموعة للعقود التي تُعد غير مجدية عند الإثبات الأولي، إن وجدت؛

(ب) مجموعة للعقود التي لا توجد احتمالية معتبرة عند الإثبات الأولي لأن تصبح غير مجدية في وقت لاحق، إن وجدت؛

(ج) مجموعة لباقي العقود في المحفظة، إن وجدت.

١٧ إذا توفرت لدى المنشأة معلومات معقولة ومؤيدة لاستنتاج أن مجموعة من العقود ستقع جميعها في نفس المجموعة عملاً بالفقرة ١٦، فيجوز لها قياس مجموعة العقود لتحديد ما إذا كانت هذه العقود غير مجدية (انظر الفقرة ٤٧) وتقييم مجموعة العقود لتحديد ما إذا لم تكن هناك احتمالية معتبرة لأن تصبح هذه العقود غير مجدية في وقت لاحق (انظر الفقرة ١٩). وإذا لم تتوفر لدى المنشأة معلومات معقولة ومؤيدة لاستنتاج أن مجموعة من العقود ستقع جميعها في نفس المجموعة، فيجب على المنشأة تحديد المجموعة التي تنتمي إليها العقود بدراسة كل عقد على حدة.

١٨ فيما يخص العقود المصدرة التي تطبق عليها المنشأة منهج تخصيص أقساط التأمين (انظر الفقرات ٥٣-٥٩)، يجب على المنشأة افتراض أنه لا توجد عقود في المحفظة غير مجدية عند الإثبات الأولي، ما لم توجد حقائق وظروف تشير إلى خلاف ذلك. ويجب على المنشأة تقييم ما إذا كانت العقود التي لا تُعد غير مجدية عند الإثبات الأولي لا توجد احتمالية معتبرة لأن تصبح كذلك في وقت لاحق عن طريق تقييم احتمالية وقوع تغيرات في الحقائق والظروف المنطبقة.

١٩ فيما يخص العقود المصدرة التي لا تطبق عليها المنشأة منهج تخصيص أقساط التأمين (انظر الفقرتين ٥٣، ٥٤)، يجب على المنشأة تقييم ما إذا كانت العقود التي لا تُعد غير مجدية عند الإثبات الأولي لا توجد احتمالية معتبرة لأن تصبح كذلك:

(أ) بناءً على احتمال حدوث تغيرات في الافتراضات التي من شأنها في حال حدوثها أن تؤدي إلى تحول العقود إلى عقود غير مجدية.

(ب) باستخدام المعلومات المتعلقة بالتقديرات المقدمة في التقارير الداخلية للمنشأة. وبناءً عليه، فعند تقييم ما إذا كانت العقود التي لا تُعد غير مجدية عند الإثبات الأولي لا توجد احتمالية معتبرة لأن تصبح كذلك:

(١) لا يجوز للمنشأة إغفال المعلومات المقدمة في تقاريرها الداخلية عن أثر تغير الافتراضات على مختلف العقود من حيث احتمالية تحولها إلى عقود غير مجدية؛ ولكن

(٢) لا يُطلب من المنشأة جمع معلومات إضافية خلاف تلك المقدمة في تقاريرها الداخلية حول أثر تغير الافتراضات على مختلف العقود.

٢٠ في حالة وقوع عقود ضمن مجموعات مختلفة في محفظة من المحافظ، عملاً بالفقرات ١٤-١٩، فقط لأن الأنظمة أو اللوائح تقيد من قدرة المنشأة العملية على تحديد سعر مختلف أو مستوى مختلف من المنافع لحاملي الوثائق المختلفين في الخصائص، فيجوز للمنشأة وضع تلك العقود في نفس المجموعة. ولا يجوز للمنشأة تطبيق هذه الفقرة على بنود أخرى بالقياس المنطقي.

٢١ يُسمح للمنشأة بتقسيم المجموعات الموضحة في الفقرة ١٦ إلى مجموعات أصغر. فعلى سبيل المثال، يجوز للمنشأة أن تختار تقسيم المحافظ إلى:

(أ) المزيد من المجموعات التي لا تُعد غير مجدية عند الإثبات الأولي - إذا قدمت التقارير الداخلية للمنشأة معلومات تميز بين:

(١) مختلف مستويات الربحية؛ أو

(٢) مختلف احتمالات تحول العقود إلى عقود غير مجدية بعد الإثبات الأولي؛

(ب) أكثر من مجموعة واحدة للعقود التي تُعد غير مجدية عند الإثبات الأولى – إذا قدمت التقارير الداخلية للمنشأة معلومات بدرجة أكبر من التفصيل حول مدى عدم جدوى تلك العقود.

٢٢ لا يجوز للمنشأة أن تضع في نفس المجموعة عقوداً يفصل بين إصدارها فترة تزيد على سنة واحدة. ولتحقيق ذلك، يجب على المنشأة عند اللزوم زيادة تقسيم المجموعات الموضحة في الفقرات ١٦-٢١.

٢٣ يمكن أن تحتوي إحدى مجموعات عقود التأمين على عقد واحد إذا كانت هذه هي النتيجة عملاً بالفقرات ١٤-٢٢.

٢٤ يجب على المنشأة تطبيق متطلبات الإثبات والقياس الخاصة بالمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ على مجموعات العقود التي يتم تحديدها عملاً بالفقرات ١٤-٢٣. ويجب على المنشأة تكوين المجموعات عند الإثبات الأولى وإضافة العقود إلى المجموعات بتطبيق الفقرة ٢٨. ولا يجوز للمنشأة إعادة تقييم تكوين المجموعات بعد ذلك. ولقياس مجموعة من العقود، يجوز للمنشأة تقدير التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود بمستوى تجميع أعلى من المجموعة أو المحفظة، شريطة أن تكون المنشأة قادرة على تضمين التدفقات النقدية المناسبة عند الوفاء بالعقود في قياس المجموعة، عملاً بالفقرات ٣٢(أ) و ٤٠(أ) و ٤٠(ب). عن طريق تخصيص مثل هذه التقديرات لمجموعات العقود.

## الإثبات

٢٥ يجب على المنشأة إثبات مجموعة لعقود التأمين التي تصدرها اعتباراً من التواريخ الآتية، أيها يحل أولاً:

(أ) من بداية فترة التغطية الخاصة بمجموعة العقود؛

(ب) من تاريخ استحقاق أول دفعة من أي حامل وثيقة في المجموعة؛

(ج) من تاريخ تحول المجموعة إلى مجموعة غير مجدية، فيما يخص مجموعات العقود غير المجدية.

٢٦ في حالة عدم وجود تاريخ استحقاق تعاقدية، تُعتبر الدفعة الأولى المدفوعة من حامل الوثيقة مستحقة في تاريخ استلامها. وتكون المنشأة مطالبة بتحديد ما إذا كانت هناك أي عقود تشكل مجموعة عقود غير مجدية عملاً بالفقرة ١٦ قبل أقرب التاريخين الموضحين في الفقرتين ٢٥(أ) و ٢٥(ب) في حالة وجود حقائق وظروف تشير إلى وجود مثل هذه المجموعة.

٢٧ [حُذفت]

٢٨ عند إثبات مجموعة من عقود التأمين في فترة التقرير، يجب على المنشأة أن تدرج فقط العقود التي يستوفي كل منها على حدة أحد الضوابط المنصوص عليها في الفقرة ٢٥ ويجب أن تضع تقديرات المعدلات الخصم في تاريخ الإثبات الأولى (انظر الفقرة ب٧٣) ووحدات التغطية المقدمة في فترة التقرير (انظر الفقرة ب١١٩). ويجوز للمنشأة تضمين المزيد من العقود في المجموعة بعد نهاية فترة التقرير، مع مراعاة الفقرات ١٤-٢٢. ويجب على المنشأة إضافة العقد إلى المجموعة في فترة التقرير التي يستوفي فيها ذلك العقد أحد الضوابط المنصوص عليها في الفقرة ٢٥. وقد يؤدي ذلك إلى حدوث تغيير في تحديد معدلات الخصم في تاريخ الإثبات الأولى عملاً بالفقرة ب٧٣. ويجب على المنشأة تطبيق المعدلات المنقحة من بداية فترة التقرير التي تُضاف فيها عقود جديدة إلى المجموعة.

## التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين (الفقرات ب١٣٥-ب٣٥٥)

٢٨ أ يجب على المنشأة تخصيص التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين لمجموعات عقود التأمين باستخدام طريقة منتظمة ومنطقية عملاً بالفقرتين ب١٣٥ وب٣٥٥، ما لم تختَر إثباتها على أنها مصروفات عملاً بالفقرة ٥٩(أ).

٢٨ ب يجب على المنشأة التي لا تطبق الفقرة ٥٩(أ) أن تثبت التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين المدفوعة (أو التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين التي تم إثبات التزام لها عملاً بالمعايير الأخرى) على أنها أصل قبل إثبات مجموعة عقود التأمين ذات الصلة. ويجب على المنشأة إثبات مثل هذا الأصل لكل مجموعة من مجموعات عقود التأمين ذات الصلة.

٢٨ ج يجب على المنشأة إلغاء إثبات الأصل الخاص بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين عندما يتم تضمين تلك التدفقات في قياس مجموعة عقود التأمين ذات الصلة عملاً بالفقرة ٣٨(ج) (١) أو الفقرة ٥٥(أ) (٣).

- ٢٨ د في حالة انطباق الفقرة ٢٨، يجب على المنشأة تطبيق الفقرتين ٢٨ ب و ٢٨ ج وفقاً للفقرة ٣٥ ج.
- ٢٨ هـ يجب على المنشأة في نهاية كل فترة تقرير تقييم إمكانية استرداد الأصل الخاص بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى احتمال حدوث هبوط في قيمة الأصل (انظر الفقرة ٣٥ د). وإذا حددت المنشأة حدوث خسارة هبوط، فيجب عليها تعديل المبلغ الدفترى للأصل وإثبات خسارة هبوط ضمن الربح أو الخسارة.
- ٢٨ و يجب على المنشأة أن تثبت ضمن الربح أو الخسارة عكساً لبعض أو كل خسارة الهبوط المثبتة سابقاً وفقاً للفقرة ٢٨ هـ وزيادة المبلغ الدفترى للأصل، بقدر زوال ظروف الهبوط أو تحسنها.

## القياس (الفقرات ب٣٦-ب١١٩ و)

- ٢٩ يجب على المنشأة تطبيق الفقرات ٣٠-٥٢ على كافة مجموعات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧، مع مراعاة الاستثناءات الآتية:
- (أ) فيما يخص مجموعات عقود التأمين المستوفية لأي من الضوابط المحددة في الفقرة ٥٣، يجوز للمنشأة تبسيط قياس المجموعة باستخدام منهج تخصيص أقساط التأمين الوارد في الفقرات ٥٥-٥٩.
- (ب) فيما يخص مجموعات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، يجب على المنشأة تطبيق الفقرات ٣٢-٤٦ على النحو المطلوب بموجب الفقرات ٦٣-١٧٠. ولا تنطبق الفقرة ٤٥ (المتعلقة بعقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة) والفقرات ٤٧-٥٢ (المتعلقة بالعقود غير المجدية) على مجموعات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.
- (ج) فيما يخص مجموعات عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية، يجب على المنشأة تطبيق الفقرات ٣٢-٥٢ على النحو المعدلة به بموجب الفقرة ٧١.
- ٣٠ عند تطبيق المعيار الدولي للمحاسبة ٢١ "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" على مجموعة من عقود التأمين التي تولد تدفقات نقدية بعملة أجنبية، يجب على المنشأة أن تعالج مجموعة العقود، بما في ذلك هامش الخدمة التعاقدية، على أنها بند نقدي.
- ٣١ في القوائم المالية للمنشأة التي تصدر عقود التأمين، لا يجوز أن تعكس التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود مخاطر عدم الأداء الخاصة بتلك المنشأة (تعريف مخاطر عدم الأداء وارد في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣ "قياس القيمة العادلة").

## القياس عند الإثبات الأولي (الفقرات ب٣٦-ب٩٥ و)

- ٣٢ عند الإثبات الأولي، يجب على المنشأة قياس مجموعة عقود التأمين بإجمالي ما يلي:
- (أ) التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود، التي تضم:
- (١) تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية (الفقرات ٣٣-٣٥)؛
- (٢) تعديلاً يُظهر أثر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية، وذلك بقدر عدم تضمين تلك المخاطر المالية في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية (الفقرة ٣٦)؛
- (٣) التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية (الفقرة ٣٧).
- (ب) هامش الخدمة التعاقدية، مقيساً عملاً بالفقرتين ٣٨ و ٣٩.

## تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية (الفقرات ب٣٦-ب٧١ و)

- ٣٣ يجب على المنشأة أن تضيف في قياس مجموعة عقود التأمين جميع التدفقات النقدية المستقبلية ضمن حدود كل عقد في المجموعة (انظر الفقرة ٣٤). وعملاً بالفقرة ٢٤، يجوز للمنشأة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بمستوى تجميع أعلى ثم تخصيص التدفقات النقدية الناتجة عند الوفاء بالعقود لكل مجموعة من العقود. ويجب أن يتحقق في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ما يلي:

(أ) أن تتضمن، على نحو غير متحيز، جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما حول مبالغ تلك التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها وعدم تأكدها (انظر الفقرات ب٣٧-ب٤١). وللقيام بذلك، يجب على المنشأة تقدير القيمة المتوقعة (أي المتوسط المرجح بالاحتمالات) لمدى النواتج المحتملة بالكامل.

(ب) أن تعكس وجهة نظر المنشأة، شريطة أن تكون التقديرات الخاصة بأي متغيرات سوقية ذات صلة متسقة مع أسعار السوق التي يمكن رصدها لتلك المتغيرات (انظر الفقرات ب٤٢-ب٥٣).

(ج) أن تكون حالية - إذ يجب أن تُظهر التقديرات أثر الظروف القائمة في تاريخ القياس، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمستقبل في ذلك التاريخ (انظر الفقرات ب٥٤-ب٦٠).

(د) أن تكون واضحة - إذ يجب على المنشأة تقدير التعديل للتعويض عن المخاطر غير المالية بشكل منفصل عن التقديرات الأخرى (انظر الفقرة ب٩٠). ويجب على المنشأة أيضاً تقدير التدفقات النقدية بشكل منفصل عن القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية، ما لم يكن أفضل أسلوب مناسب للقياس يجمع بين هذين التقديرين (انظر الفقرة ب٤٦).

٣٤ تكون التدفقات النقدية واقعة ضمن حدود عقد التأمين إذا كانت هذه التدفقات ناشئة عن الحقوق والواجبات الجوهرية القائمة أثناء فترة التقرير التي تستطيع المنشأة خلالها إجبار حامل الوثيقة على دفع أقساط التأمين أو التي يكون على المنشأة خلالها واجب جوهري بتقديم خدمات عقد التأمين لحامل الوثيقة (انظر الفقرات ب٦١-ب٧١). وينتهي الواجب الجوهري بتقديم خدمات عقد التأمين:

(أ) عندما تمتلك المنشأة القدرة العملية على إعادة تقييم المخاطر الخاصة بحامل الوثيقة المعني وتستطيع، نتيجة لذلك، أن تحدد سعراً أو مستوى منافع يعكس تلك المخاطر بشكل كامل؛ أو

(ب) عند استيفاء كل من الضابطين الآتيين:

(١) أن تمتلك المنشأة القدرة العملية على إعادة تقييم المخاطر الخاصة بمحفظة عقود التأمين التي تحتوي على العقد وتستطيع، نتيجة لذلك، أن تحدد سعراً أو مستوى منافع يعكس مخاطر تلك المحفظة بشكل كامل؛

(٢) ألا يؤخذ في الحسبان عند تسعير أقساط التأمين حتى تاريخ إعادة تقييم المخاطر تلك المخاطر المرتبطة بالفترة التالية لتاريخ إعادة التقييم.

٣٥ لا يجوز للمنشأة أن تُثبت كال التزام أو أصل أي مبالغ تتعلق بأقساط تأمين متوقعة أو مطالبات متوقعة خارج حدود عقد التأمين. فمثل هذه المبالغ تتعلق بعقود تأمين مستقبلية.

#### معدلات الخصم (الفقرات ب٧٢-ب٨٥)

٣٦ يجب على المنشأة تعديل التقديرات الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية لإظهار أثر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية المرتبطة بتلك التدفقات النقدية، وذلك بقدر عدم تضمين تلك المخاطر المالية في تقديرات التدفقات النقدية. ويجب أن تكون معدلات الخصم المطبقة على تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية الموضحة في الفقرة ٣٣ مستوفية لما يلي:

(أ) أن تعكس القيمة الزمنية للنقود وخصائص التدفقات النقدية وخصائص السيولة الخاصة بعقود التأمين؛

(ب) أن تكون متسقة مع أسعار السوق الحالية الممكن رصدها (إن وجدت) للأدوات المالية ذات التدفقات النقدية التي تتفق خصائصها مع خصائص عقود التأمين، من حيث التوقيت والعملية والسيولة، على سبيل المثال؛

(ج) أن تستبعد أثر العوامل التي تؤثر على مثل تلك الأسعار السوقية الممكن رصدها، ولكنها لا تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين.

#### التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية (الفقرات ب٨٦-ب٩٢)

٣٧ يجب على المنشأة تعديل التقدير الخاص بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ليُظهر التعويض الذي تطلبه المنشأة لتحمل حالة عدم التأكد المحيطة بمبلغ وتوقيت التدفقات النقدية والناشئة عن المخاطر غير المالية.

## هامش الخدمة التعاقدية

- ٣٨ هامش الخدمة التعاقدية هو مكون في الأصل أو الالتزام الخاص بمجموعة عقود التأمين، يمثل الربح غير المكتسب الذي ستقوم المنشأة بإثباته عندما تقدم خدمات عقد التأمين في المستقبل. وما لم تنطبق الفقرة ٤٧ (المتعلقة بالعقود غير المجدية) أو الفقرة ب١٢٣ أ (بشأن إيراد التأمين المتعلق بالفقرة ٣٨ (ج) (٢))، يجب على المنشأة قياس هامش الخدمة التعاقدية عند الإثبات الأولي لمجموعة عقود التأمين بمبلغ يؤدي إلى عدم نشأة أي دخل أو مصروف من:
- (أ) الإثبات الأولي لمبلغ التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود، الذي تم قياسه بتطبيق الفقرات ٣٢-٣٧؛
- (ب) أي تدفقات نقدية ناشئة عن العقود الموجودة في المجموعة في ذلك التاريخ؛
- (ج) إلغاء إثبات ما يلي في تاريخ الإثبات الأولي:
- (١) أي أصل خاص بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين عملاً بالفقرة ٢٨ ج؛
- (٢) أي أصل أو التزام آخر تم إثباته في السابق للتدفقات النقدية المتعلقة بمجموعة العقود على النحو المحدد في الفقرة ب١٦٦.
- ٣٩ فيما يخص عقود التأمين التي يتم اقتناؤها في عملية نقل لعقود تأمين أو في تجميع أعمال يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ٣، يجب على المنشأة تطبيق الفقرة ٣٨ وفقاً للفقرات ب٩٣-ب٩٥.

## القياس اللاحق

- ٤٠ يجب أن يكون المبلغ الدفترية لأية مجموعة من مجموعات عقود التأمين في نهاية كل فترة تقرير هو مجموع:
- (أ) الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية المكوّن من:
- (١) التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود فيما يتعلق بالخدمة المستقبلية والمخصصة للمجموعة في ذلك التاريخ، مقيسةً عملاً بالفقرات ٣٣-٣٧ وب٣٦-ب٩٢؛
- (٢) هامش الخدمة التعاقدية للمجموعة في ذلك التاريخ، مقيسةً عملاً بالفقرات ٤٣-٤٦؛
- (ب) الالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة، المكوّن من التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود فيما يتعلق بالخدمة السابقة والمخصصة للمجموعة في ذلك التاريخ، مقيسةً عملاً بالفقرات ٣٣-٣٧ وب٣٦-ب٩٢.
- ٤١ يجب على المنشأة إثبات الدخل والمصروفات للتغيرات الآتية في المبلغ الدفترية للالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية:
- (أ) إيراد التأمين - للانخفاض الحاصل في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية بسبب الخدمات المقدمة خلال الفترة، مقيسةً عملاً بالفقرات ب١٢٠-ب١٢٤؛
- (ب) مصروفات خدمات التأمين - للخسائر في مجموعات العقود غير المجدية، وعكوسات مثل تلك الخسائر (انظر الفقرات ٤٧-٥٢)؛
- (ج) دخل أو مصروفات تمويل التأمين - لأثر القيمة الزمنية للنقود وأثر المخاطر المالية المحددة في الفقرة ٨٧.
- ٤٢ يجب على المنشأة إثبات الدخل والمصروفات للتغيرات الآتية في المبلغ الدفترية للالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة:
- (أ) مصروفات خدمات التأمين - للزيادة الحاصلة في الالتزام بسبب المطالبات والمصروفات المتكبدة خلال الفترة، باستثناء أي مكونات استثمار؛
- (ب) مصروفات خدمات التأمين - لأي تغيرات لاحقة في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود فيما يتعلق بالمطالبات المتكبدة والمصروفات المتكبدة؛
- (ج) دخل أو مصروفات تمويل التأمين - لأثر القيمة الزمنية للنقود وأثر المخاطر المالية المحددة في الفقرة ٨٧.

## هامش الخدمة التعاقدية (الفقرات ب٩٦—ب١١٩)

- ٤٣ يمثل هامش الخدمة التعاقدية في نهاية فترة التقرير الربح في مجموعة عقود التأمين الذي لم يتم إثباته بعد ضمن الربح أو الخسارة بسبب تعلقه بالخدمة المستقبلية التي سيتم تقديمها بموجب العقود الموجودة في المجموعة.
- ٤٤ فيما يخص عقود التأمين التي بدون ميزات المشاركة المباشرة، يكون المبلغ الدفترى لهامش الخدمة التعاقدية الخاص بمجموعة العقود في نهاية فترة التقرير مساوياً للمبلغ الدفترى في بداية فترة التقرير معدلاً تبعاً لما يلي:
- (أ) أثر أي عقود جديدة تمت إضافتها للمجموعة (انظر الفقرة ٢٨)؛
- (ب) الفائدة المتراكمة على المبلغ الدفترى لهامش الخدمة التعاقدية أثناء فترة التقرير، مقيسة بمعدلات الخصم المحددة في الفقرة ب٧٢(ب)؛
- (ج) التغيرات في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود فيما يتعلق بالخدمة المستقبلية المحددة في الفقرات ب٩٦—ب١٠٠، إلا بالقدر الذي:
- (١) تتجاوز به الزيادات في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود المبلغ الدفترى لهامش الخدمة التعاقدية، مما ينشأ عنه تحمل خسارة (انظر الفقرة ٤٨(أ))؛ أو
- (٢) تكون فيه الانخفاضات في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود مخصصة لمكون الخسارة في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية عملاً بالفقرة ٥٠(ب).
- (د) أثر أي فروقات في صرف العملة على هامش الخدمة التعاقدية؛
- (هـ) المبلغ المثبت على أنه إيراد التأمين بسبب نقل خدمات عقد التأمين خلال الفترة، والذي يتم تحديده عن طريق تخصيص هامش الخدمة التعاقدية المتبقي في نهاية فترة التقرير (قبل أي تخصيص) على مدار فترة التغطية الحالية والمتبقية عملاً بالفقرة ب١١٩.
- ٤٥ فيما يخص عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة (انظر الفقرات ب١٠١—ب١١٨)، يكون المبلغ الدفترى لهامش الخدمة التعاقدية الخاص بمجموعة العقود في نهاية فترة التقرير مساوياً للمبلغ الدفترى في بداية فترة التقرير معدلاً تبعاً للمبالغ المحددة في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (هـ) أدناه. والمنشأة ليست مطالبة بتحديد هذه التعديلات كل على حدة. وإنما يمكن تحديد مبلغ مجمع لبعض التعديلات أو جميعها. وتتمثل هذه التعديلات فيما يلي:
- (أ) أثر أي عقود جديدة تمت إضافتها للمجموعة (انظر الفقرة ٢٨)؛
- (ب) التغير في مبلغ نصيب المنشأة من القيمة العادلة للبنود الأساس (انظر الفقرة ب١٠٤(ب)(١))، إلا بالقدر الذي:
- (١) تنطبق به الفقرة ب١١٥ (المتعلقة بتقليص المخاطر)؛ أو
- (٢) يتجاوز به الانخفاض في مبلغ نصيب المنشأة من القيمة العادلة للبنود الأساس المبلغ الدفترى لهامش الخدمة التعاقدية، مما ينشأ عنه تحمل خسارة (انظر الفقرة ٤٨)؛ أو
- (٣) تعكس به الزيادة في مبلغ نصيب المنشأة من القيمة العادلة للبنود الأساس المبلغ المشار إليه في البند (٢).
- (ج) التغيرات في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود فيما يتعلق بالخدمة المستقبلية، المحددة في الفقرات ب١٠١—ب١١٨، إلا بالقدر الذي:
- (١) تنطبق به الفقرة ب١١٥ (المتعلقة بتقليص المخاطر)؛ أو
- (٢) تتجاوز به الزيادات في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود المبلغ الدفترى لهامش الخدمة التعاقدية، مما ينشأ عنه تحمل خسارة (انظر الفقرة ٤٨)؛ أو
- (٣) تكون فيه الانخفاضات في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود مخصصة لمكون الخسارة في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية عملاً بالفقرة ٥٠(ب).

- (د) أثر أي فروقات ناشئة في صرف العملة على هامش الخدمة التعاقدية؛
- (هـ) المبلغ المثبت على أنه إيراد التأمين بسبب نقل خدمات عقد التأمين خلال الفترة، والذي يتم تحديده عن طريق تخصيص هامش الخدمة التعاقدية المتبقي في نهاية فترة التقرير (قبل أي تخصيص) على مدار فترة التغطية الحالية والمتبقية عملاً بالفقرة ب١١٩.
- ٤٦ تعوض بعض التغيرات في هامش الخدمة التعاقدية التغيرات في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود للالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية، مما يؤدي إلى عدم حدوث أي تغير في إجمالي المبلغ الدفترى للالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية. ويقدر عدم قيام التغيرات في هامش الخدمة التعاقدية بتعويض التغيرات في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود للالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية، يجب على المنشأة إثبات دخل ومصروفات التغيرات، عملاً بالفقرة ٤١.

## العقود غير المجدية

- ٤٧ يُعد عقد التأمين عقدًا غير مجدٍ في تاريخ الإثبات الأولي إذا كانت التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقد والمخصصة للعقد وأي تدفقات نقدية من اقتناء عقد التأمين تم إثباتها في السابق وأي تدفقات نقدية ناشئة عن العقد في تاريخ الإثبات الأولي، تشكل في مجملها تدفقات خارجة صافية. وعملاً بالفقرة ١٦(أ)، يجب على المنشأة وضع هذه العقود في مجموعة منفصلة عن العقود التي لا تُعد غير مجدية. وفي حالة انطباق الفقرة ١٧، يجوز للمنشأة تحديد مجموعة العقود غير المجدية عن طريق قياس مجموعة من العقود بدلاً من قياس كل عقد على حدة. ويجب على المنشأة إثبات خسارة ضمن الربح أو الخسارة لصافي التدفقات الخارجة الخاص بمجموعة العقود غير المجدية، مما يجعل المبلغ الدفترى للالتزام المتعلق بالمجموعة مساوياً للتدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود، ويجعل هامش الخدمة التعاقدية للمجموعة صفراً.
- ٤٨ تصبح مجموعة عقود التأمين غير مجدية (أو يزيد طابعها غير المجدي) عند القياس اللاحق في حالة تجاوز المبالغ الآتية للمبلغ الدفترى الخاص بهامش الخدمة التعاقدية:
- (أ) التغيرات غير المواتية فيما يتعلق بالخدمة المستقبلية في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود المخصصة للمجموعة والناشئة عن التغيرات في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية والتعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية؛
- (ب) فيما يخص مجموعة عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة، الانخفاض في مبلغ نصيب المنشأة من القيمة العادلة للبنود الأساس.
- وعملاً بالفقرات ٤٤(ج) (١) و ٤٥(ب) (٢) و ٤٥(ج) (٢)، يجب على المنشأة إثبات خسارة ضمن الربح أو الخسارة بقدر تلك الزيادة.
- ٤٩ يجب على المنشأة إنشاء مكون خسارة في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية لأية مجموعة غير مجدية (أو زيادة هذا المكون) يعبر عن الخسائر المثبتة عملاً بالفقرتين ٤٧ و ٤٨. ويحدد مكون الخسارة المبالغ التي يتم عرضها ضمن الربح أو الخسارة على أنها عكوسات للخسائر في المجموعات غير المجدية والتي يتم استبعادها تبعاً لذلك من تحديد إيراد التأمين.
- ٥٠ بعد قيام المنشأة بإثبات خسارة على مجموعة غير مجدية من مجموعات عقود التأمين، يجب عليها أن تخصص:

- (أ) التغيرات اللاحقة، المحددة في الفقرة ٥١، في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود للالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية وذلك على أساس منتظم بين كل من:
- (١) مكون الخسارة في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية؛
- (٢) والالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية، باستثناء مكون الخسارة.
- (ب) لمكون الخسارة وحده وإلى حين تخفيض ذلك المكون إلى صفر:
- (١) أي نقصان لاحق فيما يتعلق بالخدمة المستقبلية في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود المخصصة للمجموعة ناشئ عن التغيرات في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية والتعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية؛
- (٢) وأية زيادات لاحقة في مبلغ نصيب المنشأة من القيمة العادلة للبنود الأساس.

وعملاً بالفقرات ٤٤(ج) و ٤٥(ب) و ٤٥(ج) (٣)، لا يجوز للمنشأة تعديل هامش الخدمة التعاقدية إلا عند زيادة النقصان عن المبلغ المخصص لمكون الخسارة.

٥١ تتمثل التغيرات اللاحقة في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود للالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية والتي يلزم تخصيصها عملاً بالفقرة ٥٠(أ) فيما يلي:

- (أ) تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية فيما يخص المطالبات والمصروفات التي تم الإبراء منها من ضمن الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية بسبب مصروفات خدمات التأمين المكتبة؛
- (ب) التغيرات في التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية المثبتة ضمن الربح أو الخسارة بسبب الإبراء من المخاطر؛
- (ج) دخل أو مصروفات تمويل التأمين.

٥٢ يجب أن يؤدي تخصيص المنتظم المطلوب بموجب الفقرة ٥٠(أ) إلى أن يكون إجمالي المبالغ المخصصة لمكون الخسارة طبقاً للفقرات ٤٨-٥٠ مساوياً لصفر بنهاية فترة التغطية الخاصة بمجموعة العقود.

### منهج تخصيص أقساط التأمين

٥٣ يجوز للمنشأة تبسيط قياس مجموعة عقود التأمين باستخدام منهج تخصيص أقساط التأمين الموضح في الفقرات ٥٥-٥٩ إذا توفرت إحدى الحالتين الآتيتين دون غيرهما عند نشأة المجموعة:

- (أ) أن تتوقع المنشأة بشكل معقول أن مثل هذا التبسيط من شأنه أن يقدم قياساً للالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية للمجموعة لا يختلف جوهرياً عن القياس الذي كان سيتم تقديمه عملاً بالمتطلبات الواردة في الفقرات ٣٢-٥٢؛ أو
- (ب) أن تكون فترة التغطية لكل عقد في المجموعة (بما في ذلك خدمات عقد التأمين الناشئة عن جميع أقساط التأمين الواقعة ضمن حدود العقد والمحددة في ذلك التاريخ عملاً بالفقرة ٣٤) سنة واحدة أو أقل.

٥٤ لا يكون الضابط المذكور في الفقرة ٥٣(أ) مستوفى إذا كانت المنشأة تتوقع عند نشأة المجموعة حدوث تباين كبير في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود من شأنه أن يؤثر على قياس الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية أثناء الفترة السابقة لتكبد إحدى المطالبات. ويزداد التباين في التدفقات النقدية المستقبلية تبعاً لما يلي، على سبيل المثال:

- (أ) قدر التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بأي مشتقات مدمجة في العقود؛
- (ب) طول فترة التغطية الخاصة بمجموعة العقود.

٥٥ باستخدام منهج تخصيص أقساط التأمين، يجب على المنشأة قياس الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية وفقاً لما يلي:

- (أ) عند الإثبات الأولي، يكون المبلغ الدفتری للالتزام هو:

- (١) أقساط التأمين، إن وجدت، المستلمة عند الإثبات الأولي؛
- (٢) مطروحاً منها أي تدفقات نقدية من اقتناء عقود التأمين في ذلك التاريخ، ما لم تختَر المنشأة إثبات المدفوعات على أنها مصروف عملاً بالفقرة ٥٩(أ)؛
- (٣) مضافاً إليها أو مطروحاً منها أي مبلغ ناشئ عن القيام في ذلك التاريخ بإلغاء إثبات:

- ١. أي أصل خاص بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين عملاً بالفقرة ٢٨ ج؛
- ٢. أي أصل أو التزام آخر تم إثباته في السابق للتدفقات النقدية المتعلقة بمجموعة العقود على النحو المحدد في الفقرة ٦٦ أ.

(ب) في نهاية كل فترة تقرير لاحقة، يكون المبلغ الدفتری للالتزام هو المبلغ الدفتری في بداية فترة التقرير:

- (١) مضافاً إليه أقساط التأمين المستلمة في الفترة؛

- (٢) مطروحاً منه التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين؛ ما لم تختَر المنشأة إثبات المدفوعات على أنها مصروف عملاً بالفقرة ٥٩(أ)؛
- (٣) مضافاً إليه أي مبالغ مثبتة كمصروف في فترة التقرير فيما يتعلق باستنفاد التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين؛ ما لم تختَر المنشأة إثبات التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين على أنها مصروف عملاً بالفقرة ٥٩(أ)؛
- (٤) مضافاً إليه أي تعديل على مكون التمويل، عملاً بالفقرة ٥٦؛
- (٥) مطروحاً منه المبلغ المثبت على أنه إيراد التأمين للخدمات المقدمة في تلك الفترة (انظر الفقرة ب١٢٦)؛
- (٦) مطروحاً منه أي مكون استثمار مدفوع أو منقول للالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة.
- ٥٦ إذا كانت عقود التأمين الموجودة في المجموعة تحتوي على مكون تمويل مهم، يجب على المنشأة تعديل المبلغ الدفترى للالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية لإظهار أثر القيمة الزمنية للنقود وأثر المخاطر المالية باستخدام معدلات الخصم المذكورة في الفقرة ٣٦، وفقاً لما هو محدد عند الإثبات الأولي. ولا يُطلب من المنشأة تعديل المبلغ الدفترى للالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية ليعكس القيمة الزمنية للنقود وأثر المخاطر المالية، إذا توقعت المنشأة عند الإثبات الأولي أن الوقت بين تقديم كل جزء من الخدمات وتاريخ استحقاق قسط التأمين ذي الصلة لن يتجاوز سنة واحدة.
- ٥٧ إذا كانت الحقائق والظروف في أي وقت خلال فترة التغطية تشير إلى أن مجموعة من عقود التأمين تُعد غير مجدية، فيجب على المنشأة حساب الفرق بين:
- (أ) المبلغ الدفترى للالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية المحدد عملاً بالفقرة ٥٥؛
- (ب) والتدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود التي تتعلق بالتغطية المتبقية للمجموعة، عملاً بالفقرات ٣٣-٣٧ وب٣٦-٣٦.٩٢. ومع ذلك، إذا لم تقم المنشأة أثناء تطبيق الفقرة ٥٩(ب) بتعديل الالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة تبعاً للقيمة الزمنية للنقود وأثر المخاطر المالية، فلا يجوز لها تضمين أي تعديل من ذلك القبيل في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود.
- ٥٨ بالقدر الذي تتجاوز به التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود الموضحة في الفقرة ٥٧(ب) المبلغ الدفترى الموضح في الفقرة ٥٧(أ)، يجب على المنشأة إثبات خسارة ضمن الربح أو الخسارة وزيادة الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية.
- ٥٩ عند تطبيق منهج تخصيص أقساط التأمين، فإن المنشأة:
- (أ) يجوز لها أن تختار إثبات أي تدفقات نقدية من اقتناء عقود التأمين على أنها مصروفات عندما تتكبد تلك التكاليف، شريطة ألا تكون فترة التغطية لكل عقد في المجموعة عند الإثبات الأولي أكثر من سنة واحدة.
- (ب) يجب عليها قياس الالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة لمجموعة عقود التأمين بالتدفقات النقدية المتعلقة بالمطالبات المتكبدة عند الوفاء بالعقود، عملاً بالفقرات ٣٣-٣٧ وب٣٦-٣٦.٩٢. ومع ذلك، لا يُطلب من المنشأة تعديل التدفقات النقدية تبعاً للقيمة الزمنية للنقود وأثر المخاطر المالية إذا كان من المتوقع أن يتم دفع أو استلام تلك التدفقات النقدية في سنة واحدة أو أقل من تاريخ تكبد المطالبات.

## عقود إعادة التأمين المحتفظ بها

- ٦٠ يتم تعديل المتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ عند تطبيقها على عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، وذلك على النحو الموضح في الفقرات ٦١-٧٠.
- ٦١ يجب على المنشأة تقسيم محافظ عقود إعادة التأمين المحتفظ بها عملاً بالفقرات ١٤-٢٤، باستثناء استبدال الإشارات إلى العقود غير المجدية الواردة في تلك الفقرات بإشارة إلى العقود التي يوجد عليها مكسب صافي عند الإثبات الأولي. وفيما يخص بعض عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، سيؤدي تطبيق الفقرات ١٤-٢٤ إلى إنشاء مجموعة تحتوي على عقد واحد.

## الإثباتات

٦٢ عوضاً عن تطبيق الفقرة ٢٥، يجب على المنشأة إثبات مجموعة لعقود إعادة التأمين المحتفظ بها اعتباراً من التاريخين التاليين، أيهما يحل أولاً:

- (أ) من بداية فترة التغطية الخاصة بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها؛
- (ب) من تاريخ قيام المنشأة بإثبات مجموعة غير مجددة لعقود التأمين الأساس عملاً بالفقرة ٢٥ (ج)، في حالة دخول المنشأة في عقد إعادة التأمين ذي الصلة المحتفظ به في مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها في ذلك التاريخ أو بعده.
- ٦٢ بغض النظر عن الفقرة ٦٢ (أ)، يجب على المنشأة إرجاء إثبات مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها التي توفر تغطية تناسبية حتى تاريخ الإثبات الأولي لأي عقد تأمين أساس، إذا كان ذلك التاريخ متأخراً عن بداية فترة التغطية الخاصة بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.

## القياس

٦٣ عند تطبيق متطلبات القياس الواردة في الفقرات ٣٢-٣٦ على عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، وطالما كانت العقود الأساس مقيسة أيضاً بتطبيق تلك الفقرات، فيجب على المنشأة استخدام افتراضات متسقة لقياس تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها وتقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بمجموعة (مجموعات) عقود التأمين الأساس. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المنشأة أن تضمن في تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها أثر أي مخاطر لعدم الأداء من جانب مُصدِر عقد إعادة التأمين، بما في ذلك آثار الضمان الرهني والخسائر الناشئة عن النزاعات.

٦٤ عوضاً عن تطبيق الفقرة ٣٧، تحدد المنشأة التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية بحيث يمثل حجم الخطر المنقول من حامل مجموعة عقود إعادة التأمين إلى مُصدِر تلك العقود.

٦٥ يتم تعديل متطلبات الفقرة ٣٨ التي تتعلق بتحديد هامش الخدمة التعاقدية عند الإثبات الأولي لإظهار حقيقة أنه لا يوجد لمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها أي ربح غير مكتسب وإنما تكلفة صافية أو مكسب صافي على شراء إعادة التأمين. ولذلك، فعند الإثبات الأولي، وما لم تنطبق الفقرة ٦٥، يجب على المنشأة إثبات أية تكلفة صافية أو مكسب صافي على شراء مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، على أنه هامش خدمة تعاقدية يتم قياسه بمبلغ يساوي مجموع:

- (أ) التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود؛
- (ب) المبلغ الملغى لإثباته في ذلك التاريخ لأي أصل أو التزام كان قد تم إثباته سابقاً للتدفقات النقدية المتعلقة بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها؛

(ج) أي تدفقات نقدية ناشئة في ذلك التاريخ؛

(د) أي دخل مثبت ضمن الربح أو الخسارة عملاً بالفقرة ٦٦.

٦٥ إذا كانت التكلفة الصافية لشراء تغطية إعادة التأمين تتعلق بأحداث وقعت قبل شراء مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، فبغض النظر عن متطلبات الفقرة ٥، يجب على المنشأة إثبات هذه التكلفة على الفور ضمن الربح أو الخسارة كمصروف.

٦٦ عوضاً عن تطبيق الفقرة ٤٤، تقيس المنشأة هامش الخدمة التعاقدية في نهاية فترة التقرير فيما يخص مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها على أنه المبلغ الدفترى المحدد في بداية فترة التقرير، مع تعديله تبعاً لما يلي:

- (أ) أثر أي عقود جديدة تمت إضافتها للمجموعة (انظر الفقرة ٢٨)؛
- (ب) الفائدة المتراكمة على المبلغ الدفترى لهامش الخدمة التعاقدية، مقيسة بمعدلات الخصم المحددة في الفقرة ٧٢ (ب)؛
- (ب أ) الدخل المثبت ضمن الربح أو الخسارة خلال فترة التقرير عملاً بالفقرة ٦٦؛

- (ب ب) عكوسات مكون استرداد الخسارة المثبت عملاً بالفقرة ٦٦ ب (انظر الفقرة ب ١١٩ و) طالما أن تلك العكوسات ليست تغيرات في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود في مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها؛
- (ج) التغيرات في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود، المقيسة بمعدلات الخصم المحددة في الفقرة ب ٧٢ (ج)، طالما كان التغير يتعلق بخدمة مستقبلية، وما لم:
- (١) يكن التغير ناتجاً عن تغير في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود المخصصة لمجموعة عقود التأمين الأساس وذلك التغير لا يعدل هامش الخدمة التعاقدية لمجموعة عقود التأمين الأساس؛ أو
- (٢) يكن التغير ناتجاً عن تطبيق الفقرتين ٥٧ و ٥٨ (بشأن العقود غير المجدية)، إذا كانت المنشأة تقيس مجموعة عقود التأمين الأساس بتطبيق منهج تخصيص أقساط التأمين.
- (د) أثر أي فروقات ناشئة في صرف العملة على هامش الخدمة التعاقدية؛
- (هـ) المبلغ المثبت ضمن الربح أو الخسارة بسبب الخدمات المستلمة خلال الفترة، والذي يتم تحديده عن طريق تخصيص هامش الخدمة التعاقدية المتبقي في نهاية فترة التقرير (قبل أي تخصيص) على مدار فترة التغطية الحالية والمتبقية لمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، عملاً بالفقرة ب ١١٩.
- ٦٦ يجب على المنشأة تعديل هامش الخدمة التعاقدية لمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، وبالتالي إثبات الدخل، عندما تقوم بإثبات خسارة عند الإثبات الأولي لمجموعة غير مجدية من عقود التأمين الأساس أو عند إضافة عقود تأمين أساس غير مجدية إلى المجموعة (انظر الفقرات ب ١١٩ ج-ب ١١٩ هـ).
- ٦٦ ب يجب على المنشأة أن تنشئ (أو تعيّل)، في الأصل المتعلق بالتغطية المتبقية لمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، مكوناً لاسترداد الخسارة يعبر عن استرداد الخسائر المثبتة عملاً بالفقرات ٦٦ (ج) (١) - (٢) و ٦٦ أ. ويحدد مكون استرداد الخسارة المبالغ التي يتم عرضها ضمن الربح أو الخسارة على أنها عكوسات لاسترداد الخسائر من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها والمستبعدة نتيجة لذلك من تخصيص أقساط التأمين المدفوعة لمعيد التأمين (انظر الفقرة ب ١١٩ و).
- ٦٧ إن التغيرات في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود، والتي تنتج عن التغيرات في مخاطر عدم الأداء من جانب مصدر عقد إعادة التأمين، لا تتعلق بالخدمة المستقبلية، ولا يجوز أن تؤدي إلى تعديل هامش الخدمة التعاقدية.
- ٦٨ لا يمكن أن تكون عقود إعادة التأمين عقوداً غير مجدية. وبناءً عليه، لا تنطبق عليها متطلبات الفقرات ٤٧-٥٢.

#### منهج تخصيص أقساط التأمين الخاص بعقود إعادة التأمين المحتفظ بها

- ٦٩ يجوز للمنشأة استخدام منهج تخصيص أقساط التأمين الموضح في الفقرات ٥٥ و ٥٦ و ٥٩ (بعد تعديله لإظهار خصائص عقود إعادة التأمين المحتفظ بها التي تختلف عن عقود التأمين المصدرة، والتي منها على سبيل المثال توليد أو خفض المصروفات بدلاً من الإيرادات) لتبسيط قياس مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، إذا توفرت إحدى الحالتين الآتيتين عند نشأة المجموعة:
- (أ) أن تتوقع المنشأة على نحو معقول أن القياس الناتج لن يغير بشكل جوهري نتيجة تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرات ٦٣-٦٨؛ أو
- (ب) أن تكون فترة التغطية لكل عقد في مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها (بما في ذلك تغطية التأمين الناشئة عن جميع أقساط التأمين الواقعة ضمن حدود العقد والمحددة في ذلك التاريخ عملاً بالفقرة ٣٤) سنة واحدة أو أقل.
- ٧٠ لا تستطيع المنشأة الوفاء بالشرط الوارد في الفقرة ٦٩ (أ) إذا كانت المنشأة تتوقع عند نشأة المجموعة حدوث تباین كبير في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود من شأنه أن يؤثر على قياس الأصل المتعلق بالتغطية المتبقية أثناء الفترة السابقة لتكبد إحدى المطالبات. ويزداد التباين في التدفقات النقدية المستقبلية تبعاً لما يلي، على سبيل المثال:
- (أ) قدر التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بأي مشتقات مدمجة في العقود؛
- (ب) طول فترة التغطية الخاصة بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.

١٧٠ في حالة قيام المنشأة بقياس مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها بتطبيق منهج تخصيص أقساط التأمين، فيجب عليها تطبيق الفقرة ١٦٦ عن طريق تعديل المبلغ الدفترى للأصل المتعلق بالتغطية المتبقية بدلاً من تعديل هامش الخدمة التعاقدية.

### عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية

٧١ لا يحتوي عقد الاستثمار ذو ميزات المشاركة الاختيارية على نقل لمخاطر التأمين المهمة. وبناءً عليه، يتم تعديل المتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ والمتعلقة بعقود التأمين لتطبيقها على عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية وفقاً لما يلي:

- (أ) يكون تاريخ الإثبات الأولي (انظر الفقرتين ٢٥ و ٢٨) هو تاريخ دخول المنشأة طرفاً في العقد.
- (ب) تُعدّل حدود العقد (انظر الفقرة ٣٤) بحيث تكون التدفقات النقدية واقعة ضمن حدود العقد إذا كانت ناتجة عن واجب جوهري للمنشأة بتسليم نقد في تاريخ حالي أو مستقبلي. ولا يقع على المنشأة أي واجب جوهري بتسليم نقد إذا كانت تمتلك القدرة العملية على تحديد سعر للوعد بتسليم النقد وكان ذلك السعر يُظهر تماماً أثر مبلغ النقد المتعهد به وما يرتبط به من مخاطر.
- (ج) يُعدّل تخصيص هامش الخدمة التعاقدية (انظر الفقرتين ٤٤ (هـ) و ٤٥ (هـ)) بحيث يجب على المنشأة إثبات هامش الخدمة التعاقدية طوال مدة مجموعة العقود بطريقة منتظمة تُظهر أثر نقل خدمات الاستثمار بموجب العقد.

### التعديل وإلغاء الإثبات

#### تعديل عقد التأمين

٧٢ في حالة تعديل أحكام عقد التأمين، على سبيل المثال عن طريق الاتفاق بين طرفي العقد أو بحدوث تغيير في اللوائح، فيجب على المنشأة إلغاء إثبات العقد الأصلي وإثبات العقد المعدل كعقد جديد، عملاً بالمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ أو المعايير الأخرى المنطبقة، ولا يتم ذلك إلا في الحالات المذكورة في الفقرات من (أ) إلى (ج). ولا تُعد ممارسة أي من الحقوق المذكورة في أحكام العقد تعديلاً. وتتمثل هذه الحالات فيما يلي:

- (أ) بافتراض أن الأحكام المعدلة كانت قد تم تضمينها عند نشأة العقد:
- (١) فإن العقد المعدل كان سيتم استبعاده من نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧، عملاً بالفقرات ٣-١٨؛ أو
  - (٢) فإن المنشأة كانت ستفصل المكونات المختلفة عن عقد التأمين المضيف عملاً بالفقرات ١٠-١٣، مما سيؤدي إلى إنشاء عقد تأمين مختلف كان سينطبق عليه المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧؛ أو
  - (٣) فإن العقد المعدل كان سيكتسب حدوداً مختلفة بشكل كبير عملاً بالفقرة ٣٤؛ أو
  - (٤) فإن العقد المعدل كان سيتم تضمينه في مجموعة عقود مختلفة، عملاً بالفقرات ١٤-٢٤. أو
- (ب) أن يكون العقد الأصلي قد استوفى تعريف عقد التأمين ذي ميزات المشاركة المباشرة، لكن العقد المعدل لم يعد مستوفياً لهذا التعريف، أو العكس بالعكس؛ أو
- (ج) أن تكون المنشأة قد طبقت منهج تخصيص أقساط التأمين الوارد في الفقرات ٥٣-٥٩ أو الفقرتين ٦٩ و ٧٠ على العقد الأصلي، لكن التعديلات ترتب عليها أن العقد لم يعد مستوفياً لضوابط التأهل لتطبيق ذلك المنهج المذكورة في الفقرة ٥٣ أو الفقرة ٦٩.

٧٣ في حالة عدم استيفاء أي من حالات تعديل العقد المذكورة في الفقرة ٧٢، فيجب على المنشأة أن تعالج التغيرات في التدفقات النقدية بسبب التعديل على أنها تغيرات في التقديرات الخاصة بالتدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود عن طريق تطبيق الفقرات ٤٠-٥٢.

## إلغاء الإثبات

- ٧٤ يجب على المنشأة إلغاء إثبات عقد التأمين في إحدى الحالتين الآتيتين، وهدما دون غيرهما:
- (أ) التخلص من العقد، أي عند انقضاء الواجب المحدد في عقد التأمين أو الوفاء به أو إلغائه؛ أو
- (ب) استيفاء أي من الحالات المذكورة في الفقرة ٧٢.
- ٧٥ عند التخلص من عقد التأمين، لا تصير المنشأة معرضة للخطر وبناءً عليه لا تكون مطالبة بنقل أي موارد اقتصادية للوفاء بعقد التأمين. فعلى سبيل المثال، عندما تقوم المنشأة بعملية من عمليات شراء إعادة التأمين، يجب عليها إلغاء إثبات عقد (عقود) التأمين الأساس فقط عندما تتخلص من عقد (عقود) التأمين الأساس.
- ٧٦ تقوم المنشأة بإلغاء إثبات عقد التأمين من داخل مجموعة العقود عن طريق تطبيق المتطلبات الآتية في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧:
- (أ) تعديل التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود المخصصة للمجموعة، لإلغاء القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية والتعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية فيما يتعلق بالحقوق والواجبات التي تم إلغاؤها إثباتها من المجموعة، عملاً بالفقرتين ٤٠ (أ) و ٤٠ (ب)؛
- (ب) تعديل هامش الخدمة التعاقدية الخاص بالمجموعة لمراعاة التغير في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود الموضحة في الفقرة (أ)، بالقدر الذي تقتضيه الفقرتان ٤٤ (ج) و ٤٥ (ج)، ما لم تنطبق الفقرة ٧٧؛
- (ج) تعديل عدد وحدات التغطية الخاصة بخدمات عقد التأمين المتبقية المتوقعة لإظهار أثر وحدات التغطية الملغى إثباتها من المجموعة، واعتماد مبلغ هامش الخدمة التعاقدية المثبت ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة على ذلك العدد المعدل، عملاً بالفقرة ب ١١٩.
- ٧٧ عندما تقوم المنشأة بإلغاء إثبات عقد تأمين بسبب قيامها بنقل العقد لطرف ثالث أو عندما تقوم بإلغاء إثبات عقد تأمين وإثبات عقد جديد عملاً بالفقرة ٧٢، يجب على المنشأة القيام بما يلي، بدلاً من تطبيق الفقرة ٧٦ (ب):
- (أ) تعديل هامش الخدمة التعاقدية الخاص بالمجموعة التي ألغى منها إثبات العقد، بالقدر الذي تقتضيه الفقرتان ٤٤ (ج) و ٤٥ (ج)، لمراعاة الفرق بين الفقرة (١) أدناه من ناحية، وبين الفقرة (٢) أدناه فيما يتعلق بالعقود المنقولة لطرف ثالث أو الفقرة (٣) أدناه فيما يتعلق بالعقود الملغى إثباتها عملاً بالفقرة ٧٢ من ناحية أخرى:
- (١) التغير في المبلغ الدفترى لمجموعة عقود التأمين الناتج عن إلغاء إثبات العقد، عملاً بالفقرة ٧٦ (أ).
- (٢) قسط التأمين الذي يفرضه الطرف الثالث.
- (٣) قسط التأمين الذي كانت المنشأة ستفرضه لو أنها قد دخلت في عقد بأحكام تكافئ أحكام العقد الجديد في تاريخ تعديل العقد، ناقصاً أي قسط تأمين إضافي يتم فرضه بسبب التعديل.
- (ب) قياس العقد الجديد المثبت عملاً بالفقرة ٧٢ بافتراض أن المنشأة قد استلمت قسط التأمين الموضح في الفقرة (أ) (٣) في تاريخ التعديل.

## العرض في قائمة المركز المالي

- ٧٨ يجب على المنشأة أن تعرض بشكل منفصل في قائمة المركز المالي المبلغ الدفترى لمحافظ:
- (أ) عقود التأمين المصدرة التي تُعد أصولاً؛
- (ب) عقود التأمين المصدرة التي تُعد التزامات؛
- (ج) عقود إعادة التأمين المحتفظ بها التي تُعد أصولاً؛
- (د) عقود إعادة التأمين المحتفظ بها التي تُعد التزامات.

٧٩ يجب على المنشأة تضمين أي أصول مثبتة عملاً بالفقرة ٢٨ ب فيما يتعلق بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين في المبلغ الدفترى لمحافظ عقود التأمين المصدرة ذات الصلة، وتضمنين أي أصول أو التزامات تتعلق بالتدفقات النقدية ذات الصلة بمحافظ عقود إعادة التأمين المحتفظ بها (انظر الفقرة ٦٥ ب) في المبلغ الدفترى لمحافظ عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.

## الإثبات والعرض في قائمة (أو قائمتي) الأداء المالي (الفقرات ب ١٢٠-ب ١٣٦)

- ٨٠ عملاً بالفقرتين ٤١ و ٤٢، يجب على المنشأة تقسيم المبالغ المثبتة في قائمة (أو قائمتي) الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر (يُشار إليها فيما يلي بلفظ قائمة (أو قائمتي) الأداء المالي) إلى ما يلي:
- (أ) نتيجة خدمات التأمين (الفقرات ٨٣-٨٦)، والتي تشمل إيراد التأمين ومصروفات خدمات التأمين؛
- (ب) دخل أو مصروفات تمويل التأمين (الفقرات ٨٧-٩٢).
- ٨١ لا يُطلب من المنشأة تقسيم التغير في التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية بين نتيجة خدمات التأمين ودخل أو مصروفات تمويل التأمين. وفي حالة عدم قيام المنشأة بمثل هذا التقسيم، فيجب عليها أن تدرج كامل التغير في التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية على أنه جزء من نتيجة خدمات التأمين.
- ٨٢ يجب على المنشأة عرض دخل أو مصروفات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل عن مصروفات أو دخل عقود التأمين المصدرة.

### نتيجة خدمات التأمين

- ٨٣ يجب على المنشأة أن تعرض ضمن الربح أو الخسارة إيراد التأمين الناتج عن مجموعات عقود التأمين المصدرة. ويجب أن يعبر إيراد التأمين عن تقديم الخدمات الناشئة عن مجموعة عقود التأمين بمبلغ يعكس العوض الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها الحق في الحصول عليه في مقابل تقديم تلك الخدمات. وتحدد الفقرات ب ١٢٠-ب ١٢٧ كيفية قيام المنشأة بقياس إيراد التأمين.
- ٨٤ يجب على المنشأة أن تعرض ضمن الربح أو الخسارة مصروفات خدمات التأمين الناتجة عن مجموعة عقود التأمين المصدرة، ويشمل ذلك المطالبات المتكبدة (باستثناء دفعات سداد مكونات الاستثمار) ومصروفات خدمات التأمين الأخرى المتكبدة والمبالغ الأخرى الموضحة في الفقرة ١٠٣ ب).
- ٨٥ يجب أن يُستثنى من إيراد التأمين ومصروفات خدمات التأمين المعروضين ضمن الربح أو الخسارة أي مكونات استثمار. ولا يجوز للمنشأة عرض المعلومات المتعلقة بأقساط التأمين ضمن الربح أو الخسارة إذا كانت تلك المعلومات غير متسقة مع الفقرة ٨٣.
- ٨٦ يجوز للمنشأة عرض الدخل أو المصروفات الخاصة بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها (انظر الفقرات ٦٠-١٧٠)، بخلاف دخل أو مصروفات تمويل التأمين، كمبلغ واحد؛ أو يجوز لها أن تعرض بشكل منفصل المبالغ المستردة من مُعيد التأمين ومخصصاً لأقساط التأمين المدفوعة التي تعطي معاً مبلغاً صافياً يساوي ذلك المبلغ الواحد. وفي حالة قيام المنشأة بعرض المبالغ المستردة من مُعيد التأمين ومخصص أقساط التأمين المدفوعة بشكل منفصل، فيجب عليها:
- (أ) معالجة التدفقات النقدية من إعادة التأمين المتوقعة على المطالبات المستحقة على العقود الأساس على أنها جزء من المطالبات المتوقعة تعويضها بموجب عقد إعادة التأمين المحتفظ به؛
- (ب) معالجة المبالغ المستحقة من مُعيد التأمين التي تتوقع المنشأة استلامها والتي لا تتوقف على المطالبات الخاصة بالعقود الأساس (على سبيل المثال، بعض أنواع عمولات التنازل) على أنها تخفيض في أقساط التأمين التي سيتم دفعها لمعيد التأمين؛
- (ب أ) معالجة المبالغ المثبتة فيما يتعلق باسترداد الخسائر عملاً بالفقرات ٦٦ ج(١)-(٢) و ٦٦ ب على أنها مبالغ مستردة من مُعيد التأمين؛
- (ج) عدم عرض مخصص أقساط التأمين المدفوعة على أنه انخفاض في الإيراد.

## دخل أو مصروفات تمويل التأمين (انظر الفقرات ب١٢٨-ب١٣٦)

- ٨٧ يشمل دخل أو مصروفات تمويل التأمين التغير في المبلغ الدفترى لمجموعة عقود التأمين الناتج عن:
- (أ) أثر القيمة الزمنية للنقود والتغيرات في القيمة الزمنية للنقود؛
- (ب) وأثر المخاطر المالية والتغيرات في المخاطر المالية؛ ولكن
- (ج) مع استثناء أي تغيرات تطرأ على مجموعات عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة، يكون من شأنها أن تعدل هامش الخدمة التعاقدية لكنها لن تفضي إلى ذلك عند تطبيق الفقرات ٤٥(ب)(٢) أو ٤٥(ب)(٣) أو ٤٥(ج)(٢) أو ٤٥(ج)(٣). فهذه التغيرات يتم تضمينها في مصروفات خدمات التأمين.
- ٨٧ يجب على المنشأة تطبيق:
- (أ) الفقرة ب١١٧ على مبلغ دخل أو مصروفات تمويل التأمين، الناشئ عن تطبيق الفقرة ب١١٥ (تقليص المخاطر)؛
- (ب) الفقرتين ٨٨ و ٨٩ على جميع مبالغ دخل أو مصروفات تمويل التأمين الأخرى.
- ٨٨ عند تطبيق الفقرة ٨٧(ب)، وما لم تنطبق الفقرة ٨٩، يجب على المنشأة أن تختار ضمن سياساتها المحاسبية بين:
- (أ) تضمين دخل أو مصروفات تمويل التأمين خلال الفترة في الربح أو الخسارة؛ أو
- (ب) تقسيم دخل أو مصروفات تمويل التأمين خلال الفترة لتدرج المنشأة ضمن الربح أو الخسارة مبلغاً يتم تحديده عن طريق تطبيق تخصيص منتظم لإجمالي دخل أو مصروفات تمويل التأمين المتوقع طوال مدة مجموعة العقود، عملاً بالفقرات ب١٣٠-ب١٣٣.
- ٨٩ عند تطبيق الفقرة ٨٧(ب)، فيما يخص عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة، والتي تحتفظ لها المنشأة بالبنود الأساس، يجب على المنشأة أن تختار ضمن سياساتها المحاسبية بين:
- (أ) تضمين دخل أو مصروفات تمويل التأمين خلال الفترة في الربح أو الخسارة؛ أو
- (ب) تقسيم دخل أو مصروفات تمويل التأمين خلال الفترة لتدرج المنشأة ضمن الربح أو الخسارة مبلغاً يزيل عدم التماثل المحاسبي مع الدخل أو المصروفات المدرجة ضمن الربح أو الخسارة على البنود الأساس المحتفظ بها، عملاً بالفقرات ب١٣٤-ب١٣٦.
- ٩٠ في حالة اختيار المنشأة للسياسة المحاسبية الموضحة في الفقرة ٨٨(ب) أو في الفقرة ٨٩(ب)، يجب عليها أن تدرج ضمن الدخل الشامل الآخر الفرق بين دخل أو مصروفات تمويل التأمين الذي يتم قياسه على الأساس الموضح في هاتين الفقرتين وإجمالي دخل أو مصروفات تمويل التأمين خلال الفترة.
- ٩١ في حالة قيام المنشأة بنقل مجموعة من عقود التأمين أو إلغاء إثبات عقد تأمين عملاً بالفقرة ٧٧:
- (أ) يجب على المنشأة أن تعيد تصنيف أي مبالغ متبقية للمجموعة (أو العقد) سبق إثباتها في الدخل الشامل الآخر بسبب اختيار المنشأة للسياسة المحاسبية الموضحة في الفقرة ٨٨(ب)، ضمن الربح أو الخسارة على أنه تعديل إعادة تصنيف (انظر المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ "العرض والإفصاح في القوائم المالية").
- (ب) لا يجوز للمنشأة أن تعيد تصنيف أي مبالغ متبقية للمجموعة (أو العقد) سبق إثباتها في الدخل الشامل الآخر بسبب اختيار المنشأة للسياسة المحاسبية الموضحة في الفقرة ٨٩(ب)، ضمن الربح أو الخسارة على أنه تعديل إعادة تصنيف (انظر المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨).
- ٩٢ تقضي الفقرة ٣٠ بأن تقوم المنشأة بمعالجة عقد التأمين على أنه بند نقدي بموجب المعيار الدولي للمحاسبة ٢١ لغرض ترجمة بنود صرف العملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية الخاصة بالمنشأة. وتقوم المنشأة بتضمين فروقات أسعار الصرف الناشئة عن التغيرات في

<sup>١</sup> تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "٩١... (أ) ... (انظر المعيار الدولي للمحاسبة ١ "عرض القوائم المالية") (ب) ... (انظر المعيار الدولي للمحاسبة ١)".

المبلغ الدفترى لمجموعة عقود التأمين في قائمة الربح أو الخسارة، ما لم تكن تلك الفروقات تتعلق بتغيرات، في المبلغ الدفترى لمجموعة عقود التأمين، مدرجة في الدخل الشامل الآخر عملاً بالفقرة ٩٠، ففي هذه الحالة يجب تضمين فروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر.

## الإفصاح

- ٩٣ الهدف من متطلبات الإفصاح هو أن تفصح المنشأة ضمن الإفصاحات عن معلومات توفر، جنباً إلى جنب مع المعلومات المقدمة في قائمة المركز المالي وقائمة (أو قائمة) الأداء المالي وقائمة التدفقات النقدية، أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر العقود الواقعة ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية. وتحقيقاً لذلك الهدف، يجب على المنشأة أن تفصح عن معلومات نوعية وكمية عما يلي:
- (أ) المبالغ المثبتة في قوائمها المالية بشأن العقود الواقعة ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (انظر الفقرات ٩٧-١١٦):
- (ب) الاجتهادات المهمة، والتغيرات في تلك الاجتهادات، التي جرت عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (انظر الفقرات ١١٧-١٢٠):
- (ج) طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن العقود الواقعة ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (انظر الفقرات ١٢١-١٣٢).
- ٩٤ يجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان مستوى التفصيل اللازم للوفاء بهدف الإفصاح ومدى التركيز الذي ينبغي إيلاؤه لكل من المتطلبات المختلفة. وإذا كانت الإفصاحات المقدمة، عملاً بالفقرات ٩٧-١٣٢، غير كافية لتحقيق الهدف المذكور في الفقرة ٩٣، فيجب على المنشأة الإفصاح عما يلزم من معلومات إضافية لتحقيق ذلك الهدف.
- ٩٥ يجب على المنشأة تجميع المعلومات مع بعضها أو تقسيمها بحيث لا يتم حجب المعلومات المفيدة سواءً بإدراج قدر كبير من التفاصيل غير المهمة أو بالجمع بين بنود ذات خصائص مختلفة.
- ٩٦ توضح الفقرات ٤١-٤٣ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ المتطلبات المتعلقة بتجميع وتفصيل المعلومات. ومن أمثلة الخصائص التي قد تكون مناسبة كأساس لتفصيل المعلومات المفصّل عنها فيما يتعلق بعقود التأمين ما يلي:
- (أ) نوع العقد (على سبيل المثال، فئات المنتجات الرئيسية)؛ أو
- (ب) المنطقة الجغرافية (على سبيل المثال، البلد أو المنطقة)؛ أو
- (ج) القطاع الذي يتم التقرير عنه، حسب التعريف الوارد في المعيار الدولي للتقرير المالي ٨ "القطاعات التشغيلية".<sup>٢</sup>

## توضيح المبالغ المثبتة

- ٩٧ من بين الإفصاحات المطلوبة بمقتضى الفقرات ٩٨-١٠٩، وحدها الإفصاحات الواردة في الفقرات ٩٨-١٠٠ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٥-١٠٥ ب و ١١٠٩ هي التي تنطبق على العقود التي طُبّق عليها منح تخصيص أقساط التأمين. وإذا استخدمت المنشأة منهج تخصيص أقساط التأمين، فيجب عليها أن تفصح أيضاً عن:
- (أ) الضوابط التي قامت باستيفائها من بين تلك المذكورة في الفقرتين ٥٣ و ٦٩؛
- (ب) ما إذا كانت تقوم بإدخال تعديلات لمراعاة القيمة الزمنية للنقود وأثر المخاطر المالية عملاً بالفقرات ٥٦ و ٥٧ (ب) و ٥٩ (ب)؛
- (ج) الطريقة التي اختارتها لإثبات التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين عملاً بالفقرة ٥٩ (أ).

<sup>٢</sup> تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "٩٦ توضح الفقرات ٢٩-٣١ من المعيار الدولي للمحاسبة ١ المتطلبات المتعلقة بالأهمية النسبية وتجميع المعلومات مع بعضها. ومن أمثلة أسس التجميع التي قد تكون مناسبة للمعلومات المفصّل عنها فيما يتعلق بعقود التأمين ما يلي: (أ) ... (ب) ... (ج) ...".

- ٩٨ يجب على المنشأة الإفصاح عن مطابقات توضح طريقة تغير صافي المبالغ الدفترية للعقود الواقعة ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ خلال الفترة بسبب التدفقات النقدية والدخل والمصروفات المثبتة في قائمة (أو قائمتي) الأداء المالي. ويجب الإفصاح عن مطابقات منفصلة لعقود التأمين المصدرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها. ويجب على المنشأة تكييف المتطلبات الواردة في الفقرات ١٠٠-١٠٩ لإظهار ميزات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها التي تختلف عن عقود التأمين المصدرة؛ على سبيل المثال توليد المصروفات أو انخفاضها بدلاً من الإيراد.
- ٩٩ يجب على المنشأة تقديم معلومات كافية في المطابقات لتمكين مستخدمي القوائم المالية من تحديد التغيرات الناشئة عن التدفقات النقدية والمبالغ المثبتة في قائمة (أو قائمتي) الأداء المالي. ومن أجل الالتزام بهذا المتطلب، يجب على المنشأة:
- (أ) أن تفصح، في جدول، عن المطابقات الموضحة في الفقرات ١٠٠-١٠٥ ب؛
- (ب) أن تعرض فيما يخص كل مطابقة صافي المبالغ الدفترية في بداية ونهاية الفترة، مقسمة إلى إجمالي لمحافظة العقود التي تُعد أصولاً وإجمالي لمحافظة العقود التي تُعد التزامات، وبما يساوي المبالغ المعروضة في قائمة المركز المالي عملاً بالفقرة ٧٨.
- ١٠٠ يجب على المنشأة الإفصاح عن مطابقات بدءاً من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لكل مما يلي بشكل منفصل:
- (أ) صافي الالتزامات (أو الأصول) لمكون التغطية المتبقية، مع استثناء أي مكون خسارة.
- (ب) أي مكون خسارة (انظر الفقرات ٤٧-٥٢ والفقرتين ٥٧ و ٥٨).
- (ج) الالتزامات المتعلقة بالمطالبات المتكبدة. وفيما يخص عقود التأمين التي طُبّق عليها منح تخصيص أقساط التأمين المبين في الفقرات ٥٣-٥٩ أو ٦٩-٧٠، يجب على المنشأة الإفصاح عن مطابقات منفصلة لما يلي:
- (١) تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية؛
- (٢) التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية.
- ١٠١ فيما يخص عقود التأمين بخلاف تلك التي طُبّق عليها منح تخصيص أقساط التأمين المبين في الفقرات ٥٣-٥٩ أو ٦٩-٧٠، يجب على المنشأة أن تفصح أيضاً عن مطابقات بدءاً من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لكل مما يلي بشكل منفصل:
- (أ) تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية؛
- (ب) التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية؛
- (ج) هامش الخدمة التعاقدية.
- ١٠٢ يتمثل الهدف من المطابقات المشار إليها في الفقرتين ١٠٠ و ١٠١ في تقديم أنواع مختلفة من المعلومات حول نتيجة خدمات التأمين.
- ١٠٣ يجب على المنشأة أن تفصح بشكل منفصل في المطابقات المطلوبة في الفقرة ١٠٠ عن كل من المبالغ الآتية المرتبطة بالخدمات، عند الانطباق:
- (أ) إيراد التأمين.
- (ب) مصروفات خدمات التأمين، على أن توضح بشكل منفصل:
- (١) المطالبات المتكبدة (باستثناء مكونات الاستثمار) ومصروفات خدمات التأمين الأخرى المتكبدة؛
- (٢) استنفاد التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين؛
- (٣) التغيرات المرتبطة بالخدمة السابقة، أي التغيرات في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود فيما يتعلق بالالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة؛
- (٤) التغيرات المرتبطة بالخدمة المستقبلية، أي الخسائر من مجموعات العقود غير المجدية وعكوسات مثل تلك الخسائر.

(ج) مكونات الاستثمار المستثناة من إيراد التأمين ومصروفات خدمات التأمين (مقرونة بالمبالغ المستردة من الأقساط ما لم تكن تلك المبالغ مفصلاً عنها كجزء من التدفقات النقدية خلال الفترة الموضحة في الفقرة ١٠٥ (أ) (١)).<sup>٣</sup>

١٠٤ يجب على المنشأة أن تفصح بشكل منفصل في المطابقات المطلوبة في الفقرة ١٠١ عن كل من المبالغ الآتية المرتبطة بالخدمات، عند الانطباق:

(أ) التغيرات المرتبطة بالخدمة المستقبلية، عملاً بالفقرات ٩٦ب-١١٨، على أن توضح بشكل منفصل:

- (١) التغيرات في التقديرات التي تؤدي إلى تعديل هامش الخدمة التعاقدية؛
- (٢) التغيرات في التقديرات التي لا تؤدي إلى تعديل هامش الخدمة التعاقدية، أي الخسائر في مجموعات العقود غير المجدية وعكوسات مثل تلك الخسائر؛
- (٣) آثار العقود المثبتة بشكل أولي في الفترة.

(ب) التغيرات المرتبطة بالخدمة الحالية، أي:

- (١) مبلغ هامش الخدمة التعاقدية المثبت ضمن الربح أو الخسارة لإظهار أثر نقل الخدمات؛
- (٢) التغير في التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية الذي لا يتعلق بخدمة مستقبلية أو خدمة سابقة؛
- (٣) التعديلات بناءً على واقع التجربة (انظر الفقرتين ٩٧ب (ج) و ١١٣ (أ))، مع استبعاد المبالغ المتعلقة بالتعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية المتضمنة في البند (٢).

(ج) التغيرات المرتبطة بالخدمة السابقة، أي التغيرات في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود فيما يتعلق بالمطالبات المتكبدة (انظر الفقرتين ٩٧ب (ب) و ١١٣ (أ)).

١٠٥ لإنجاز المطابقات المنصوص عليها في الفقرتين ١٠٠ و ١٠١، يجب على المنشأة أن تفصح أيضاً بشكل منفصل عن كل من المبالغ الآتية غير المرتبطة بالخدمات المقدمة في الفترة، عند الانطباق:

(أ) التدفقات النقدية خلال الفترة، بما في ذلك:

- (١) أقساط التأمين المستلمة فيما يخص عقود التأمين المصدرة (أو المدفوعة فيما يخص عقود إعادة التأمين المحتفظ بها)؛
- (٢) التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين؛
- (٣) المطالبات المتكبدة التي تم دفعها ومصروفات خدمات التأمين الأخرى التي تم دفعها فيما يخص عقود التأمين المصدرة (أو التي تم استردادها بموجب عقود إعادة التأمين المحتفظ بها)، باستثناء التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين.

(ب) أثر التغيرات في مخاطر عدم الأداء من جانب مُصدِر عقود إعادة التأمين المحتفظ بها؛

(ج) دخل أو مصروفات تمويل التأمين؛

(د) أي بنود مستقلة إضافية قد تكون ضرورية لفهم التغير في صافي المبلغ الدفري لعقود التأمين.

١٠٥ يجب على المنشأة الإفصاح عن مطابقة، من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي، للأصول المثبتة عملاً بالفقرة ٢٨ ب للتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين. ويجب على المنشأة تجميع معلومات المطابقة بمستوى يتفق مع مستوى مطابقة عقود التأمين، عملاً بالفقرة ٩٨.

<sup>٣</sup> تم تعديل الفقرة الفرعية (ج) نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة الفرعية قبل التعديل كما يلي: "(ج) مكونات الاستثمار المستثناة من إيراد التأمين ومصروفات خدمات التأمين (مقرونة بالمبالغ المستردة من الأقساط ما لم تكن تلك المبالغ معروضة كجزء من التدفقات النقدية خلال الفترة الموضحة في الفقرة ١٠٥ (أ) (١)).".

- ١٠٥ ب يجب على المنشأة أن تفصح بشكل منفصل في المطابقة المطلوبة بموجب الفقرة ١٠٥ أ عن أية خسائر هبوط وأية عكوسات لخسائر الهبوط مثبتة عملاً بالفقرتين ٢٨ هـ و ٢٨ و.
- ١٠٦ فيما يخص عقود التأمين المصدرة بخلاف تلك التي طبق عليها منحج تخصيص أقساط التأمين المبين في الفقرات ٥٣-٥٩، يجب على المنشأة أن تفصح عن تحليل لإيراد التأمين المثبت في الفترة بما يشمل ما يلي:
- (أ) المبالغ المتعلقة بالتغيرات في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية، كما هي محددة في الفقرة ب ١٢٤، مع الإفصاح بشكل منفصل عملاً يلي:
- (١) مصروفات خدمات التأمين المتكبدة أثناء الفترة كما هي محددة في الفقرة ب ١٢٤ (أ)؛
- (٢) التغير في التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية، كما هو محدد في الفقرة ب ١٢٤ (ب)؛
- (٣) مبلغ هامش الخدمة التعاقدية المثبت ضمن الربح أو الخسارة بسبب نقل خدمات عقد التأمين خلال الفترة، كما هو محدد في الفقرة ب ١٢٤ (ج)؛
- (٤) المبالغ الأخرى، إن وجدت، على سبيل المثال، التعديلات بناءً على واقع التجربة تبعاً لمقبوضات أقساط التأمين بخلاف تلك المتعلقة بالخدمة المستقبلية كما هو محدد في الفقرة ب ١٢٤ (د).
- (ب) الجزء المخصص من أقساط التأمين المتعلقة باسترداد التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين (انظر الفقرة ب ١٢٥).
- ١٠٧ فيما يخص عقود التأمين بخلاف تلك التي طبق عليها منحج تخصيص أقساط التأمين الموضح في الفقرات ٥٣-٥٩ أو ٦٩-٧٠، يجب على المنشأة أن تفصح عن الأثر الواقع على قائمة المركز المالي بسبب عقود التأمين المصدرة بشكل منفصل عن عقود إعادة التأمين المحتفظ بها المثبتة بشكل أولي في الفترة، بما يوضح أثر هذه العقود عند الإثبات الأولي على ما يلي:
- (أ) تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الخارجة، والتي توضح بشكل منفصل مبلغ التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين؛
- (ب) تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة؛
- (ج) التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية؛
- (د) هامش الخدمة التعاقدية.
- ١٠٨ في الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة ١٠٧، يجب على المنشأة أن تفصح بشكل منفصل عن المبالغ الناتجة عن:
- (أ) العقود المقتناة من منشآت أخرى في عمليات نقل عقود التأمين أو تجميع الأعمال؛
- (ب) مجموعات العقود التي تُعد غير مجددة.
- ١٠٩ فيما يخص عقود التأمين بخلاف تلك التي طبق عليها منحج تخصيص أقساط التأمين الموضح في الفقرات ٥٣-٥٩ أو ٦٩-٧٠، يجب على المنشأة أن تفصح عن الوقت الذي تتوقع أن تثبت فيه هامش الخدمة التعاقدية المتبقي في نهاية فترة التقرير ضمن الربح أو الخسارة كميّاً، في نطاقات زمنية مناسبة. ويجب تقديم مثل هذه المعلومات بشكل منفصل لكل من عقود التأمين المصدرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها.
- ١١٠ أ يجب على المنشأة أن تفصح كميّاً، في نطاقات زمنية مناسبة، عن الوقت الذي تتوقع أن تقوم فيه بإلغاء إثبات الأصل الخاص بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين عملاً بالفقرة ٢٨ ج.

#### دخل أو مصروفات تمويل التأمين

- ١١٠ يجب على المنشأة أن تفصح عن إجمالي مبلغ دخل أو مصروفات تمويل التأمين في فترة التقرير، وأن توضحه. ويجب على المنشأة أن توضح بشكل خاص العلاقة بين دخل أو مصروفات تمويل التأمين وعائد الاستثمار على أصولها، لتمكين مستخدمي قوائمها المالية من تقييم موارد دخل أو مصروفات التمويل المثبتة ضمن الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

- ١١١ فيما يخص العقود ذات ميزات المشاركة المباشرة، يجب على المنشأة توضيح بنية البنود الأساس والإفصاح عن قيمتها العادلة.
- ١١٢ فيما يخص العقود ذات ميزات المشاركة المباشرة، إذا اختارت المنشأة عدم تعديل هامش الخدمة التعاقدية تبعاً لبعض التغيرات في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود، عملاً بالفقرة ب١١٥، يجب عليها أن تفصح عن أثر ذلك الاختيار على تعديل هامش الخدمة التعاقدية في الفترة الحالية.
- ١١٣ فيما يخص العقود ذات ميزات المشاركة المباشرة، إذا قامت المنشأة بتغيير أساس تقسيم دخل أو مصروفات تمويل التأمين بين الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، عملاً بالفقرة ب١٣٥، فيجب عليها أن تفصح، في الفترة التي حدث فيها التغيير في المنهج، عما يلي:
- (أ) السبب في ضرورة قيام المنشأة بتغيير أساس التقسيم؛
- (ب) مبلغ أي تعديل لكل بند مستقل متأثر في القوائم المالية؛
- (ج) المبلغ الدفترية لمجموعة عقود التأمين التي طُبّق عليها التغيير في تاريخ التغيير.

### المبالغ عند التحول

- ١١٤ يجب على المنشأة أن تقدم إفصاحات تمكّن مستخدمي القوائم المالية من تحديد أثر مجموعات عقود التأمين المقيسة في تاريخ التحول بتطبيق المنهج الرجعي المعدل (انظر الفقرات ج٦-ج١٩) أو منهج القيمة العادلة (انظر الفقرات ج٢٠-ج٢٤ب) على هامش الخدمة التعاقدية وإيراد التأمين في الفترات اللاحقة. ومن ثم، يجب على المنشأة أن تفصح عن مطابقة هامش الخدمة التعاقدية بتطبيق الفقرة ١٠١(ج)، ومبلغ إيراد التأمين بتطبيق الفقرة ١٠٣(أ)، بشكل منفصل لكل من:
- (أ) عقود التأمين الموجودة في تاريخ التحول التي طبقت عليها المنشأة المنهج الرجعي المعدل؛
- (ب) عقود التأمين الموجودة في تاريخ التحول التي طبقت عليها المنشأة منهج القيمة العادلة؛
- (ج) جميع عقود التأمين الأخرى.
- ١١٥ فيما يخص جميع الفترات التي تمت فيها الإفصاحات عملاً بالفقرة ١١٤(أ) أو ١١٤(ب)، لتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة وأهمية الطرق المستخدمة والاجتهادات المطبقة في تحديد مبالغ التحول، يجب على المنشأة شرح الطريقة التي حددت بها قياس عقود التأمين في تاريخ التحول.
- ١١٦ تقوم المنشأة التي تختار تقسيم دخل أو مصروفات تمويل التأمين بين الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر بتطبيق الفقرات ج١٨(ب) وج١٩(ب) وج٢٤(ب) وج٢٤(ج) لتحديد الفرق التراكمي بين دخل أو مصروف تمويل التأمين الذي كان سيتم إثباته ضمن الربح أو الخسارة وإجمالي دخل أو مصروفات تمويل التأمين في تاريخ التحول لمجموعات عقود التأمين التي ينطبق عليها التقسيم. وفيما يخص جميع الفترات التي توجد فيها مبالغ محددة عملاً بهذه الفقرات، يجب على المنشأة أن تفصح عن مطابقة بدءاً من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي للمبالغ التراكمية التي تم تضمينها في الدخل الشامل الآخر للأصول المالية المقيسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بمجموعات عقود التأمين. ويجب أن تتضمن المطابقة، على سبيل المثال، المكاسب أو الخسائر المثبتة ضمن الدخل الشامل الآخر خلال الفترة والمكاسب والخسائر المثبتة سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر خلال الفترات السابقة والتي أُعيد تصنيفها خلال الفترة إلى الربح أو الخسارة.

### الاجتهادات المهمة عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧

- ١١٧ يجب على المنشأة أن تفصح عن الاجتهادات المهمة والتغيرات في الاجتهادات التي جرت عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧. وبصفة خاصة، يجب على المنشأة أن تفصح عن المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير المستخدمة، بما في ذلك:
- (أ) الطرق المستخدمة لقياس عقود التأمين الواقعة في نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ وآليات تقدير المدخلات في تلك الطرق. وما لم يكن ذلك غير ممكن عملياً، يجب على المنشأة أيضاً أن تقدم معلومات كمية حول تلك المدخلات.
- (ب) أي تغيرات في الطرق والآليات الخاصة بتقدير المدخلات المستخدمة لقياس العقود، وسبب كل تغير، ونوع العقود المتأثرة.

- (ج) بالقدر غير المغطى في البند (أ)، المنهج المستخدم:
- (١) لتمييز التغيرات في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن ممارسة السلطة التقديرية عن التغيرات الأخرى في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية للعقود التي بدون ميزات المشاركة المباشرة (انظر الفقرة ب٩٨)؛
- (٢) لتحديد التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية، بما في ذلك تحديد ما إذا كانت التغيرات في هذا التعويض مقسمة إلى مكون لخدمات التأمين ومكون لتمويل التأمين أم أنها معروضة بشكل كلي في نتيجة خدمات التأمين؛
- (٣) لتحديد معدلات الخصم؛
- (٤) لتحديد مكونات الاستثمار؛
- (٥) لتحديد الوزن النسبي للمنافع التي توفرها تغطية التأمين وخدمة عائد الاستثمار أو تغطية التأمين والخدمة المتعلقة بالاستثمار (انظر الفقرات ب١١٩-ب١١٩).
- ١١٨ إذا اختارت المنشأة تقسيم دخل أو مصروفات تمويل التأمين إلى مبالغ معروضة ضمن الربح أو الخسارة ومبالغ معروضة ضمن الدخل الشامل الآخر، عملاً بالفقرة ٨٨(ب) أو الفقرة ٨٩(ب)، يجب على المنشأة أن تفصح عن توضيح للطرق المستخدمة لتحديد دخل أو مصروف تمويل التأمين المثبت ضمن الربح أو الخسارة.
- ١١٩ يجب على المنشأة أن تفصح عن مستوى الثقة المستخدم لتحديد التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية. فإذا استخدمت المنشأة أسلوباً آخر خلاف أسلوب مستوى الثقة لتحديد التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية، وجب عليها الإفصاح عن الأسلوب المستخدم ومستوى الثقة المقابل لنتائج ذلك الأسلوب.
- ١٢٠ يجب على المنشأة الإفصاح عن منحنى العائد (أو نطاق منحنيات العائد) المستخدم لخصم التدفقات النقدية التي لا تتباين تبعاً للعوائد على البنود الأساس، عملاً بالفقرة ٣٦. وعندما تقدم المنشأة هذا الإفصاح بشكل مُجمّع لعدد من مجموعات عقود التأمين، يجب عليها تقديم هذه الإفصاحات في شكل متوسطات مرجحة، أو نطاقات ضيقة نسبياً.

## طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن العقود الواقعة في نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧

- ١٢١ يجب على المنشأة أن تفصح عن معلومات تمكّن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن العقود الواقعة في نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ ومبلغ هذه التدفقات وتوقيتها وعدم تأكيدها. وتحتوي الفقرات ١٢٢-١٣٢ على متطلبات للإفصاحات التي عادةً ما تكون ضرورية للوفاء بهذا المتطلب.
- ١٢٢ تركز هذه الإفصاحات على المخاطر التأمينية والمالية الناشئة عن عقود التأمين وكيفية إدارتها. وتشمل المخاطر المالية عادةً، على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.
- ١٢٣ إذا كانت المعلومات المفصّل عنها فيما يتعلق بتعرض المنشأة للمخاطر في نهاية فترة التقرير غير معبّرة عن تعرضها للمخاطر خلال الفترة، فيجب على المنشأة أن تفصح عن تلك الحقيقة، وعن السبب في عدم اعتبار التعرض في نهاية الفترة تعرضاً معبراً، وأن تفصح عن معلومات إضافية معبّرة عن تعرض المنشأة للمخاطر خلال الفترة.
- ١٢٤ فيما يخص كل نوع من المخاطر الناشئة عن العقود الواقعة في نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧، يجب على المنشأة أن تفصح عن:
- (أ) التعرضات للمخاطر وكيفية نشأتها؛
- (ب) أهداف المنشأة وسياساتها وألياتها فيما يتعلق بإدارة المخاطر والطرق المستخدمة لقياس المخاطر؛
- (ج) أي تغيرات في (أ) أو (ب) عن الفترة السابقة.
- ١٢٥ فيما يخص كل نوع من المخاطر الناشئة عن العقود الواقعة في نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧، يجب على المنشأة أن تفصح عن:
- (أ) معلومات كميّة موجزة عن تعرضها لتلك المخاطر في نهاية فترة التقرير. ويجب أن يكون هذا الإفصاح قائماً على المعلومات المقدمة داخلياً لكبار موظفي الإدارة بالمنشأة.

(ب) الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرات ١٢٧-١٣٢، طالما أنها غير مقدمة عملاً بالبند (أ) من هذه الفقرة.

١٢٦ يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات المتعلقة بأثر الأطر التنظيمية التي تعمل فيها؛ مثل الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال أو ضمانات معدل الفائدة المطلوبة. وفي حالة قيام المنشأة بتطبيق الفقرة ٢٠ عند تحديد مجموعات عقود التأمين التي تطبق عليها متطلبات الإثبات والقياس الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧، وجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.

### جميع أنواع المخاطر — تركيزات المخاطر

١٢٧ يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات المتعلقة بتركيزات المخاطر الناشئة عن العقود التي تقع في نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧، بما في ذلك وصف للكيفية التي تحدد بها المنشأة التركيزات ووصف للخاصية المشتركة التي تحدد كل تركيز (مثل نوع الحدث المغطى بالتأمين أو الصناعة أو المنطقة الجغرافية أو العملة). وقد تنشأ تركيزات المخاطر المالية، على سبيل المثال، من ضمانات معدل الفائدة التي تدخل حيز التنفيذ بنفس المستوى لعدد كبير من العقود. وقد تنشأ تركيزات المخاطر المالية أيضاً من تركيزات للمخاطر غير المالية؛ كأن تقوم المنشأة على سبيل المثال بتقديم حماية ضد المسؤولية عن منتج لشركات الأدوية مع احتفاظها في نفس الوقت باستثمارات في تلك الشركات.

### مخاطر التأمين والسوق - تحليل الحساسية

١٢٨ يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات المتعلقة بالحساسية تجاه التغيرات في متغيرات المخاطر الناشئة عن العقود التي تقع في نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧. ومن أجل الالتزام بهذا المتطلب، يجب على المنشأة أن تفصح عن:

(أ) تحليل للحساسية يظهر كيف كان الربح أو الخسارة وحقوق الملكية سيتأثران بالتغيرات في متغيرات المخاطر التي كانت محتملة بشكل معقول في نهاية فترة التقرير:

(١) فيما يخص مخاطر التأمين - بما يوضح الأثر على عقود التأمين المصدرة، قبل وبعد تقليص المخاطر من خلال عقود إعادة التأمين المحتفظ بها؛

(٢) فيما يخص كل نوع من أنواع مخاطر السوق - بطريقة توضح العلاقة بين الحساسية تجاه التغيرات في متغيرات المخاطر الناشئة عن عقود التأمين وتلك الناشئة عن الأصول المالية التي تحتفظ بها المنشأة.

(ب) الطرق والافتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية؛

(ج) التغيرات عن الفترة السابقة في الطرق والافتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية، وأسباب مثل هذه التغيرات.

١٢٩ إذا قامت المنشأة بإعداد تحليل حساسية يوضح كيفية تأثر المبالغ المختلفة عن تلك المحددة في الفقرة ١٢٨ (أ) بالتغيرات في متغيرات المخاطر واستخدمت ذلك التحليل لإدارة المخاطر الناشئة عن العقود التي تقع في نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧، فيجوز لها استخدام ذلك التحليل بدلاً من التحليل المحدد في الفقرة ١٢٨ (أ). كما يجب على المنشأة أن تفصح عن:

(أ) توضيح للطريقة المستخدمة في إعداد مثل هذا التحليل الخاص بالحساسية، والمعلومات والافتراضات الرئيسية التي استندت إليها المعلومات المقدمة؛

(ب) توضيح لهدف الطريقة المستخدمة ولأي قيود قد تفضي إلى المعلومات المقدمة.

### مخاطر التأمين - تطور المطالبات

١٣٠ يجب على المنشأة أن تفصح عن المطالبات الفعلية مقارنة بالتقديرات السابقة لمبلغ المطالبات غير المخصوم (أي تطور المطالبات). ويجب أن يبدأ الإفصاح المتعلق بتطور المطالبات من الفترة التي نشأت فيها أول مطالبة (مطالبات) جوهرية والتي لا يزال يوجد بشأنها عدم تأكد حول مبلغ مدفوعات المطالبات وتوقيتها في نهاية فترة التقرير؛ ولكن لا يلزم أن تعود بداية الإفصاح لأكثر من ١٠ سنوات قبل نهاية فترة التقرير. ولا يُطلب من المنشأة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتطور المطالبات التي تزول عادة حالة عدم التأكد المحيطة بمبلغ

مدفوعاتها وتوقيتها خلال سنة واحدة. ويجب على المنشأة أن تطابق الإفصاح المتعلق بتطور المطالبات بمجموع المبلغ الدفترى لمجموعات عقود التأمين، الذي تفصح عنه المنشأة عند تطبيق الفقرة ١٠٠ (ج).

#### المخاطر الائتمانية — معلومات أخرى

- ١٣١ فيما يخص المخاطر الائتمانية التي تنشأ عن العقود الواقعة في نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧، يجب على المنشأة أن تفصح عن:
- (أ) المبلغ الذي يعبر على أحسن وجه عن الحد الأقصى لتعرضها للمخاطر الائتمانية في نهاية فترة التقرير، بشكل منفصل لعقود التأمين المصدرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها؛
- (ب) المعلومات المتعلقة بالجودة الائتمانية لعقود إعادة التأمين المحتفظ بها التي تُعد أصولاً.

#### مخاطر السيولة — معلومات أخرى

- ١٣٢ فيما يخص مخاطر السيولة الناشئة عن العقود الواقعة في نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧، يجب على المنشأة أن تفصح عن:
- (أ) وصف لكيفية إدارتها لمخاطر السيولة.
- (ب) تحليلات منفصلة لأجل الاستحقاق الخاصة بمحافظ عقود التأمين المصدرة التي تُعد التزامات ومحافظ عقود إعادة التأمين المحتفظ بها التي تُعد التزامات على أن توضح تلك التحليلات بحد أدنى صافي التدفقات النقدية للمحافظ لكل سنة من السنوات الخمس الأولى بعد تاريخ التقرير وبشكل مجمع بعد السنوات الخمس الأولى. والمنشأة ليست مطالبة بأن تُضمّن في هذه التحليلات الالتزامات المتعلقة بالتغطية المتبقية المقيسة عملاً بالفقرات ٥٥-٥٩ والفقرات ٦٩-١٧٠. ويجوز أن تكون التحليلات في صورة:
- (١) تحليل، بحسب التوقيت المقدر، لصافي التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة المتبقية؛ أو
- (٢) تحليل، بحسب التوقيت المقدر، لتقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.
- (ج) المبالغ المستحقة السداد عند الطلب، مع توضيح العلاقة بين مثل هذه المبالغ والمبلغ الدفترى لمحافظ العقود ذات الصلة، في حالة عدم الإفصاح عنها عملاً بالبند (ب) من هذه الفقرة.

## الملحق أ

### المصطلحات المعروفة

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ "عقود التأمين".

**هامش الخدمة التعاقدية** هو أحد مكونات المبلغ الدفترى للأصل أو الالتزام الخاص بمجموعة من عقود التأمين، وهو يمثل الربح غير المكتسب الذي ستقوم المنشأة بإثباته عندما تقدم خدمات عقد التأمين بموجب عقود التأمين الموجودة ضمن المجموعة.

**فترة التغطية** هي الفترة التي تقدم خلالها المنشأة خدمات عقد التأمين. وتشمل هذه الفترة خدمات عقد التأمين التي تتعلق بجميع أقساط التأمين الواقعة ضمن حدود عقد التأمين.

**التعديل بناءً على واقع التجربة** هو الفرق بين:

(أ) التقدير الذي كان في بداية الفترة للمبالغ المتوقعة خلال الفترة والتدفقات النقدية الفعلية خلال الفترة، لمقبوضات أقساط التأمين (وأي تدفقات نقدية ذات صلة مثل التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين وضرائب أقساط التأمين)؛ أو

(ب) التقدير الذي كان في بداية الفترة للمبالغ المتوقعة تكبدها خلال الفترة والمبالغ الفعلية المتكبدة خلال الفترة، لمصروفات خدمات التأمين (باستثناء مصروفات اقتناء عقود التأمين).

**المخاطر المالية** هي مخاطر حدوث تغير مستقبلي محتمل في واحد أو أكثر من معدلات فائدة محددة، أو أسعار أدوات مالية محددة، أو أسعار سلع محددة، أو أسعار صرف عملة محددة، أو مؤشرات أسعار أو معدلات محددة، أو تصنيفات ائتمانية محددة أو مؤشرات ائتمانية محددة، أو أي متغيرات أخرى، شريطة أنه إذا كان المتغير غير مالي ألا يكون ذلك المتغير خاصاً بأحد أطراف العقد.

**التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود** هو تقدير صريح وغير متحيز ومرجح بالاحتمالات (أي قيمة متوقعة) للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الخارجة مطروحاً منها القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة التي ستنتج عند وفاء المنشأة بعقود التأمين، بما في ذلك التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية.

**مجموعة عقود التأمين** هي مجموعة من عقود التأمين، ناتجة عن تقسيم محفظة عقود التأمين بحد أدنى إلى عقود مصدرة خلال فترة لا تزيد عن سنة واحدة وتكون عند الإثبات الأولى:

- (أ) غير مجددة، إن وجدت؛ أو
- (ب) لا توجد احتمالية معتبرة لتصبح غير مجددة في وقت لاحق، إن وجدت؛ أو
- (ج) غير واقعة في أي من الفئة (أ) أو (ب)، إن وجدت.

**التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين** هي التدفقات النقدية الناتجة عن تكاليف بيع مجموعة عقود التأمين (المصدرة أو المتوقع إصدارها) والاكتتاب فيها وبدئها والتي يمكن عزوها بشكل مباشر إلى محفظة عقود التأمين التي تنتمي إليها المجموعة. وتشمل مثل هذه التدفقات النقدية على التدفقات النقدية التي لا يمكن عزوها بشكل مباشر إلى فرادى العقود أو مجموعات عقود التأمين الواقعة ضمن المحفظة.

**عقد التأمين** هو عقد يقبل بموجبه أحد الأطراف (المصدر) مخاطر تأمين مهمة من طرف آخر (حامل الوثيقة) وذلك من خلال الموافقة على تعويض حامل الوثيقة إذا أثر حدث مستقبلي محدد وغير مؤكد (الحدث المغطى بالتأمين) بشكل سلبي على حامل الوثيقة.

| خدمات عقد التأمين                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   | الخدمات التالية التي تقدمها المنشأة إلى حامل وثيقة عقد التأمين:                                                            |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| (أ) التغطية للحدث المغطى بالتأمين (تغطية التأمين)؛<br>(ب) فيما يخص عقود التأمين بدون ميزات المشاركة المباشرة، توليد عائد استثمار لحامل الوثيقة، عند الاقتضاء (خدمة عائد الاستثمار)؛<br>(ج) فيما يخص عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة، إدارة البنود الأساس بالنيابة عن حامل الوثيقة (الخدمة المتعلقة بالاستثمار).                                            |                                                                                                                            |
| عقد التأمين ذو ميزات المشاركة المباشرة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              | هو عقد تأمين عند نشأته:                                                                                                    |
| (أ) تحدد الأحكام التعاقدية فيه أن حامل الوثيقة يشارك في نصيب من مجموعة محددة بوضوح من البنود الأساس؛<br>(ب) تتوقع المنشأة فيه أن تدفع لحامل الوثيقة مبلغاً مساوياً لنصيب كبير من عوائد القيمة العادلة على البنود الأساس؛<br>(ج) تتوقع المنشأة فيه أن يتباين جزء كبير من أي تغير في المبالغ المقرر دفعها لحامل الوثيقة تبعاً للتغير في القيمة العادلة للبنود الأساس. |                                                                                                                            |
| عقد التأمين بدون ميزات المشاركة المباشرة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            | هو عقد تأمين بخلاف عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة.                                                               |
| مخاطر التأمين                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       | المخاطر، بخلاف المخاطر المالية، المنقولة من حامل العقد إلى المصدر.                                                         |
| الحدث المغطى بالتأمين                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               | حدث مستقبلي غير مؤكد مغطى بعقد تأمين تنشأ عنه مخاطر تأمين.                                                                 |
| مكون الاستثمار                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      | المبالغ التي يقضي عقد التأمين بأن تدفعها المنشأة إلى حامل الوثيقة في جميع الظروف، بغض النظر عن وقوع الحدث المغطى بالتأمين. |
| عقد الاستثمار ذو ميزات المشاركة الاختيارية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          | أداة مالية توفر لمستثمر بعينه الحق التعاقدية في أن يستلم، كتكملة لمبلغ غير خاضع لتقدير المصدر، مبالغ إضافية:               |
| (أ) من المتوقع أن تكون جزءاً مهماً من إجمالي المنافع التعاقدية؛                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |                                                                                                                            |
| (ب) توقيتها أو مبلغها يخضع تعاقدياً لتقدير المصدر؛                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  |                                                                                                                            |
| (ج) تعتمد تعاقدياً على:                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |                                                                                                                            |
| (١) العوائد التي تكون على مجموعة معينة من العقود أو نوع معين من العقود؛ أو                                                                                                                                                                                                                                                                                          |                                                                                                                            |
| (٢) عوائد الاستثمار المحققة و/أو غير المحققة على مجموعة معينة من الأصول التي يحتفظ بها المصدر؛ أو                                                                                                                                                                                                                                                                   |                                                                                                                            |
| (٣) ربح أو خسارة المنشأة أو الصندوق المصدر للعقد.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |                                                                                                                            |
| الالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                | واجب على المنشأة:                                                                                                          |
| (أ) بالتحقيق في المطالبات الصحيحة المتعلقة بالأحداث المغطاة بالتأمين التي وقعت بالفعل ودفع قيمتها، بما في ذلك الأحداث التي وقعت ولكن لم يتم تقديم مطالبات لها، إضافة إلى مصروفات التأمين الأخرى المتكبدة؛                                                                                                                                                           |                                                                                                                            |
| (ب) بدفع المبالغ غير المشمولة في البند (أ) والتي تتعلق بما يلي:                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |                                                                                                                            |

- (١) خدمات عقد التأمين التي تم تقديمها بالفعل؛ أو
- (٢) أي مكونات استثمار أو مبالغ أخرى لا تتعلق بتقديم خدمات عقد التأمين وغير مشمولة في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية.
- الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية واجب على المنشأة:
- (أ) بالتحقيق في المطالبات الصحيحة المقدمة بموجب عقود التأمين القائمة للأحداث المغطاة بالتأمين التي لم تحدث بعد ودفع قيمتها (أي الواجب المتعلق بالجزء غير المنقضي من تغطية التأمين)؛
- (ب) بدفع المبالغ التي بموجب عقود التأمين القائمة وغير المشمولة في البند (أ) والتي تتعلق بما يلي:
- (١) خدمات عقد التأمين التي لم يتم تقديمها بعد (أي الواجبات المتعلقة بتقديم خدمات عقد التأمين في المستقبل)؛ أو
- (٢) أي مكونات استثمار أو مبالغ أخرى لا تتعلق بتقديم خدمات عقد التأمين ولم يتم نقلها إلى الالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة.
- الطرف الذي له الحق في التعويض بموجب عقد التأمين إذا وقع الحدث المغطى بالتأمين.
- حامل الوثيقة
- هي عقود تأمين تتعرض لمخاطر متشابهة وتدار معاً.
- محفظة عقود التأمين
- هو عقد تأمين مصدر من منشأة (مُعيد التأمين) لتعويض منشأة أخرى عن المطالبات الناشئة عن واحد أو أكثر من عقود التأمين المصدرة من تلك المنشأة الأخرى (العقود الأساس).
- عقد إعادة التأمين
- التعويض الذي تطلبه المنشأة لتحمل حالة عدم التأكد المحيطة بمبلغ وتوقيت التدفقات النقدية الناشئة عن المخاطر غير المالية أثناء قيام المنشأة بالوفاء بعقود التأمين.
- التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية
- البنود التي تحدد بعض المبالغ المستحقة الدفع لحامل الوثيقة. ويمكن أن تشمل البنود الأساس أي بنود؛ مثل محفظة أصول مرجعية أو صافي أصول المنشأة أو مجموعة فرعية محددة من صافي أصول المنشأة.
- البنود الأساس

## الملحق ب إرشادات التطبيق

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ "عقود التأمين".

ب ١ يقدم هذا الملحق إرشادات بشأن ما يلي:

- (أ) تعريف عقد التأمين (انظر الفقرات ب ٢-ب ٣٠)؛
- (ب) فصل المكونات عن عقد التأمين (انظر الفقرات ب ٣١-ب ٣٥)؛
- (ب أ) الأصل الخاص بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين (انظر الفقرات ب ٣٥-ب ٣٥د)؛
- (ج) القياس (انظر الفقرات ب ٣٦-ب ١٩ و)؛
- (د) إيراد التأمين (انظر الفقرات ب ١٢٠-ب ١٢٧)؛
- (هـ) دخل أو مصروفات تمويل التأمين (انظر الفقرات ب ١٢٨-ب ١٣٦)؛
- (و) القوائم المالية الأولية (انظر الفقرة ب ١٣٧).

### تعريف عقد التأمين (الملحق أ)

ب ٢ يقدم هذا القسم إرشادات بشأن تعريف عقد التأمين الوارد في الملحق أ. ويتناول الموضوعات الآتية:

- (أ) الحدث المستقبلي غير المؤكد (انظر الفقرات ب ٣-ب ٥)؛
- (ب) المدفوعات العينية (انظر الفقرة ب ٦)؛
- (ج) التمييز بين مخاطر التأمين والمخاطر الأخرى (انظر الفقرات ب ٧-ب ١٦)؛
- (د) مخاطر التأمين المهمة (انظر الفقرات ب ١٧-ب ٢٣)؛
- (هـ) التغيرات في مستوى مخاطر التأمين (انظر الفقرتين ب ٢٤، ب ٢٥)؛
- (و) أمثلة لعقود التأمين (انظر الفقرات ب ٢٦-ب ٣٠).

### الحدث المستقبلي غير المؤكد

ب ٣ يُعد عدم التأكد (أو الخطر) جوهر عقد التأمين. وبناءً عليه، يكون واحد على الأقل مما يلي غير مؤكد عند نشأة عقد التأمين:

- (أ) احتمالية وقوع الحدث المغطى بالتأمين؛ أو
- (ب) توقيت وقوع الحدث المغطى بالتأمين؛ أو
- (ج) المبلغ الذي سيتعين على المنشأة أن تدفعه في حالة وقوع الحدث المغطى بالتأمين.

ب ٤ في بعض عقود التأمين، يكون الحدث المغطى بالتأمين هو اكتشاف حدوث خسارة أثناء مدة العقد، حتى ولو نشأت تلك الخسارة من حدث وقع قبل نشأة العقد. وفي عقود تأمين أخرى، يكون الحدث المغطى بالتأمين هو حدث يقع أثناء مدة عقد التأمين، حتى ولو تم اكتشاف الخسارة الناتجة بعد نهاية مدة العقد.

ب ٥ تغطي بعض عقود التأمين أحداثاً وقعت بالفعل، ولكن أثرها المالي لا يزال غير مؤكد. ومثال ذلك عقد التأمين الذي يقدم تغطية تأمين ضد حدوث تطور معاكس لحدث وقع بالفعل. وفي مثل تلك العقود، يُعد الحدث المغطى بالتأمين هو تحديد التكلفة النهائية لتلك المطالبات.

## المدفوعات العينية

٦ب تتطلب بعض عقود التأمين أو تسمح بأداء المدفوعات عينياً. وفي مثل تلك الحالات، تقدم المنشأة سلعاً أو خدمات لحامل الوثيقة لتسوية الواجب على المنشأة بتعويض حامل الوثيقة عن الأحداث المغطاة بالتأمين. ومثال ذلك عندما تقوم المنشأة باستبدال البند المسروق بدلاً من تعويض حامل الوثيقة عن مبلغ خسارته. ومثال آخر على ذلك عندما تستخدم المنشأة المستشفيات الخاصة بها وطاقتها الطبي لتقديم خدمات طبية يغطيها عقد التأمين. وتُعد مثل تلك العقود عقود تأمين، حتى وإن تمت تسوية المطالبات عينياً. كما تُعد بعض عقود الخدمة ذات الأتعاب المحددة التي تستوفي الشروط المذكورة في الفقرة ٨ عقود تأمين، لكن عملاً بالفقرة ٨، يجوز للمنشأة أن تختار المحاسبة عن هذه العقود إما بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ أو المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء".

## التمييز بين مخاطر التأمين والمخاطر الأخرى

٧ب يتطلب تعريف عقد التأمين أن يقبل طرف تحمل مخاطر تأمين مهمة من طرف آخر. ويعرف المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ مخاطر التأمين بأنها "المخاطر، بخلاف المخاطر المالية، المنقولة من حامل العقد إلى المصدر". ولا يُعد العقد الذي يعرض المصدر إلى مخاطر مالية بدون مخاطر تأمين مهمة عقد تأمين.

٨ب يشير تعريف المخاطر المالية الوارد في الملحق أ إلى متغيرات مالية وغير مالية. ومن أمثلة المتغيرات غير المالية التي ليست خاصة بطرف في العقد مؤشر لخسائر الزلازل في منطقة معينة أو مؤشر لدرجات الحرارة في مدينة معينة. وتستبعد المخاطر المالية المخاطر الناجمة عن المتغيرات غير المالية الخاصة بطرف في العقد، مثل حدوث أو عدم حدوث حريق يتلف أو يدمر أصلاً لذلك الطرف. وعلاوة على ذلك، لا تُعد مخاطر التغيرات في القيمة العادلة لأصل غير مالي مخاطر مالية إذا كانت القيمة العادلة تعكس أثر التغيرات في أسعار السوق لمثل تلك الأصول (أي متغير مالي) والحالة التي عليها أصل غير مالي محدد يحتفظ به طرف في العقد (أي متغير غير مالي). فعلى سبيل المثال، إذا كان ضمان القيمة المتبقية لسيارة معينة يملك فيها حامل الوثيقة حصة قابلة للتأمين عليها يعرض الضامن لمخاطر التغيرات في الحالة المادية للسيارة، فإن تلك المخاطر تُعد مخاطر تأمين، وليست مخاطر مالية.

٩ب تُعرض بعض العقود المصدر لمخاطر مالية، إضافة إلى مخاطر تأمين مهمة. فعلى سبيل المثال، تضمن العديد من عقود التأمين على الحياة منح حد أدنى من معدل العائد لحملة الوثائق، مما ينتج عنه مخاطر مالية، وتتعهد في ذات الوقت بمنافع عند وفاة قد تتجاوز بشكل كبير رصيد حساب حامل الوثيقة، مما ينتج عنه مخاطر تأمين في شكل مخاطر الوفاة. وتُعد مثل هذه العقود عقود تأمين.

١٠ب بموجب بعض العقود، ينجم عن الحدث المغطى بالتأمين دفع مبلغ مرتبط بمؤشر أسعار. وتُعد مثل هذه العقود عقود تأمين، شريطة أن تكون الدفعة المشروطة بالحدث المغطى بالتأمين مهمة. فعلى سبيل المثال، تؤدي الدفعة السنوية المشروطة بالبقاء على قيد الحياة، والمرتبطة بمؤشر تكلفة المعيشة، إلى نقل مخاطر التأمين لأن الدفع ينجم عن حدث مستقبلي غير مؤكد – وهو بقاء الشخص الذي يحصل على الدفعة السنوية على قيد الحياة. ويُعد الارتباط بمؤشر الأسعار مشتقة، لكنه ينقل أيضاً مخاطر التأمين لأن عدد الدفعات التي ينطبق عليها المؤشر يعتمد على بقاء صاحب الدفعة السنوية على قيد الحياة. وإذا كان النقل الناتج لمخاطر التأمين مهماً، فإن المشتقة تستوفي تعريف عقد التأمين، وفي مثل هذه الحالة لا يجوز فصلها عن العقد المضيف (انظر الفقرة ١١(أ)).

١١ب مخاطر التأمين هي المخاطر التي تقبل المنشأة تحملها من حامل الوثيقة. وهذا يعني أن المنشأة يجب أن تقبل، من حامل الوثيقة، مخاطر كان حامل الوثيقة معرضاً لها بالفعل. وأي مخاطر جديدة تنشأ عن العقد للمنشأة أو حامل الوثيقة لا تُعد مخاطر تأمين.

١٢ب يشير تعريف عقد التأمين إلى وجود أثر سلبى على حامل الوثيقة. وهذا التعريف لا يقيد المبلغ الذي تدفعه المنشأة بمبلغ يعادل الأثر المالي للحدث السلبى. فعلى سبيل المثال، ينص التعريف على تغطية التأمين "جديد بدل قديم" التي يُدفع بموجبها لحامل الوثيقة مبلغ يسمح باستبدال أصل مستخدم وتالف بأصل جديد. وبالمثل، فإن التعريف لا يقيد ما يتم دفعه بموجب عقد تأمين على الحياة بالخسارة المالية التي مني بها من يعلمهم المتوفى، ولا يستبعد العقود التي تنص على دفع مبالغ محددة مسبقاً لتحديد حجم الخسارة التي يسببها موت أو حادث.

١٣ب تتطلب بعض العقود أن يتم الدفع إذا وقع حدث مستقبلي محدد غير مؤكد، ولكنها لا تتطلب أن يلحق أثر سلبى بحامل الوثيقة كشرط مسبق للدفع. ولا يُعد هذا النوع من العقود عقد تأمين حتى لو كان حامل الوثيقة يستخدم العقد لتقليل التعرض للمخاطر الأساس. فعلى سبيل المثال، إذا كان حامل الوثيقة يستخدم مشتقة للتحوط من متغير مالي أو غير مالي أساس يرتبط بالتدفقات النقدية من أحد

أصول للمنشأة، فإن المشتقة لا تُعد عقد تأمين لأن الدفع ليس مشروطاً بما إذا كان حامل الوثيقة يتأثر سلباً بانخفاض في التدفقات النقدية من الأصل. ويشير تعريف عقد التأمين إلى حدث مستقبلي غير مؤكد يكون الأثر السلي له على حامل الوثيقة شرطاً تعاقدياً مسبقاً للدفع. ولا يتطلب الشرط التعاقدى المسبق من المنشأة تتبع ما إذا كان الحدث قد تسبب فعلياً في وقوع أثر سلبى، ولكنه يسمح للمنشأة برفض الدفع إذا لم تتوصل إلى قناعة بأن الحدث قد تسبب في وقوع أثر سلبى.

ب١٤ مخاطر الإنهاء أو الاستمرار (مخاطر أن يلغى حامل الوثيقة العقد في وقت مبكر أو متأخر عما توقعه المصدر عند تسعير العقد) لا تُعد مخاطر تأمين لأن ما ينتج عن ذلك من تباين في الدفع إلى حامل الوثيقة غير مشروط بحدث مستقبلي غير مؤكد يؤثر سلباً على حامل الوثيقة. وبالمثل، فإن مخاطر المصروفات (أي مخاطر الزيادات غير المتوقعة في التكاليف الإدارية المرتبطة بخدمة عقد، وليس في التكاليف المرتبطة بالأحداث المغطاة بالتأمين) لا تُعد مخاطر تأمين لأن الزيادة غير المتوقعة في مثل هذه المصروفات لا تؤثر سلباً على حامل الوثيقة.

ب١٥ لذلك، فإن عقداً يعرض المنشأة لمخاطر الإنهاء، أو مخاطر الاستمرار أو مخاطر المصروفات لا يُعد عقد تأمين ما لم يعرض المنشأة أيضاً إلى مخاطر تأمين مهمة. وبالرغم من ذلك، إذا كانت المنشأة تقلل مخاطرها باستخدام عقد ثان لنقل جزء من المخاطر غير التأمينية إلى طرف آخر، فإن العقد الثاني يعرض الطرف الآخر إلى مخاطر تأمين.

ب١٦ لا تستطيع المنشأة أن تقبل تحمل مخاطر تأمين مهمة من حامل الوثيقة إلا إذا كانت المنشأة منفصلة عن حامل الوثيقة. وفي حالة المنشآت المشتركة، تقبل المنشأة المشتركة تحمل المخاطر من كل حامل وثيقة وتجمع تلك المخاطر. وبالرغم من أن حملة الوثائق يتحملون بشكل جماعي تلك المخاطر المجمعة لأنهم يحتفظون بالحصة المتبقية في المنشأة، فإن المنشأة المشتركة تُعد منشأة منفصلة قبلت تحمل المخاطر.

## مخاطر التأمين المهمة

ب١٧ يُعد العقد عقد تأمين فقط إذا كان ينقل مخاطر تأمين مهمة. وتناقش الفقرات ب٧-ب١٦ مخاطر التأمين. وتناقش الفقرات ب١٨-ب٢٣ تقييم ما إذا كانت مخاطر التأمين مهمة.

ب١٨ لا تعد مخاطر التأمين مهمة إلا إذا كان يمكن أن يتسبب الحدث المغطى بالتأمين في أن يدفع المصدر مبالغ إضافية كبيرة في أي تصور وحيد، باستثناء التصورات التي تفتقر إلى الجوهر التجاري (أي ليس لها أثر مشاهد على الجوانب الاقتصادية للمعاملة). وإذا كان من الممكن أن يترتب على الحدث المغطى بالتأمين استحقاق دفع مبالغ إضافية كبيرة في أي تصور له جوهر تجاري، فإن الشرط الوارد في الجملة السابقة يمكن استيفاؤه حتى إذا كان الحدث المغطى بالتأمين بعيد الاحتمال أو حتى إذا كانت القيمة الحالية المتوقعة (أي المرجحة بالاحتمالات) للتدفقات النقدية المحتملة تمثل جزءاً صغيراً من القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية المتبقية من عقد التأمين.

ب١٩ وإضافة إلى ذلك، لا ينقل العقد مخاطر تأمين مهمة إلا إذا كان هناك تصور له جوهر تجاري ويمكن أن يتكبد المصدر فيه خسارة على أساس القيمة الحالية. ومع ذلك، وحتى وإن لم يكن عقد إعادة التأمين يعرض المصدر لاحتمالية تكبد خسارة كبيرة، فإن ذلك العقد يُعتبر أنه ينقل مخاطر تأمين مهمة إذا كان ينقل إلى مُعيد التأمين ما يقارب جميع مخاطر التأمين المتعلقة بالأجزاء المعاد التأمين عليها من عقود التأمين الأساس.

ب٢٠ تُحدد المبالغ الإضافية الموضحة في الفقرة ب١٨ على أساس القيمة الحالية. وإذا تطلب عقد التأمين أن يتم الدفع عند وقوع حدث غير مؤكد التوقيت وإذا لم يُعدّل المبلغ المدفوع تبعاً للقيمة الزمنية للنقود، فقد توجد تصورات تزيد فيها القيمة الحالية للمبلغ، حتى وإن كانت قيمته الاسمية ثابتة. ومثال ذلك التأمين الذي يقدم منفعة ثابتة عندما يتوفى حامل الوثيقة، بدون تاريخ لانقضاء التغطية (يُشار إليه غالباً على أنه تأمين مدى الحياة مقابل مبلغ محدد). ومن المؤكد أن حامل الوثيقة سيتوفى، ولكن تاريخ الوفاة غير مؤكد. وقد تؤدي المدفوعات عندما يموت الفرد حامل الوثيقة أبكر من المتوقع. ونظراً لأن تلك المدفوعات لا يتم تعديلها حسب القيمة الزمنية للنقود، فقد توجد مخاطر تأمين مهمة حتى وإن لم تقع خسارة شاملة في محفظة العقود. وبالمثل، فإن الأحكام التعاقدية التي تؤخر السداد في حينه لحامل الوثيقة يمكن أن تزيد مخاطر التأمين المهمة. ويجب على المنشأة استخدام معدلات الخصم المطلوبة في الفقرة ٣٦ لتحديد القيمة الحالية للمبالغ الإضافية.

ب ٢١ تشير المبالغ الإضافية الموضحة في الفقرة ب ١٨ إلى القيمة الحالية للمبالغ التي تزيد عن تلك التي كانت ستستحق الدفع إذا لم يقع الحدث المغطى بالتأمين (باستثناء التصورات التي تفتقر إلى الجوهر التجاري). وتشمل تلك المبالغ الإضافية تكاليف التعامل مع المطالبات وتقييمها، ولكنها تستبعد:

- (أ) فقدان القدرة على تحميل حامل الوثيقة مقابل الخدمة المستقبلية. فعلى سبيل المثال، في عقد التأمين على الحياة المرتبط باستثمار، تعني وفاة حامل الوثيقة أن المنشأة لم يعد باستطاعتها أداء خدمات إدارة الاستثمار والحصول على أتعاب مقابل القيام بذلك. ولكن هذه الخسارة الاقتصادية للمنشأة لا تنشأ عن مخاطر التأمين، تماماً كما هو الحال فيما يخص مدير الصندوق المشترك الذي لا يتحمل مخاطر التأمين فيما يتعلق بالوفاة المحتملة للعميل. ولذلك، فإن الخسارة المحتملة للأتعاب المستقبلية لإدارة الاستثمار لا تُعد ذات صلة عند تقييم حجم مخاطر التأمين التي ينقلها العقد.
- (ب) التنازل عند الوفاة عن الرسوم التي يمكن تحميلها عند الإلغاء أو التخلي. ولأن العقد أوجد تلك الرسوم، فإن التنازل عنها لا يعوض حامل الوثيقة عن أي مخاطر موجودة مسبقاً. وعليه، فلا صلة لها عند تقييم حجم مخاطر التأمين التي ينقلها العقد.
- (ج) المدفوعات المشروطة بحدث لا يسبب خسارة كبيرة لحامل العقد. فعلى سبيل المثال، لنفترض وجود عقد يتطلب من المُصدر دفع مليون وحدة عملة إذا تعرض أصل لضرر مادي يسبب خسارة اقتصادية غير كبيرة لحامل العقد بمبلغ وحدة عملة واحدة. ففي هذا العقد، ينقل حامل العقد إلى المُصدر المخاطر غير المهمة لخسارة مبلغ وحدة عملة واحدة. وفي نفس الوقت، تنشأ عن العقد مخاطر غير تأمينية تتمثل في أن المُصدر سيتعين عليه دفع ٩٩٩٩٩٩ وحدة عملة إذا وقع الحدث المحدد. ولأنه لا يوجد تصور يتسبب فيه الحدث المغطى بالتأمين في إلحاق خسارة كبيرة بحامل العقد، فإن المُصدر لا يقبل تحمل مخاطر تأمين مهمة من حامل العقد ولا يُعد هذا العقد عقد تأمين.
- (د) ما يحتمل استرداده بموجب عقد إعادة التأمين. وتحاسب المنشأة عن هذه المبالغ بشكل منفصل.

ب ٢٢ يجب على المنشأة تقييم أهمية مخاطر التأمين لكل عقد بمفرده. وبناءً عليه، فإن مخاطر التأمين قد تكون مهمة حتى ولو كان هناك احتمال صغير جداً بأن تكون هناك خسائر كبيرة لمحفظة أو مجموعة عقود.

ب ٢٣ يترتب على الفقرات ب ١٨ - ب ٢٢ أنه إذا كان العقد يدفع منفعة عند الوفاة تتجاوز المبلغ المستحق الدفع عند البقاء على قيد الحياة، فإن العقد يُعد عقد تأمين ما لم تكن المنافع الإضافية عند الوفاة غير مهمة (يتم تقديرها بالرجوع إلى العقد نفسه وليس إلى محفظة العقود بالكامل). وكما هو وارد في الفقرة ب ٢١ (ب)، فإن التنازل عند الوفاة عن رسوم الإلغاء أو التخلي لا يدخل في هذا التقييم إذا كان ذلك التنازل لا يعوض حامل الوثيقة عن المخاطر الموجودة مسبقاً. وبالمثل، فإن العقود ذات الدفعات السنوية التي تدفع مبالغ منتظمة لبقية عمر حامل الوثيقة تُعد عقود تأمين، ما لم يكن مجموع الدفعات المشروطة بالبقاء على قيد الحياة غير مهم.

### التغيرات في مستوى مخاطر التأمين

ب ٢٤ فيما يخص بعض عقود التأمين، يتم نقل مخاطر التأمين للمُصدر بعد فترة من الزمن. فعلى سبيل المثال، لنفترض عقداً يقدم عائداً محدداً على الاستثمار ويتضمن خياراً لحامل الوثيقة بأن يستخدم المتحصلات من الاستثمار عند الاستحقاق لشراء دفعة سنوية مشروطة بالبقاء على قيد الحياة بنفس المعدلات التي تحمّلها المنشأة على أصحاب الدفعات السنوية الجدد الآخرين في وقت ممارسة حامل الوثيقة لذلك الخيار. ولا ينقل مثل هذا العقد مخاطر تأمين إلى المُصدر إلا بعد ممارسة الخيار، لأن المنشأة تظل حرة في تسعير الدفعة السنوية على أساس يعكس أثر مخاطر التأمين المنقولة إلى المنشأة في ذلك الوقت. وبناءً عليه، فإن التدفقات النقدية التي ستحدث عند ممارسة الخيار تقع خارج حدود العقد، وقبل الممارسة لا توجد تدفقات نقدية للتأمين تقع ضمن حدود العقد. ومع ذلك، فإذا حدد العقد معدلات الدفعة السنوية (أو أساساً خلاف معدلات السوق لتحديد معدلات الدفعة السنوية) فإن العقد ينقل مخاطر التأمين إلى المُصدر لأن المُصدر معرض لخطر ألا تكون معدلات الدفعة السنوية مواتية عندما يقوم حامل الوثيقة بممارسة الخيار. وفي تلك الحالة، تُعد التدفقات النقدية، التي ستحدث عند ممارسة الخيار، واقعة ضمن حدود العقد.

ب ٢٥ يظل العقد الذي يستوفي تعريف عقد التأمين عقد تأمين لحين التخلص من جميع الحقوق والواجبات (أي الوفاء بها أو إلغاؤها أو انقضاءها)، وذلك ما لم يُلغ إثبات العقد عملاً بالفقرات ٧٤-٧٧، بسبب تعديل في العقد.

## أمثلة على عقود التأمين

ب٢٦ فيما يلي أمثلة على العقود التي تُعد عقود تأمين، إذا حدث نقل مهم لمخاطر التأمين:

- (أ) التأمين ضد السرقة أو التلف.
- (ب) التأمين ضد المسؤولية عن منتج، أو المسؤولية المهنية، أو المسؤولية المدنية أو المصروفات القانونية.
- (ج) التأمين على الحياة وخطط الجنازة مسبقاً الدفع (على الرغم من أن الموت يُعد مؤكداً، إلا أنه من غير المؤكد متى ستحدث الوفاة، وفيما يخص بعض أنواع التأمين على الحياة، ما إذا كانت الوفاة ستحدث خلال الفترة التي يغطيها التأمين).
- (د) الدفعات السنوية والمعاشات المشروطة بالبقاء على قيد الحياة، أي العقود التي تقدم تعويضاً عن حدث مستقبلي غير مؤكد — بقاء صاحب الدفعة السنوية أو المعاش على قيد الحياة — لتزويد صاحب الدفعة السنوية أو المعاش بمستوى دخل من شأنه لولا هذا التعويض أن يتأثر سلباً إذا بقي على قيد الحياة. (تُعد التزامات أصحاب العمل الناشئة عن خطط منافع الموظفين وواجبات منافع التقاعد التي يتم التقرير عنها في خطط التقاعد ذات المنافع المحددة واقعة خارج نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧، عملاً بالفقرة ٧(ب)).
- (هـ) التأمين ضد الإعاقة والتكاليف الطبية.
- (و) سندات الكفالة، والتأمين ضد خيانة الأمانة، وسندات ضمان التنفيذ وتأمين العطاء، أي العقود التي تعوض حامل الوثيقة إذا لم ينفذ طرف آخر واجباً تعاقدياً، على سبيل المثال واجباً بإنشاء مبنى.
- (ز) ضمانات المنتجات. تقع ضمانات المنتجات التي يصدرها طرف آخر للبضاعة المباعة من قبل صانع أو تاجر جملة أو تجزئة ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧. ومع ذلك، تعتبر ضمانات المنتجات الصادرة مباشرة من صانع أو تاجر جملة أو تجزئة واقعة خارج نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ عملاً بالفقرة ٧(أ)، وتقع بدلاً من ذلك ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ أو المعيار الدولي للمحاسبة ٣٧ "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة".
- (ح) التأمين على حق الملكية (التأمين ضد اكتشاف عيوب في ملكية أرض أو مبانٍ لم تكن واضحة عند صدور عقد التأمين). في هذه الحالة، فإن الحدث المغطى بالتأمين هو اكتشاف عيب في صحة الملكية وليس العيب نفسه.
- (ط) تأمين السفر (التعويض نقداً أو عيناً لحملة الوثائق عن الخسائر المتكبدة قبل السفر أو أثناءه).
- (ي) سندات الكوارث التي تنص على تخفيض مدفوعات المبلغ الأصلي أو الفائدة أو كليهما إذا أثر حدث محدد سلباً على مُصدِر السند (ما لم يؤد الحدث المحدد إلى نشأة مخاطر تأمين مهمة؛ على سبيل المثال إذا كان الحدث هو تغير في معدل فائدة أو سعر صرف عملة أجنبية).
- (ك) مقايضات التأمين والعقود الأخرى التي تتطلب الدفع بناءً على حدوث تغيرات في المتغيرات المناخية أو الجيولوجية أو المتغيرات الطبيعية الأخرى الخاصة بطرف في العقد.

ب٢٧ فيما يلي أمثلة على العقود التي لا تُعد عقود تأمين:

- (أ) عقود الاستثمار التي لها الشكل القانوني لعقد تأمين ولكنها لا تنقل مخاطر تأمين مهمة إلى المُصدِر. فعلى سبيل المثال، لا تُعد عقود التأمين على الحياة التي لا تتحمل المنشأة فيها مخاطر وفاة أو مرض مهمة عقود تأمين؛ بل هي أدوات مالية أو عقود خدمة -انظر الفقرة ب٢٨. ولا تستوفي عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية تعريف عقد التأمين؛ غير أنها تقع في نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ شريطة صدورهما من منشأة تصدر أيضاً عقود التأمين عملاً بالفقرة ٣(ج).
- (ب) العقود التي لها الشكل القانوني للتأمين، ولكنها ترد جميع مخاطر التأمين المهمة إلى حامل الوثيقة من خلال آليات لا يمكن إلغاؤها وواجبة النفاذ تعدل الدفعات المستقبلية المستحقة من قبل حامل الوثيقة إلى المُصدِر كنتيجة مباشرة للخسائر المغطاة بالتأمين. فعلى سبيل المثال، بعض عقود إعادة التأمين المالية أو بعض عقود المجموعات ترد جميع مخاطر التأمين المهمة إلى حملة الوثائق؛ ولذلك تُعد مثل هذه العقود عادة أدوات مالية أو عقود خدمة (انظر الفقرة ب٢٨).

(ج) التأمين الذاتي (أي الإبقاء على المخاطر التي كان يمكن تغطيتها من خلال التأمين). ففي مثل هذه الحالات، لا يوجد عقد تأمين نظراً لأنه ليست هناك اتفاقية مع طرف آخر. ومن ثم، إذا قامت منشأة بإصدار عقد تأمين لمنشأتها الأم أو منشأة تابعة أو منشأة شقيقة، فلن يوجد عقد تأمين في القوائم المالية الموحدة لأنه لا يوجد عقد مع طرف آخر. غير أن القوائم المالية المنفردة أو المنفصلة للمُصدر أو حامل الأداة ستحتوي على عقد تأمين.

(د) العقود (مثل عقود القمار) التي تتطلب دفع مبلغ إذا وقع حدث مستقبلي محدد غير مؤكد، ولكنها لا تتطلب، كشرط تعاقدية مسبق للدفع، أن يؤثر الحدث سلباً على حامل وثيقة التأمين. ولكن هذا لا يستثني من تعريف عقد التأمين العقود التي تنص على دفع مبلغ محدد مسبقاً لتحديد حجم الخسارة التي يتسبب فيها وقوع حدث محدد مثل وفاة أو حادث (انظر الفقرة ب١٢).

(هـ) المشتقات التي تعرض طرفاً لمخاطر مالية ولكن ليس لمخاطر تأمين، لأن المشتقات تتطلب من ذلك الطرف أداء (أو تمنحه الحق في استلام) مدفوعات فقط بناءً على التغيرات التي تحدث في واحد أو أكثر من معدلات فائدة محددة، أو أسعار أدوات مالية محددة، أو أسعار سلعة محددة، أو أسعار صرف عملة أجنبية محددة، أو مؤشرات أسعار أو معدلات محددة، أو تصنيفات ائتمانية محددة أو مؤشرات ائتمانية محددة، أو أي متغيرات أخرى، شريطة أنه إذا كان المتغير غير مالي ألا يكون ذلك المتغير خاصاً بأحد أطراف العقد.

(و) الضمانات المتعلقة بالائتمان التي تتطلب أداء مدفوعات حتى إذا كان حامل الضمان لم يتكبد خسارة من إخفاق المدين في أداء المدفوعات عند استحقاقها؛ فمثل هذه العقود تتم المحاسبة عنها بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ "الأدوات المالية" (انظر الفقرة ب٢٩).

(ز) العقود التي تتطلب أداء مدفوعات تستند إلى متغير مناخي أو جيولوجي أو أي متغير طبيعي آخر ليس خاصاً بطرف في العقد (توصف عموماً بالمشتقات المناخية).

(ح) العقود التي تنص على تخفيض مدفوعات المبلغ الأصلي أو الفائدة أو كليهما، بالاستناد إلى متغير مناخي أو جيولوجي أو أي متغير طبيعي آخر لا يقتصر أثره على طرف في العقد (يُشار إليها عموماً بسندات الكوارث).

ب٢٨ يجب على المنشأة تطبيق المعايير المنطبقة الأخرى، مثل المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ والمعيار الدولي للتقرير المالي ١٥، على العقود الموضحة في الفقرة ب٢٧.

ب٢٩ قد تأخذ الضمانات المتعلقة بالائتمان وعقود التأمين على الائتمان التي تمت مناقشتها في الفقرة ب٢٧ (و) أشكالاً قانونية متنوعة، مثل شكل ضمان أو بعض أنواع خطابات الاعتماد أو عقد تعثر في سداد ائتمان أو عقد تأمين. وتُعد تلك العقود عقود تأمين إذا تطلبت من المُصدر أن يؤدي مدفوعات محددة لتعويض حامل العقد عن خسارة تكبدها بسبب فشل مدين محدد في أداء المدفوعات عند استحقاقها لحامل الوثيقة عملاً بالشروط الأصلية أو المعدلة لأداة دين. ومع ذلك، تُستبعد مثل عقود التأمين تلك من نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ ما لم يكن المُصدر قد أكد صراحة في السابق أنه يعتبر العقود عقود تأمين وأنه قد استخدم المحاسبة التي تنطبق على عقود التأمين (انظر الفقرة ٧(ه)).

ب٣٠ تُعد الضمانات المتعلقة بالائتمان وعقود التأمين على الائتمان التي تتطلب أداء مدفوعات، حتى إذا كان حامل الوثيقة لم يتكبد خسارة من إخفاق المدين في أداء المدفوعات عند استحقاقها، واقعة خارج نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ لأنها لا تنقل مخاطر تأمين مهمة. وتشمل مثل تلك العقود العقود التي تتطلب أداء مدفوعات:

- (أ) بغض النظر عما إذا كان الطرف المقابل يحتفظ بأداة الدين الأساس؛ أو
- (ب) بناءً على تغير في التصنيف الائتماني أو المؤشر الائتماني، وليس بناءً على إخفاق مدين محدد في أداء المدفوعات عند استحقاقها.

## فصل المكونات عن عقد التأمين (الفقرات ١٠-١٣)

## مكونات الاستثمار (الفقرة ١١(ب))

- ب٣١ تتطلب الفقرة ١١(ب) من المنشأة أن تفصل مكون الاستثمار المتميز بنفسه عن عقد التأمين المضيف. ولا يكون مكون الاستثمار متميزاً بنفسه إلا في حالة استيفاء كلا الشرطين الآتيين:
- (أ) ألا يكون مكون الاستثمار ومكون التأمين مرتبطين ببعضهما ارتباطاً قوياً.
- (ب) أن يتم بيع، أو يمكن بيع، عقد بأحكام مكافئة بشكل منفصل في نفس السوق أو نفس الدولة، سواءً من خلال منشآت تصدر عقود التأمين أو أطراف أخرى. ويجب على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار جميع المعلومات المتاحة بشكل معقول عند القيام بهذا التحديد. ولا يُطلب من المنشأة إجراء بحثٍ وافٍ لتحديد ما إذا كان مكون الاستثمار يُباع بشكل منفصل.
- ب٣٢ يكون مكون الاستثمار ومكون التأمين مرتبطين ببعضهما ارتباطاً قوياً في إحدى الحالتين الآتيتين دون غيرهما:
- (أ) إذا كانت المنشأة غير قادرة على قياس أحد المكونين بدون أن تأخذ في الحسبان المكون الآخر. وهكذا، فإذا كانت قيمة أحد المكونين تتباين تبعاً لقيمة المكون الآخر، فيجب على المنشأة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ للمحاسبة عن مكون الاستثمار والتأمين المجمع؛ أو
- (ب) إذا كان حامل الوثيقة غير قادر على الاستفادة من أحد المكونين ما لم يكن المكون الآخر موجوداً أيضاً. وهكذا، فإذا كان انقضاء أو استحقاق أحد المكونين في العقد يتسبب في انقضاء أو استحقاق المكون الآخر، فيجب على المنشأة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ للمحاسبة عن مكون الاستثمار ومكون التأمين المجمع.

## الوعود بنقل سلع أو خدمات متميزة بنفسها خلاف خدمات عقد التأمين (الفقرة ١٢)

- ب٣٣ تتطلب الفقرة ١٢ من المنشأة أن تفصل عن عقد التأمين أي وعد بنقل سلع أو خدمات متميزة بنفسها خلاف خدمات عقد التأمين إلى حامل الوثيقة. ولأغراض الفصل، لا يجوز للمنشأة أن تأخذ في الحسبان الأنشطة التي يتعين عليها القيام بها للوفاء بالعقد ما لم تنقل المنشأة سلعة أو خدمة خلاف خدمات عقد التأمين إلى حامل الوثيقة عند حدوث تلك الأنشطة. فعلى سبيل المثال، قد يلزم المنشأة القيام بمهام إدارية عديدة لإنشاء عقد. ولا تنقل تأدية تلك المهام خدمة إلى حامل الوثيقة عند تأدية المهام.
- ب٣٤ تُعد السلعة أو الخدمة خلاف خدمات عقد التأمين المتعهد بها لحامل الوثيقة متميزة بنفسها إذا كان حامل الوثيقة قادراً على الاستفادة من السلعة أو الخدمة إما من تلقاء نفسه أو بالاستعانة بموارد أخرى متاحة له بسهولة. والموارد المتاحة بسهولة هي السلع أو الخدمات التي تُباع بشكل منفصل (من جانب المنشأة أو من جانب منشأة أخرى)، أو الموارد التي حصل عليها حامل الوثيقة بالفعل (من المنشأة أو من معاملات أو أحداث أخرى).
- ب٣٥ لا تكون السلعة أو الخدمة خلاف خدمات عقد التأمين المتعهد بها لحامل الوثيقة متميزة بنفسها في الحالتين الآتيتين:
- (أ) إذا كانت التدفقات النقدية والمخاطر المرتبطة بالسلعة أو الخدمة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقدية والمخاطر المرتبطة بمكونات التأمين في العقد؛
- (ب) إذا قدمت المنشأة خدمة كبيرة في دمج السلعة أو الخدمة مع مكونات التأمين.

## التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين (الفقرات ٢٨-٢٨أ و)

- ب٣٥ تطبيق الفقرة ٢٨أ، يجب على المنشأة استخدام طريقة منتظمة ومنطقية لتخصيص:
- (أ) التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين التي يمكن عزوها بشكل مباشر إلى إحدى مجموعات عقود التأمين:
- (١) إلى تلك المجموعة؛

(٢) إلى المجموعات التي ستشتمل على عقود التأمين التي من المتوقع أن تنشأ من تجديد عقود التأمين الموجودة في تلك المجموعة.

(ب) التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين التي يمكن عزوها بشكل مباشر إلى إحدى محافظ عقود التأمين، بخلاف تلك المذكورة في البند (أ)، إلى مجموعات عقود التأمين الموجودة في تلك المحفظة.

ب٣٥ يجب على المنشأة في نهاية كل فترة تقرير إعادة النظر في المبالغ المخصصة على النحو المحدد في الفقرة ب٣٥ لإظهار أثر أي تغيرات في الافتراضات التي تحدد المدخلات في طريقة التخصيص المستخدمة. ولا يجوز للمنشأة تغيير المبالغ المخصصة لمجموعة عقود التأمين بعد إضافة جميع العقود إلى المجموعة (انظر الفقرة ب٣٥ ج).

ج٣٥ قد تضيف المنشأة عقود تأمين إلى مجموعة عقود التأمين خلال أكثر من فترة تقرير واحدة (انظر الفقرة ٢٨). وفي تلك الظروف، يجب على المنشأة إلغاء إثبات الجزء، في الأصل الخاص بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين، الذي يتعلق بعقود التأمين المضافة إلى المجموعة في تلك الفترة والاستمرار في إثبات أصل للتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين في حال تعلق الأصل بعقود تأمين من المتوقع إضافتها إلى المجموعة في فترة تقرير مستقبلية.

ب٣٥ د لتطبيق الفقرة ٢٨ هـ:

(أ) يجب على المنشأة إثبات خسارة هبوط ضمن الربح أو الخسارة وتخفيض المبلغ الدفري للأصل الخاص بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين بحيث لا يتجاوز المبلغ الدفري للأصل صافي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة لمجموعة عقود التأمين ذات الصلة، والمحددة عملاً بالفقرة ٣٢ (أ).

(ب) عندما تخصص المنشأة التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين إلى مجموعات عقود التأمين عملاً بالفقرة ب٣٥ (أ) (٢)، يجب عليها إثبات خسارة هبوط ضمن الربح أو الخسارة وتخفيض المبلغ الدفري للأصول ذات الصلة الخاصة بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين بقدر:

(١) الزيادة التي تتوقعها المنشأة في تلك التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين عن صافي التدفقات النقدية الداخلة من التجديدات المتوقعة، والمحددة عملاً بالفقرة ٣٢ (أ)؛

(٢) عدم القيام فعلياً بإثبات الزيادة المحددة عملاً بالبند (ب) (١) على أنها خسارة هبوط عملاً بالبند (أ).

## القياس (الفقرات ٢٩-٧١)

### تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية (الفقرات ٣٣-٣٥)

ب٣٦ يتناول هذا القسم:

(أ) الاستخدام غير المتحيز لجميع المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما (انظر الفقرات ب٣٧-٤١)؛

(ب) المتغيرات السوقية والمتغيرات غير السوقية (انظر الفقرات ب٤٢-٥٣)؛

(ج) استخدام التقديرات الحالية (انظر الفقرات ب٥٤-٦٠)؛

(د) التدفقات النقدية ضمن حدود العقد (انظر الفقرات ب٦١-٧١).

الاستخدام غير المتحيز لجميع المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما (الفقرة ٣٣ (أ))

ب٣٧ يكمن الهدف من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية في تحديد القيمة المتوقعة، أو المتوسط المرجح بالاحتمالات، لمدى النواتج المحتملة بالكامل، مع الأخذ في الحسبان جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة في تاريخ التقرير دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. وتشمل المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة في تاريخ التقرير دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما المعلومات المتعلقة بالأحداث

السابقة والظروف الحالية وتوقعات الظروف المستقبلية (انظر الفقرة ب٤١). وتُعد المعلومات التي تتيحها نُظُم المعلومات الخاصة بالمنشأة من المعلومات المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما.

ب٣٨ تتمثل نقطة البدء لتقدير التدفقات النقدية في طائفة من التصورات التي تعكس مدى النواتج المحتملة بالكامل. ويحدد كل تصور مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية لنواتج معينة، وكذلك الاحتمال المقدر لذلك الناتج. ويتم خصم وترجيح التدفقات النقدية في كل تصور بحسب الاحتمال المقدر لذلك الناتج لاستخراج قيمة حالية متوقعة. ومن ثم، فليست الغاية وضع ناتج أكثر ترجيحاً، أو ناتج يكون تحققه أكثر ترجيحاً من عدمه، للتدفقات النقدية المستقبلية.

ب٣٩ عند أخذ مدى النواتج المحتملة بالكامل بعين الاعتبار، فإن الهدف هو تضمين جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما على نحو غير متحيز، بدلاً من تحديد كل تصور محتمل. ومن الناحية العملية، يكون وضع تصورات واضحة غير ضروري إذا كان التقدير الناتج متسقاً مع هدف القياس المتمثل في مراعاة جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما عند تحديد المتوسط. فعلى سبيل المثال، إذا قدرت المنشأة أن التوزيع المحتمل للنواتج متسق بوجه عام مع التوزيع المحتمل الذي يمكن وصفه بالكامل بعدد صغير من المعايير، فسيكون من الكافي تقدير العدد الأصغر من المعايير. وعلى غرار ذلك، ففي بعض الحالات، قد تعطي النمذجة البسيطة نسبياً إجابة ضمن مدى دقة مقبول، دون الحاجة إلى إجراء العديد من عمليات المحاكاة التفصيلية. ومع ذلك، ففي بعض الحالات، قد تُستخرج التدفقات النقدية من خلال عوامل أساس معقدة وقد تستجيب استجابة غير خطية للتغيرات في الظروف الاقتصادية. وقد يحدث ذلك إذا أظهرت التدفقات النقدية، على سبيل المثال، أثر سلسلة من الخيارات المترابطة الضمنية أو الصريحة. وفي هذه الحالات، قد يكون من الضروري وضع نماذج عشوائية أكثر تطوراً لاستيفاء هدف القياس.

ب٤٠ يجب أن تشمل التصورات الموضوعية تقديرات غير متحيزة لاحتمالية وقوع خسائر كارثية بموجب العقود الحالية. وتستثني تلك التصورات المطالبات المحتملة بموجب العقود المستقبلية المحتملة.

ب٤١ يجب على المنشأة أن تقدر احتمالات المدفوعات المستقبلية ومبالغها بموجب العقود الحالية على أساس المعلومات التي تم الحصول عليها بما في ذلك:

- (أ) المعلومات المتعلقة بالمطالبات التي أبلغ عنها حاملو الوثائق بالفعل.
- (ب) المعلومات الأخرى المتعلقة بالخصائص المعروفة أو المقدرة لعقود التأمين.
- (ج) البيانات التاريخية المتعلقة بتجارب المنشأة مضافاً إليها، عند الضرورة، بيانات تاريخية من مصادر أخرى. وتُعدّل البيانات التاريخية لإظهار أثر الظروف الحالية، على سبيل المثال، إذا:
  - (١) اختلفت خصائص الفئة السكانية المؤمن عليها (أو إذا كانت ستختلف بسبب الاختيار العكسي على سبيل المثال) عن خصائص الفئة التي استُخدمت كأساس للبيانات التاريخية؛ أو
  - (٢) وُجدت مؤشرات على أن الاتجاهات التاريخية لن تستمر، وأن اتجاهات جديدة ستنشأ أو أن التغيرات الاقتصادية والديموغرافية وغيرها قد تؤثر على التدفقات النقدية الناتجة عن عقود التأمين الحالية؛ أو
  - (٣) كانت هناك تغيرات في بنود مثل إجراءات الاكتتاب وإجراءات إدارة المطالبات بما يمكن أن يؤثر على ملائمة البيانات التاريخية لعقود التأمين.
- (د) معلومات الأسعار الحالية، إن كانت متاحة، لعقود إعادة التأمين وغيرها من الأدوات المالية (إن وجدت) التي تغطي مخاطر متشابهة، مثل سندات الكوارث والمشتقات المناخية وأسعار السوق الحديثة لعمليات نقل عقود التأمين. ويجب تعديل هذه المعلومات لتعكس أثر الفروقات بين التدفقات النقدية الناشئة عن عقود إعادة التأمين تلك أو الأدوات المالية الأخرى والتدفقات النقدية التي يمكن أن تنشأ أثناء وفاء المنشأة بالعقود الأساس مع حامل الوثيقة.

### المتغيرات السوقية والمتغيرات غير السوقية

ب٤٢ يحدد المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ نوعين من المتغيرات:

(أ) المتغيرات السوقية - وهي المتغيرات التي يمكن ملاحظتها في، أو اشتقاقها مباشرة من، الأسواق (مثل أسعار الأوراق المالية المتداولة علناً ومعدلات الفائدة)؛

(ب) المتغيرات غير السوقية - جميع المتغيرات الأخرى (مثل وتيرة تقديم المطالبات التأمينية ومدى خطورتها ومعدل الوفيات).

ب٤٣ تؤدي عادة المتغيرات السوقية إلى ظهور مخاطر مالية (مثل معدلات الفائدة الممكن رصدتها) وتؤدي عادة المتغيرات غير السوقية إلى ظهور مخاطر غير مالية (مثل معدلات الوفيات). غير أن هذا لا يمثل الواقع دائماً. فقد تكون هناك افتراضات تتعلق بالمخاطر المالية التي لا يمكن رصد المتغيرات المتعلقة بها في الأسواق أو اشتقاقها مباشرة منها (مثل معدلات الفائدة التي لا يمكن رصدها في الأسواق أو اشتقاقها مباشرة منها).

### المتغيرات السوقية (الفقرة ٣٣(ب))

ب٤٤ يجب أن تتسق تقديرات المتغيرات السوقية مع أسعار السوق التي يمكن رصدها في تاريخ القياس. ويجب على المنشأة أن تزيد قدر الإمكان من استخدام المدخلات الممكن رصدها وألا تستغني بالتقديرات الخاصة بها عن بيانات السوق الممكن رصدها باستثناء ما يكون على النحو المبين في الفقرة ٧٩ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣ "قياس القيمة العادلة". وبالاتساق مع المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣، فإذا وجب اشتقاق المتغيرات (بسبب عدم وجود متغيرات سوقية ممكن رصدها على سبيل المثال) فإنها يجب أن تتسق قدر الإمكان مع المتغيرات السوقية الممكن رصدها.

ب٤٥ تنطوي أسعار السوق على طائفة من الآراء حول النواتج المستقبلية المحتملة وتعكس أيضاً تفضيلات المشاركين في السوق بشأن المخاطر. ومن ثم، فهي ليست بمثابة توقع وحيد للنقطة للناتج المستقبلي. وإذا اختلف الناتج الفعلي عن سعر السوق السابق، فإن ذلك لا يعني أن سعر السوق كان "خاطئاً".

ب٤٦ تعد فكرة الأصل المطابق أو محفظة الأصول المطابقة أحد التطبيقات المهمة للمتغيرات السوقية. فالأصل المطابق هو الذي تتطابق تدفقاته النقدية تماماً، في جميع التصورات، مع التدفقات النقدية التعاقدية لمجموعة من عقود التأمين من حيث المبلغ والتوقيت وعدم التأكد. وفي بعض الحالات، قد يوجد أصل مطابق لبعض التدفقات النقدية التي تنشأ عن مجموعة من عقود التأمين. وتعكس القيمة العادلة لذلك الأصل أثر كل من القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية من الأصل والمخاطر المرتبطة بتلك التدفقات النقدية. وإذا وجدت محفظة أصول مطابقة لبعض التدفقات النقدية التي تنشأ عن مجموعة من عقود التأمين، فيمكن للمنشأة استخدام القيمة العادلة لتلك الأصول في قياس التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود بدلاً من التقدير الصريح للتدفقات النقدية ومعدل الخصم.

ب٤٧ لا يشترط المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ على المنشأة أن تستخدم أسلوب المحفظة المطابقة. ومع ذلك، إذا وجد أصل مطابق أو محفظة مطابقة لبعض التدفقات النقدية التي تنشأ عن عقود التأمين واختارت المنشأة استخدام أسلوب مختلف، فعلى المنشأة أن تكون على قناعة بأن أسلوب المحفظة المطابقة لن يؤدي على الأرجح إلى قياس مختلف اختلافاً جوهرياً لتلك التدفقات النقدية.

ب٤٨ قد تكون الأساليب المختلفة عن أسلوب المحفظة المطابقة، مثل أساليب النمذجة العشوائية، أكثر فاعلية أو أسهل من حيث التطبيق إذا كان هناك ترابط قوي بين التدفقات النقدية التي تتباين تبعاً للعوائد على الأصول والتدفقات النقدية الأخرى. ويلزم الاجتهاد لتحديد الأسلوب الأنسب لتحقيق هدف الاتساق مع المتغيرات السوقية الممكن رصدها في ظل ظروف محددة. وعلى وجه الخصوص، يتحتم أن يؤدي الأسلوب المستخدم إلى اتساق قياس أي خيارات وضمائن متضمنة في عقود التأمين مع أسعار السوق الممكن رصدها (أن وجدت) لتلك الخيارات والضمائن.

### المتغيرات غير السوقية

ب٤٩ يجب أن تعكس تقديرات المتغيرات غير السوقية جميع الأدلة الخارجية والداخلية المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما.

ب٥٠ قد تكون البيانات الخارجية غير السوقية (مثل إحصائيات الوفيات الوطنية) أكثر أو أقل ملاءمة من البيانات الداخلية (مثل إحصائيات الوفيات المعدة داخلياً)، تبعاً للظروف. فعلى سبيل المثال، يجب على المنشأة التي تصدر عقود تأمين على الحياة ألا تعتمد على إحصائيات الوفيات الوطنية وحدها، وإنما عليها أن تأخذ في الحسبان جميع مصادر المعلومات الداخلية والخارجية المعقولة والمؤيدة الأخرى التي

تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما عند إعداد التقديرات غير المتحيزة لاحتمالات تصورات الوفيات لعقود التأمين الخاصة بها. وعند وضع تلك الاحتمالات، يجب على المنشأة أن تعول أكثر على المعلومات الأكثر إقناعاً. فعلى سبيل المثال:

(أ) قد تكون إحصائيات الوفيات الداخلية أكثر إقناعاً من بيانات الوفيات الوطنية إذا كانت البيانات الوطنية مستقاة من فئة كبيرة من السكان لا تمثل الفئة المؤمن عليها. وقد يرجع السبب في ذلك، على سبيل المثال، إلى أن الخصائص الديموغرافية للفئة المؤمن عليها يمكن أن تختلف اختلافاً كبيراً عن الفئة الوطنية بما يعني أنه يجب على المنشأة أن تعول أكثر على البيانات الداخلية وأن تعول أقل على الإحصائيات الوطنية.

(ب) وعلى الجانب الآخر، إذا كانت الإحصائيات الداخلية مستقاة من فئة صغيرة من السكان ذات خصائص يُعتقد أنها قريبة من الفئة الوطنية وكانت الإحصائيات الوطنية حديثة، فيجب على المنشأة أن تعول أكثر على الإحصائيات الوطنية.

ب٥١ يجب ألا تتناقض الاحتمالات التقديرية للمتغيرات غير السوقية مع المتغيرات السوقية الممكن رصدها. فعلى سبيل المثال، يجب أن تكون الاحتمالات التقديرية لتصورات معدلات التضخم المستقبلية متسقة قدر الإمكان مع الاحتمالات التي تشير إليها معدلات الفائدة السوقية.

ب٥٢ في بعض الحالات، قد تخلص المنشأة إلى أن المتغيرات السوقية تتباين على نحو مستقل عن المتغيرات غير السوقية. وفي هذه الحالة، يجب على المنشأة مراعاة التصورات التي تعكس مدى النواتج للمتغيرات غير السوقية، بحيث يستخدم كل تصور نفس القيمة المرصودة للمتغير السوقي.

ب٥٣ في حالات أخرى، قد تكون المتغيرات السوقية والمتغيرات غير السوقية مترابطة. فعلى سبيل المثال، قد يكون ثمة دليل على أن معدلات الإنهاء (متغير غير سوقي) مترابطة مع معدلات الفائدة (متغير سوقي). وبنفس الطريقة، قد يكون هناك دليل على أن مستويات المطالبات الخاصة بالتأمين على المنازل أو السيارات مترابطة مع الدورات الاقتصادية ومن ثم مع معدلات الفائدة ومبالغ المصروفات. ويجب على المنشأة التأكد من أن احتمالات التصورات والتعويضات المطلوبة لتحمل المخاطر غير المالية التي تتعلق بالمتغيرات السوقية متسقة مع أسعار السوق المرصودة التي تعتمد على تلك المتغيرات السوقية.

### استخدام التقديرات الحالية (الفقرة ٣٣(ج))

ب٥٤ عند تقدير كل تصور من تصورات التدفقات النقدية والاحتمال المتعلق به، يجب على المنشأة الاستعانة بكل المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. وعلى المنشأة أن تراجع وتحديث التقديرات التي أعدها في نهاية فترة التقرير السابقة. وعند القيام بذلك، يجب على المنشأة مراعاة ما إذا:

(أ) كانت التقديرات المحدثة تعبر بصدق عن الظروف القائمة في نهاية فترة التقرير.

(ب) كانت التغيرات في التقديرات تعبر بصدق عن التغيرات في الظروف أثناء الفترة. فعلى سبيل المثال، لنفترض أن التقديرات كانت على أحد طرفي مدى معقول في بداية الفترة. فإذا لم تتغير الظروف، فإن نقل التقديرات إلى الطرف الآخر من المدى في نهاية الفترة لن يمثل بدقة ما حدث أثناء الفترة. وإذا كانت أحدث تقديرات المنشأة مختلفة عن تقديراتها السابقة، لكن الظروف لم تتغير، فإن عليها أن تقيم ما إذا كانت الاحتمالات الجديدة التي أُسندت لكل تصور مبررة. وعند قيام المنشأة بتحديث تقديراتها لتلك الاحتمالات، يجب عليها أن تراعي كلاً من الأدلة التي أيدت تقديراتها السابقة وجميع الأدلة المتاحة حديثاً، وأن تعول أكثر على الأدلة الأكثر إقناعاً.

ب٥٥ يجب أن يُظهر الاحتمال المسند لكل تصور أثر الظروف في نهاية فترة التقرير. وتبعاً لذلك، فبتطبيق المعيار الدولي للمحاسبة ١٠ "الأحداث بعد فترة التقرير"، فإن الحدث الذي يقع بعد نهاية فترة التقرير ويزيل عدم التأكد الذي كان موجوداً في نهاية فترة التقرير لا يوفر دليلاً على الظروف التي كانت قائمة في ذلك التاريخ. فعلى سبيل المثال، قد يكون ثمة احتمال بنسبة ٢٠ بالمائة في نهاية فترة التقرير أن عاصفة كبرى ستهب أثناء الأشهر الستة المتبقية من عقد التأمين. وفي نهاية فترة التقرير ولكن قبل الموافقة على إصدار القوائم المالية، تهب عاصفة كبرى. فعندئذٍ لا يجوز أن تعكس التدفقات النقدية عند الوفاء بموجب ذلك العقد العاصفة المعروفة، باستخدام الإدراك المتأخر، أنها قد وقعت. وبدلاً من ذلك، تشمل التدفقات النقدية المتضمنة في القياس الاحتمال بنسبة ٢٠ بالمائة الواضح في نهاية فترة التقرير (على أن يُفصح عملاً بالمعيار الدولي للمحاسبة ١٠ عن أن حدثاً غير موجب للتعديل قد وقع بعد نهاية فترة التقرير).

ب٥٦ ليس من الضروري أن تكون التقديرات الحالية للتدفقات النقدية مطابقة لأحدث تجربة فعلية. فإذا افترض مثلاً أن الوفيات الفعلية في فترة التقرير كانت أسوأ بنسبة ٢٠ بالمائة عن الوفيات الفعلية السابقة والتوقعات السابقة بشأن الوفيات الفعلية، فإن هناك عوامل عديدة يمكن أن تكون قد سببت التغير المفاجئ في التجربة الفعلية، من بينها:

- (أ) التغيرات الدائمة في الوفيات؛ أو
- (ب) التغيرات في خصائص الفئة السكانية المؤمن عليها (مثل التغيرات في الاكتتاب أو التوزيع أو الإنهاء الاختياري من قبل حاملي الوثائق الذين يتمتعون بصحة جيدة على نحو غير اعتيادي)؛ أو
- (ج) التقلبات العشوائية؛ أو
- (د) أسباب غير متكررة يمكن تحديدها.

ب٥٧ يجب على المنشأة أن تحقق في أسباب التغير في التجربة الفعلية وأن تضع تقديرات جديدة للتدفقات النقدية والاحتمالات في ضوء أحدث تجربة والتجارب السابقة والمعلومات الأخرى. وسينتج عادة عن المثال المذكور في الفقرة ب٥٦ حدوث تغير في القيمة الحالية المتوقعة للمنافع عند الوفاة، ولكن ليس بنسبة كبيرة تصل إلى ٢٠ بالمائة. وفي المثال الوارد في الفقرة ب٥٦، إذا ظلت معدلات الوفيات أعلى بشكل كبير عن التقديرات السابقة لأسباب من المتوقع أن تستمر، فسيزيد عندئذ الاحتمال المقدر للتصورات ذات الوفيات المرتفعة.

ب٥٨ يجب أن تشتمل تقديرات المتغيرات غير السوقية على معلومات عن المستوى الحالي للأحداث المؤمن عليها ومعلومات عن الاتجاهات. ومثال ذلك أن تكون معدلات الوفيات قد شهدت انخفاضاً منتظماً على مدار فترات طويلة في العديد من الدول. ويعكس تحديد التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود الاحتمالات التي من الممكن إسنادها لكل تصور من التصورات المحتملة للاتجاهات، مع الأخذ في الحسبان جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما.

ب٥٩ وينفس الطريقة، إذا كانت التدفقات النقدية المخصصة لمجموعة من عقود التأمين تتسم بحساسيتها للتضخم، فإن تحديد التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود يجب أن يُظهر أثر التقديرات الحالية لمعدلات التضخم المستقبلية المحتملة. وحيث إن معدلات التضخم من المرجح أن ترتبط بمعدلات الفائدة، فإن قياس التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود يجب أن يعكس الاحتمالات لكل تصور من تصورات التضخم بطريقة تتسق مع الاحتمالات التي تشير إليها معدلات الفائدة السوقية المستخدمة في تقدير معدل الخصم (انظر الفقرة ب٥١).

ب٦٠ عند تقدير التدفقات النقدية، يجب على المنشأة مراعاة التوقعات الحالية للأحداث المستقبلية التي قد تؤثر على تلك التدفقات النقدية. كما يجب على المنشأة وضع تصورات للتدفقات النقدية تُظهر أثر تلك الأحداث المستقبلية، إلى جانب تقديرات غير متحيزة لاحتمالية كل تصور. ومع ذلك، يجب على المنشأة ألا تنظر إلى التوقعات الحالية للتغيرات المستقبلية في الأنظمة التي يمكن أن تغير الواجب القائم أو تبرىئ الذمة منه أو تنشئ واجبات جديدة بموجب عقد التأمين الحالي لحين سن التغيير في النظام بشكل حقيقي.

### التدفقات النقدية ضمن حدود العقد (الفقرة ٣٤)

ب٦١ يجب أن تشمل تقديرات التدفقات النقدية في أي تصور جميع التدفقات النقدية الواقعة ضمن حدود عقد قائم وليس أي تدفقات نقدية أخرى. ويجب على المنشأة أن تطبق الفقرة ٢ عند تعيين حدود أي عقد قائم.

ب٦٢ تشتمل العديد من عقود التأمين على ميزات تمكن حاملي الوثائق من اتخاذ إجراءات تغير المبلغ الذي سيحصلون عليه أو توقيته أو طبيعته أو عدم التأكد بشأنه. وتشمل تلك الميزات خيارات التجديد وخيارات التخلي وخيارات التحويل وخيارات التوقف عن سداد الأقساط مع الاستمرار في الحصول على المنافع بموجب العقود. ويجب أن يُظهر قياس مجموعة عقود التأمين، على أساس القيمة المتوقعة، أثر تقديرات المنشأة في الوقت الحالي لكيفية ممارسة حاملي الوثائق للخيارات المتاحة، ويجب أن يعكس التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية تقديرات المنشأة في الوقت الحالي للكيفية التي يمكن أن يتغير بها السلوك الفعلي لحاملي الوثائق عن السلوك المتوقع. وينطبق هذا المطلب الخاص بتحديد القيمة المتوقعة بغض النظر عن عدد العقود في المجموعة؛ فهو ينطبق مثلاً حتى وإن كانت المجموعة تضم عقداً واحداً. ومن ثم، فإن قياس مجموعة ما من عقود التأمين لا يجوز أن يفترض احتمالاً بنسبة ١٠٠ بالمائة بأن حاملي الوثائق سوف:

- (أ) يتخلون عن عقودهم، إذا كان هناك احتمال بأن بعض حاملي الوثائق لن يفعلوا ذلك؛ أو
- (ب) يستمرون في عقودهم، إذا كان هناك احتمال بأن بعض حاملي الوثائق لن يفعلوا ذلك.

- ب٦٣ إذا كان مُصدِر عقد التأمين مطالباً بموجب العقد بتجديد العقد أو الاستمرار فيه بأية صورة أخرى، وجب عليه تطبيق الفقرة ٣٤ لتقييم ما إذا كانت الأقساط والتدفقات النقدية المتعلقة بها الناشئة عن العقد المجدد تقع ضمن حدود العقد الأصلي.
- ب٦٤ تشير الفقرة ٣٤ إلى القدرة العملية للمنشأة على تحديد سعر في تاريخ مستقبلي (تاريخ التجديد) يعكس بشكل كامل أثر المخاطر التي في العقد بدءاً من ذلك التاريخ. وتكون للمنشأة تلك القدرة العملية في غياب المعوقات التي تمنع المنشأة من تحديد نفس السعر الذي كانت ستحدده لعقد جديد بنفس خصائص العقد الحالي ومصدر في ذلك التاريخ، أو إذا كان بمقدورها تعديل المنافع لتتسق مع السعر الذي سوف تحتسبه. وبنفس الطريقة، تكون للمنشأة تلك القدرة العملية على تحديد السعر عندما يكون بمقدورها إعادة تسعير عقد حالي حتى يعكس السعر التغيرات الكلية في المخاطر في محفظة عقود التأمين، حتى وإن كان السعر المحدد لكل حامل وثيقة بمفرده لا يعكس التغير في المخاطر لحامل الوثيقة ذاك بعينه. وعند تقييم ما إذا كانت المنشأة لديها القدرة العملية على تحديد سعر يعكس بالكامل المخاطر الموجودة في العقد أو المحفظة، فإنها يجب أن تراعي جميع المخاطر التي ستراعيها عند الاكتتاب في عقود مكافئة في تاريخ التجديد للخدمة المتبقية. وعند تحديد تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية في نهاية فترة التقرير، يجب على المنشأة إعادة تقييم حدود عقد التأمين ليشمل تأثير التغيرات في الظروف على الحقوق والواجبات الجوهرية للمنشأة.
- ب٦٥ التدفقات النقدية الواقعة ضمن حدود عقد التأمين هي تلك التي تتعلق مباشرة بالوفاء بالعقد، ويشمل ذلك التدفقات النقدية التي يكون للمنشأة سلطة تقديرية على مبلغها أو توقيتها. وتشمل التدفقات النقدية الواقعة ضمن حدود العقد ما يلي:
- (أ) أقساط التأمين (بما في ذلك تعديلات أقساط التأمين وأقساط التأمين المدفوعة على دفعات) المستلمة من حامل الوثيقة وأي تدفقات نقدية إضافية تنتج عن تلك الأقساط.
  - (ب) المدفوعات إلى (أو نيابة عن) حامل الوثيقة، بما في ذلك المطالبات التي تم الإبلاغ عنها بالفعل ولكن لم يتم سدادها بعد (أي المطالبات المبلغ عنها) والمطالبات المتكبدة للأحداث التي وقعت ولكن لم يتم التبليغ بمطالباتها وكافة المطالبات المستقبلية التي يقع على المنشأة واجب جوهري فيما يخصها (انظر الفقرة ٣٤).
  - (ج) المدفوعات إلى (أو نيابة عن) حامل الوثيقة التي تتباين تبعاً للعوائد على البنود الأساس.
  - (د) المدفوعات إلى (أو نيابة عن) حامل الوثيقة التي تنتج عن المشتقات مثل الخيارات والضمانات المدمجة في العقد بالقدر الذي لا تكون فيه تلك الخيارات والضمانات مفصولة عن عقد التأمين (انظر الفقرة ١١(أ)).
  - (هـ) المبلغ المخصص من التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين الذي يمكن نسبته إلى المحفظة التي ينتهي إليها العقد.
  - (و) تكاليف معالجة المطالبات (أي التكاليف التي ستكبدها المنشأة عند التحقيق في المطالبات المقدمة بموجب عقود التأمين الحالية ومعالجتها وتسويتها، بما في ذلك الأتعاب القانونية وأتعاب مَقِيَّي الخسائر والتكاليف الداخلية المتعلقة بالتحقيق في المطالبات ومعالجة مدفوعات المطالبات).
  - (ز) التكاليف التي ستكبدها المنشأة عند توفير المنافع التعاقدية التي تُدفع عيناً.
  - (ح) تكاليف إدارة الوثائق وصونها، مثل التكاليف المتعلقة بفوترة الأقساط ومعالجة التغيرات في الوثائق (مثل التحويلات وإعادة التفعيل). كما تشمل تلك التكاليف العمولات المتكررة المتوقع دفعها للوسطاء إذا استمر حامل وثيقة بعينه في سداد الأقساط ضمن حدود عقد التأمين.
  - (ط) الضرائب المستندة إلى المعاملات (مثل ضرائب أقساط التأمين وضرائب القيمة المضافة وضرائب السلع والخدمات) والرسوم (مثل رسوم المطافئ وتقييمات صندوق الضمانات) التي تنشأ مباشرة عن عقود التأمين الحالية أو التي يمكن نسبها إليها على أساس معقول ومتسق.
  - (ي) المدفوعات التي يؤديها المؤمن بصفته راعياً لمصالح الآخرين للوفاء بالواجبات الضريبية التي يتكبدها حامل الوثيقة والمقبوضات ذات الصلة.
  - (ك) التدفقات النقدية الداخلة المحتملة من عمليات الاسترداد (مثل مخلفات الحوادث والحلول) على المطالبات المستقبلية التي تغطيها عقود التأمين الحالية وكذلك التدفقات النقدية الداخلة المحتملة من عمليات الاسترداد المتعلقة بالمطالبات الماضية، طالما أن هذه التدفقات لا تتأهل للإثبات كأصول منفصلة.

## (ك أ) التكاليف التي ستحملها المنشأة:

- (١) عند تنفيذ نشاط الاستثمار، طالما كانت المنشأة تنفذ ذلك النشاط لتعزيز المنافع الناتجة من تغطية التأمين لحاملي الوثائق. وتعزز أنشطة الاستثمار المنافع الناتجة من تغطية التأمين إذا كانت المنشأة تنفذ تلك الأنشطة متوقعة تحقيق عائد استثمار سيستفيد منه حاملو الوثائق في حال وقوع حدث مغطى بالتأمين.
- (٢) عند تقديم خدمة عائد الاستثمار إلى حاملي وثائق عقود التأمين بدون ميزات المشاركة المباشرة (انظر الفقرة ب١١٩).
- (٣) عند تقديم الخدمة المتعلقة بالاستثمار إلى حاملي وثائق عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة.
- (ل) المبلغ المخصص من النفقات العامة الثابتة والمتغيرة (مثل تكاليف المحاسبة والموارد البشرية وتقنية ودعم المعلومات وإهلاك المباني والإيجار والصيانة والمرافق) الذي يمكن نسبته مباشرة إلى الوفاء بعقود التأمين. وتُخصص تلك النفقات العامة لمجموعات العقود باستخدام أساليب منتظمة ومنطقية وتنطبق بشكل ثابت على جميع التكاليف التي لها خصائص متشابهة.
- (م) أي تكاليف أخرى يمكن احتسابها تحديداً على حامل الوثيقة طبقاً لأحكام العقد.
- ب٦٦ لا تُدرج التدفقات النقدية التالية عند تقدير التدفقات النقدية التي ستنشأ عند وفاء المنشأة بعقد تأمين قائم:
- (أ) عوائد الاستثمار. فالاستثمارات يتم إثباتها وقياسها وعرضها بشكل منفصل.
- (ب) التدفقات النقدية (المدفوعات أو المقبوضات) التي تنشأ بموجب عقود إعادة التأمين المحتفظ بها. فعقود إعادة التأمين المحتفظ بها يتم إثباتها وقياسها وعرضها بشكل منفصل.
- (ج) التدفقات النقدية التي قد تنشأ عن عقود التأمين المستقبلية، أي التدفقات النقدية خارج حدود العقود الحالية (انظر الفقرتين ٣٤ و ٣٥).
- (د) التدفقات النقدية المتعلقة بالتكاليف التي لا يمكن نسبها مباشرة إلى محفظة عقود التأمين التي تحتوي على العقد، مثل بعض التكاليف الخاصة بتطوير المنتجات والتدريب عليها. فتلك التكاليف يتم إثباتها ضمن الربح أو الخسارة عند تكبدها.
- (هـ) التدفقات النقدية التي تنشأ عن المبالغ غير الاعتيادية للفاقد من موارد العمالة أو غيرها التي تستخدم للوفاء بالعقد. فتلك التكاليف يتم إثباتها ضمن الربح أو الخسارة عند تكبدها.
- (و) مدفوعات ومقبوضات ضريبة الدخل التي لا يدفعها المؤمن أو يقبضها بصفته راعياً لمصالح الآخرين أو التي لا يتم تحميلها بشكل محدد على حامل الوثيقة بموجب شروط العقد.
- (ز) التدفقات النقدية بين مختلف مكونات المنشأة المعدة للتقرير، مثل صناديق حاملي الوثائق وصناديق المساهمين، إذا كانت تلك التدفقات النقدية لا تغير المبلغ الذي سيتم دفعه إلى حاملي الوثائق.
- (ح) التدفقات النقدية الناشئة عن مكونات منفصلة عن عقد التأمين والتي تتم المحاسبة عنها باستخدام معايير أخرى منطبقة (انظر الفقرات ١٠-١٣).

ب٦٦ أ قبل إثبات مجموعة عقود التأمين، قد تكون المنشأة مطالبة بإثبات أصل أو التزام لتدفقات نقدية تتعلق بمجموعة عقود التأمين بخلاف التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين بسبب حدوث التدفقات النقدية أو بسبب متطلبات معيار آخر. وتُعد التدفقات النقدية متعلقة بمجموعة عقود التأمين إذا كانت تلك التدفقات النقدية سيتم تضمينها في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود في تاريخ الإثبات الأولى للمجموعة فيما لو تم دفعها أو قبضها بعد ذلك التاريخ. ولتطبيق الفقرة ٣٨ (ج) (٢)، يجب على المنشأة إلغاء إثبات مثل هذا الأصل أو الالتزام طالما أنه لن يتم إثباته بشكل منفصل عن مجموعة عقود التأمين في حال حدوث التدفق النقدي أو تطبيق المعيار في تاريخ الإثبات الأولى لمجموعة عقود التأمين.

**العقود ذات التدفقات النقدية التي تؤثر على التدفقات النقدية لحاملي الوثائق في عقود أخرى، أو التي تتأثر بتلك التدفقات**

- ب٦٧ تؤثر بعض عقود التأمين على التدفقات النقدية لحاملي الوثائق في عقود أخرى وذلك عن طريق اشتراط ما يلي:
- (أ) أن يتقاسم حامل الوثيقة مع حاملي الوثائق في عقود أخرى العوائد على نفس المجموعة المحددة من البنود الأساس؛
- (ب) إضافة إلى أحد الشرطين التاليين:
- (١) أن يتحمل حامل الوثيقة تخفيضاً في حصته من العوائد على البنود الأساس بسبب مدفوعات حاملي الوثائق في عقود أخرى مشاركين في تلك المجموعة، بما في ذلك المدفوعات الناشئة بموجب الضمانات المقدمة إلى حاملي الوثائق في تلك العقود الأخرى؛ أو
- (٢) أن يتحمل حاملو الوثائق في العقود الأخرى تخفيضاً في حصتهم من العوائد على البنود الأساس بسبب المدفوعات إلى حامل الوثيقة، بما في ذلك المدفوعات الناشئة عن الضمانات المقدمة إلى حامل الوثيقة.
- ب٦٨ تؤثر تلك العقود في بعض الأحيان على التدفقات النقدية لحاملي الوثائق في العقود الموجودة ضمن مجموعات أخرى. وتعكس التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود في كل مجموعة مدى تأثر المنشأة بالتدفقات النقدية المتوقعة، سواءً لحاملي الوثائق في تلك المجموعة أو لحاملي الوثائق في مجموعة أخرى، بسبب العقود الموجودة في المجموعة. ومن ثم، فإن التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود لأية مجموعة:
- (أ) تشمل المدفوعات الناشئة عن أحكام العقود الحالية لحاملي الوثائق في العقود الموجودة ضمن المجموعات الأخرى، بغض النظر عما إذا كانت تلك المدفوعات متوقعاً دفعها لحاملي الوثائق الحاليين أو المستقبليين؛
- (ب) تستثني المدفوعات إلى حاملي الوثائق في المجموعة التي، عملاً بالبند (أ)، تم تضمينها في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود في مجموعة أخرى.
- ب٦٩ على سبيل المثال، في حالة تخفيض الحصة، في العوائد على البنود الأساس، المدفوعة إلى حاملي الوثائق في إحدى المجموعات من ٣٥٠ وحدة عملة إلى ٢٥٠ وحدة عملة بسبب المدفوعات المتعلقة بمبلغ مضمون إلى حاملي الوثائق في مجموعة أخرى، فإن التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود في المجموعة الأولى ستشمل المبلغ ١٠٠ وحدة عملة (أي ستكون ٣٥٠ وحدة عملة) والتدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود في المجموعة الثانية ستستثني المبلغ المضمون البالغ ١٠٠ وحدة عملة.
- ب٧٠ يمكن استخدام مناهج عملية مختلفة لتحديد التدفقات النقدية عند الوفاء في مجموعات العقود التي تؤثر في التدفقات النقدية لحاملي الوثائق في العقود الموجودة ضمن مجموعات أخرى، أو تتأثر بها. وفي بعض الحالات، قد تكون المنشأة قادرة على تحديد التغير في البنود الأساس والتغير الناتج في التدفقات النقدية فقط بمستوى تجميع أعلى من المجموعات. وفي تلك الحالات، يجب على المنشأة تخصيص أثر التغير في البنود الأساس لكل مجموعة على أساس منظم ومنطقي.
- ب٧١ بعد توفير جميع خدمات عقد التأمين للعقود التي في إحدى المجموعات، قد تظل التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود مشتملة على مدفوعات متوقع سدادها لحاملي الوثائق الحاليين في مجموعات أخرى أو لحاملي الوثائق المستقبليين. ولا يُطلب من المنشأة الاستمرار في تخصيص تلك التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود لمجموعات بعينها ولكن يمكنها بدلاً من ذلك إثبات وقياس التزام مقابل تلك التدفقات النقدية عند الوفاء الناشئة عن جميع المجموعات.

**معدلات الخصم (الفقرة ٣٦)**

- ب٧٢ يجب على المنشأة استخدام معدلات الخصم التالية عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧:
- (أ) لقياس التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود – يتم استخدام معدلات الخصم الحالية عملاً بالفقرة ٣٦؛
- (ب) لتحديد الفائدة المتراكمة على هامش الخدمة التعاقدية عملاً بالفقرة ٤٤ (ب) لعقود التأمين التي بدون ميزات المشاركة المباشرة، يتم استخدام معدلات الخصم المحددة في تاريخ الإثبات الأولى لمجموعة العقود عملاً بالفقرة ٣٦ للتدفقات النقدية الاسمية التي لا تتباين تبعاً للعوائد على أي بنود أساس؛

(ج) لقياس التغيرات في هامش الخدمة التعاقدية بتطبيق الفقرات ب٩٦(أ) وب٩٦(ب) وب٩٦(د) لعقود التأمين التي بدون ميزات المشاركة المباشرة، يتم استخدام معدلات الخصم المحددة عند الإثبات الأولى عملاً بالفقرة ٣٦؛

(د) لتعديل المبلغ الدفترى للالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية عملاً بالفقرة ٥٦، فيما يخص مجموعات العقود التي تطبق منهج تخصيص أقساط التأمين ولها مكون تمويل مهم، يتم استخدام معدلات الخصم المحددة عند الإثبات الأولى عملاً بالفقرة ٣٦؛

(هـ) إذا اختارت المنشأة تقسيم دخل أو مصروفات تمويل التأمين بين الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر (انظر الفقرة ٨٨)، فلأجل تحديد مبلغ دخل أو مصروفات تمويل التأمين المضمن في الربح أو الخسارة:

(١) لمجموعات عقود التأمين التي لا يوجد فيها للتغيرات في الافتراضات المرتبطة بالمخاطر المالية أثر جوهري على المبالغ المدفوعة إلى حاملي الوثائق، عملاً بالفقرة ب١٣١، يتم استخدام معدلات الخصم المحددة في تاريخ الإثبات الأولى لمجموعة العقود عملاً بالفقرة ٣٦ للتدفقات النقدية الاسمية التي لا تتباين تبعاً للعوائد على أي بنود أساس؛

(٢) لمجموعات عقود التأمين التي يوجد فيها للتغيرات في الافتراضات المرتبطة بالمخاطر المالية أثر جوهري على المبالغ المدفوعة إلى حاملي الوثائق، عملاً بالفقرة ب١٣٢(أ) (١)، يتم استخدام معدلات الخصم التي تخصص المتبقي من دخل أو مصروفات التمويل المتوقعة بعد التنقيح على مدار المدة المتبقية لمجموعة العقود بمعدل ثابت؛

(٣) لمجموعات العقود التي تطبق منهج تخصيص أقساط التأمين عملاً بالفقرتين ٥٩(ب) و ١٣٣، يتم استخدام معدلات الخصم المحددة في تاريخ المطالبة المتكبدة عملاً بالفقرة ٣٦ للتدفقات النقدية الاسمية التي لا تتباين تبعاً للعوائد على أي بنود أساس.

ب٧٣ لتحديد معدلات الخصم في تاريخ الإثبات الأولى لمجموعة من العقود كما هو مبين في الفقرات ب٧٢(ب) - ب٧٢(هـ)، يجوز للمنشأة استخدام المتوسط المرجح لمعدلات الخصم خلال فترة صدور العقود في المجموعة والتي لا يمكن أن تتجاوز عاماً واحداً عملاً بالفقرة ٢٢. ب٧٤ يجب أن تكون تقديرات معدلات الخصم متسقة مع التقديرات الأخرى المستخدمة لقياس عقود التأمين تجنباً للاحتساب المزدوج أو السهو؛ ومثال ذلك:

(أ) أن يتم خصم التدفقات النقدية التي لا تتباين تبعاً للعوائد على أي بنود أساس بمعدلات لا تعكس أي تباين من ذلك القبيل؛  
(ب) أن التدفقات النقدية التي تتباين تبعاً للعوائد على أي بنود أساس مالية يجب أن:

(١) يتم خصمها باستخدام معدلات تعكس ذلك التباين؛ أو

(٢) يتم تعديلها تبعاً لأثر ذلك التباين وخصمها بمعدل يعكس التعديل الذي تم إجراؤه.

(ج) أن يتم خصم التدفقات النقدية الاسمية (أي تلك التي تشمل أثر التضخم) بمعدلات تشمل أثر التضخم؛

(د) أن يتم خصم التدفقات النقدية الحقيقية (أي تلك التي تستبعد أثر التضخم) بمعدلات تستبعد أثر التضخم.

ب٧٥ تتطلب الفقرة ب٧٤(ب) خصم التدفقات النقدية التي تتباين تبعاً للعوائد على البنود الأساس باستخدام معدلات تعكس ذلك التباين، أو تعديلها تبعاً لأثر ذلك التباين وخصمها بمعدل يعكس التعديل الذي تم إجراؤه. ويعد التباين عاملاً ذا صلة بغض النظر عما إذا كان ناشئاً بسبب أحكام تعاقدية أو بسبب ممارسة المنشأة لسلطة تقديرية، وبغض النظر عما إذا كانت المنشأة تحتفظ بالبنود الأساس.

ب٧٦ إن التدفقات النقدية التي تتباين تبعاً للعوائد على البنود الأساس ذات العوائد المتغيرة، ولكنها تخضع لضمان حد أدنى من العائد، لا تتباين فقط تبعاً للعوائد على البنود الأساس، حتى عندما يقل المبلغ المضمون عن العائد المتوقع على البنود الأساس. ومن ثم، يجب على المنشأة أن تعدل، تبعاً لأثر الضمان، المعدل الذي يُظهر أثر تباين العوائد على البنود الأساس، حتى عندما يقل المبلغ المضمون عن العائد المتوقع على البنود الأساس.

ب٧٧ لا يشترط المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ أن تقوم المنشأة بتقسيم التدفقات النقدية التقديرية إلى تدفقات تتباين تبعاً للعوائد على البنود الأساس وأخرى لا تتباين تبعاً لذلك. وإذا لم تقم المنشأة بتقسيم التدفقات النقدية التقديرية بتلك الطريقة، فيجب عليها أن تطبق

معدلات الخصم الملائمة للتدفقات النقدية التقديرية ككل؛ ومثال ذلك استخدام أساليب النمذجة العشوائية أو أساليب القياس التي لا تتأثر بالمخاطر.

٧٨ ب يجب ألا تشمل معدلات الخصم سوى العوامل ذات الصلة، أي العوامل التي تنشأ عن القيمة الزمنية للنقود وخصائص التدفقات النقدية وخصائص سيولة عقود التأمين. وقد لا يكون من الممكن رصد عوامل الخصم تلك مباشرة في السوق. ولذلك، فعندما تكون معدلات السوق الممكن رصدها لأداة لها نفس الخصائص غير متاحة، أو عندما تكون معدلات السوق الممكن رصدها لأدوات مماثلة متاحة لكنها لا تحدد العوامل التي تميز الأداة عن عقود التأمين تحديداً منفصلاً، يجب على المنشأة تقدير المعدلات الملائمة. ولا يشترط المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ استخدام أسلوب تقدير معين لتحديد معدلات الخصم. وعند تطبيق أسلوب التقدير، يجب على المنشأة:

(أ) أن تزيد قدر الإمكان من استخدام المدخلات الممكن رصدها (انظر الفقرة ب٤٤) وأن تعكس جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة بشأن المتغيرات غير السوقية التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، على المستويين الخارجي والداخلي (انظر الفقرة ب٤٩). وعلى وجه الخصوص، يجب ألا تتناقض معدلات الخصم المستخدمة مع أي بيانات سوقية متاحة وذات صلة، كما يجب ألا تتناقض أي متغيرات غير سوقية مستخدمة مع المتغيرات السوقية الممكن رصدها.

(ب) أن تعكس ظروف السوق الحالية من منظور المشارك في السوق.

(ج) أن تجتهد في تقييم درجة التماثل بين سمات عقود التأمين الجاري قياسها وسمات الأداة المتوفرة لها أسعار سوق ممكن رصدها وأن تعدل تلك الأسعار بحيث تعكس الفروقات بينهما.

٧٩ ب فيما يخص التدفقات النقدية لعقود التأمين التي لا تتباين تبعاً للعوائد على البنود الأساس، يعكس معدل الخصم منحى العائد بالعملة الملائمة للأدوات التي تُعرض الحامل لمخاطر ائتمانية منعدمة أو ضئيلة، بعد تعديله بما يعكس خصائص سيولة مجموعة عقود التأمين. ويجب أن يعكس ذلك التعديل الفرق بين خصائص سيولة مجموعة عقود التأمين وخصائص سيولة الأصول المستخدمة في تحديد منحى العائد. وتعكس منحنيات العائد الأصول المتداولة في الأسواق النشطة التي عادةً ما يمكن للحامل بيعها بسرعة في أي وقت دون تحمل تكاليف كبيرة. وفي المقابل، لا يمكن إجبار المنشأة بموجب بعض عقود التأمين على أداء مدفوعات قبل وقوع الحوادث المؤمن عليها أو التواريخ المحددة في العقود.

٨٠ ب وهكذا، ففيما يخص التدفقات النقدية لعقود التأمين التي لا تتباين تبعاً للعوائد على البنود الأساس، يجوز للمنشأة أن تحدد معدلات الخصم عن طريق تعديل منحى العوائد السائلة الخالي من المخاطر لإظهار أثر الاختلافات بين خصائص سيولة الأدوات المالية التي تشكل أساس المعدلات المرصودة في السوق وخصائص سيولة عقود التأمين (نهج تصاعدي).

٨١ ب وكخيار آخر، يجوز للمنشأة أن تحدد معدلات الخصم الملائمة لعقود التأمين بناءً على منحى عائد يُظهر أثر معدلات السوق الحالية للعائد الضمني في قياس القيمة العادلة لمحفظه أصول مرجعية (نهج تنازلي). ويجب على المنشأة أن تعدل منحى العائد ذلك لإزالة أي عوامل غير ذات صلة بعقود التأمين، غير أنها ليست مطالبة بتعديل منحى العائد تبعاً للاختلافات في خصائص السيولة الخاصة بعقود التأمين والمحفظه المرجعية.

٨٢ ب عند تقدير منحى العائد المبين في الفقرة ب٨١:

(أ) إذا كانت هناك أسعار سوقية ممكن رصدها في الأسواق النشطة للأصول التي في المحفظه المرجعية، وجب على المنشأة استخدام تلك الأسعار (بما يتفق والفقرة ٦٩ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣).

(ب) إذا لم تكن السوق نشطة، وجب على المنشأة تعديل أسعار السوق الممكن رصدها للأصول المماثلة لجعلها قابلة للمقارنة بأسعار السوق للأصول الجاري قياسها (بما يتفق والفقرة ٨٣ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣).

(ج) إذا لم تكن هناك سوق للأصول التي في المحفظه المرجعية، وجب على المنشأة تطبيق أسلوب تقدير. وفيما يخص تلك الأصول (بما يتفق والفقرة ٨٩ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣) يجب على المنشأة:

(١) وضع المدخلات غير الممكن رصدها باستخدام أفضل المعلومات المتاحة في تلك الظروف. وقد تشمل تلك المدخلات البيانات الخاصة بالمنشأة وقد تعول المنشأة، في سياق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧، على التقديرات طويلة الأجل أكثر من التقلبات قصيرة الأجل؛

(٢) تعديل تلك البيانات لإظهار أثر جميع المعلومات المتعلقة بافتراضات المشاركين في السوق التي تكون متاحة بشكل معقول.

ب٨٣ عند تعديل منحى العائد، يجب على المنشأة تعديل معدلات السوق المرصودة في المعاملات الحديثة المتعلقة بالأدوات التي لها خصائص مشابهة تبعاً للتحركات في عوامل السوق منذ تاريخ المعاملة، ويجب عليها تعديل معدلات السوق المرصودة لإظهار أثر درجة عدم التشابه بين الأداة الجاري قياسها والأداة الممكن رصد أسعار المعاملات المتعلقة بها. وفيما يتعلق بالتدفقات النقدية لعقود التأمين التي لا تتباين تبعاً للعوائد على الأصول في المحفظة المرجعية، فإن تلك التعديلات تشمل:

(أ) التعديل تبعاً للفروقات بين مبلغ التدفقات النقدية للأصول في المحفظة وتوقيتها وعدم التأكد منها ومبلغ التدفقات النقدية لعقود التأمين وتوقيتها وعدم التأكد منها؛

(ب) استثناء أقساط المخاطر السوقية للمخاطر الائتمانية، التي لا ترتبط إلا بالأصول المتضمنة في المحفظة المرجعية.

ب٨٤ من حيث المبدأ، وفيما يخص التدفقات النقدية لعقود التأمين التي لا تتباين تبعاً لعوائد الأصول في المحفظة المرجعية، ينبغي أن يكون هناك منحى عوائد غير سائلة وحيد خالٍ من المخاطر يزيل كل حالات عدم التأكد بشأن مبلغ التدفقات النقدية وتوقيتها. ومع ذلك، يمكن من الناحية العملية أن ينتج عن النهجين التنازلي والتصاعدي منحنيات عائد مختلفة، حتى وإن كانت بالعملية نفسها. ويرجع ذلك إلى المحدودية الملازمة لتقدير التعديلات التي تم القيام بها بموجب كل نهج واحتمال عدم إجراء تعديل تبعاً لخصائص السيولة المختلفة في النهج التنازلي. ولا يُشترط على المنشأة مطابقة معدل الخصم المحدد طبقاً لنهجها المختار بمعدل الخصم الذي كان سيتم تحديده طبقاً للنهج الآخر.

ب٨٥ لا يحدد المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ قيوداً على محفظة الأصول المرجعية المستخدمة في تطبيق الفقرة ب٨١. غير أن ثمة تعديلات قليلة ستكون مطلوبة لإزالة العوامل التي ليست مرتبطة بعقود التأمين عندما يكون لمحفظة الأصول المرجعية خصائص مشابهة. فعلى سبيل المثال، إذا لم تتباين التدفقات النقدية الناتجة من عقود التأمين تبعاً للعوائد على البنود الأساس، سيكون مطلوباً إجراء تعديلات أقل إذا استخدمت المنشأة أدوات الدين كنقطة بدء، وليس أدوات حقوق الملكية. وفيما يتعلق بأدوات الدين، سيكون الهدف هو إزالة أثر المخاطر الائتمانية وغيرها من العوامل غير ذات الصلة بعقود التأمين من العائد الكلي للسند. وتتمثل إحدى طرق تقدير أثر المخاطر الائتمانية في استخدام سعر السوق الخاص بمشتق ائتماني كنقطة مرجعية.

### التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية (الفقرة ٣٧)

ب٨٦ يتعلق التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية بالمخاطر الناشئة عن عقود التأمين وليس المخاطر المالية. ويتم إدراج المخاطر المالية في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية أو معدل الخصم المستخدم لتعديل التدفقات النقدية. وتتمثل المخاطر المغطاة بالتعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية في مخاطر التأمين والمخاطر الأخرى غير المالية مثل مخاطر الإنهاء ومخاطر المصروفات (انظر الفقرة ب١٤).

ب٨٧ يقيس التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية في عقود التأمين التعويض الذي ستطلب المنشأة الحصول عليه كي تكون محاييدة بين:

(أ) الوفاء بالتزام له مدى من النواتج المحتملة الناشئة عن المخاطر غير المالية؛

(ب) الوفاء بالتزام تنتج عنه تدفقات نقدية ثابتة بنفس القيمة الحالية المتوقعة لعقود التأمين.

على سبيل المثال، يقيس التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية التعويض الذي ستطلب المنشأة الحصول عليه كي تكون محاييدة بين الوفاء بالتزام من المحتمل بنسبة ٥٠ في المائة - بسبب المخاطر غير المالية - أن يكون ٩٠ وحدة عملة ومن المحتمل بنسبة ٥٠ بالمائة أن يكون ١١٠ وحدة عملة، والوفاء بالتزام ثابت بواقع ١٠٠ وحدة عملة. ونتيجة لذلك، ينقل التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية المعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية حول المبلغ الذي تحتسبه المنشأة نظير عدم التأكد الناشئ عن المخاطر غير المالية والمحيط بمبلغ التدفقات النقدية وتوقيتها.

ب٨٨ حيث إن التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية يُمثل التعويض الذي ستطلب المنشأة الحصول عليه نظير تحمل المخاطر غير المالية الناشئة عن المبلغ والتوقيت غير المؤكدين للتدفقات النقدية، فإن هذا التعويض يعكس أيضاً:

- (أ) درجة منفعة التنوع التي تقوم المنشأة بتضمينها عند تحديد التعويض الذي تطلب الحصول عليه نظير تحمل تلك المخاطرة؛
- (ب) كلاً من النواتج المواتية وغير المواتية بطريقة تعكس درجة تجنب المنشأة للمخاطر.
- ب٨٩ يتمثل الغرض من التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية في قياس أثر عدم التأكد من التدفقات النقدية الناشئة عن عقود التأمين، وليس عدم التأكد الناشئ عن المخاطر المالية. وبناءً عليه، فإن التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية يجب أن يُظهر أثر جميع المخاطر غير المالية المرتبطة بعقود التأمين. ولا يجوز أن يُظهر أثر المخاطر التي لا تنشأ عن عقود التأمين، مثل المخاطر التشغيلية العامة.
- ب٩٠ يجب إدراج التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية ضمن القياس بطريقة صريحة. ومن الناحية النظرية، يُعد التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية مستقلاً عن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ومعدلات الخصم التي تعدل تلك التدفقات النقدية. ويتعين على المنشأة ألا تقوم باحتساب التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية مرتين كأن تقوم أيضاً على سبيل المثال بإدراج هذا التعويض بشكل ضمني عند تحديد تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية أو معدلات الخصم. ويجب ألا تشمل معدلات الخصم المفصّل عنها التزاماً بالفقرة ١٢٠ أي تعديلات ضمنية تبعاً للمخاطر غير المالية.
- ب٩١ لا يحدد المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ أسلوب (أساليب) التقدير المستخدم لتحديد التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية. ومع ذلك، ولإظهار التعويض الذي ستطلب المنشأة الحصول عليه نظير تحمل المخاطر غير المالية، يجب أن يحتوي التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية على الخصائص التالية:
- (أ) المخاطر قليلة التكرار وعالية الخطورة ستؤدي إلى طلب تعويضات لتحمل المخاطر غير المالية أعلى مما تتطلبه المخاطر كثيرة التكرار ومنخفضة الخطورة؛
- (ب) فيما يخص المخاطر المتشابهة، ستؤدي العقود ذات المدة الأطول إلى طلب تعويضات لتحمل المخاطر غير المالية أعلى مما تتطلبه العقود ذات المدة الأقصر؛
- (ج) المخاطر التي من المحتمل أن تكون أوسع انتشاراً ستؤدي إلى طلب تعويضات لتحمل المخاطر غير المالية أعلى مما تتطلبه المخاطر الأقل انتشاراً؛
- (د) كلما قل ما هو معروف عن التقدير الحالي واتجاهه، زاد التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية؛
- (هـ) بقدر قيام التجارب الفعلية الناشئة بتخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بمبلغ التدفقات النقدية وتوقيتها، تقل التعويضات المطلوبة لتحمل المخاطر غير المالية، والعكس صحيح.
- ب٩٢ يجب على المنشأة أن تجتهد عند تحديد أسلوب تقدير ملائم للتعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية. وعند تطبيق ذلك الاجتهاد، يجب على المنشأة أيضاً مراعاة ما إذا كان الأسلوب يوفر إفصاحاً موجزاً وغنياً بالمعلومات حتى يتسنى لمستخدمي القوائم المالية قياس أداء المنشأة مقارنة بأداء المنشآت الأخرى. وتشترط الفقرة ١١٩ على المنشأة التي تستخدم أسلوباً آخر خلاف أسلوب مستوى الثقة لتحديد التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية أن تُفصّل عن الأسلوب المستخدم ومستوى الثقة المقابل لنتائج ذلك الأسلوب.

### الإثبات الأولي لنقل عقود التأمين وتجميع الأعمال (الفقرة ٣٩)

- ب٩٣ عندما تقتني المنشأة عقود تأمين مصدرة أو عقود إعادة تأمين محتفظ بها في عملية نقل لعقود تأمين لا تشكل عملاً أو في تجميع أعمال يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ٣، فعندئذٍ يجب على المنشأة أن تطبق الفقرات ١٤-٢٤ لتحديد مجموعات العقود المقتناة، كما لو كانت قد أبرمت العقود في تاريخ المعاملة.
- ب٩٤ يجب على المنشأة أن تستخدم العوض المقبوض أو المدفوع نظير العقود كبديل للأقساط المقبوضة. ويُستثنى من العوض المقبوض أو المدفوع نظير العقود المقبوض أو المدفوع نظير أي أصول والتزامات أخرى مقتناة في نفس المعاملة. ويمثل العوض المقبوض أو المدفوع في تجميع الأعمال الذي يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ٣ القيمة العادلة للعقود في ذلك التاريخ. وعند تحديد تلك القيمة العادلة، لا يجوز للمنشأة تطبيق الفقرة ٤٧ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣ (فيما يتعلق بسمات الطلبات).

ب٩٥ ما لم ينطبق منهج تخصيص أقساط التأمين لتحديد الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية الوارد في الفقرات ٥٥-٥٩ و ٦٩-٧٠، فعند الإثبات الأولي يتم احتساب هامش الخدمة التعاقدية عملاً بالفقرة ٣٨ لعقود التأمين المقتناة المصدرة وعملاً بالفقرة ٦٥ لعقود إعادة التأمين المقتناة المحتفظ بها باستخدام العوض المقبوض أو المدفوع نظير العقود كبديل لأقساط التأمين المقبوضة أو المدفوعة في تاريخ الإثبات الأولي.

ب٩٥ أ إذا كانت عقود التأمين المقتناة المصدرة غير مجدية، عملاً بالفقرة ٤٧، وجب على المنشأة إثبات الزيادة في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود عن العوض المدفوع أو المقبوض كجزء من الشهرة أو المكسب من الشراء بسعر مغرٍ فيما يخص العقود المقتناة في جميع أعمال يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ٣، أو كخسارة ضمن الربح أو الخسارة فيما يخص العقود المقتناة في عملية نقل. ويجب على المنشأة إنشاء مكون خسارة في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية لتلك الزيادة، وتطبيق الفقرات ٤٩-٥٢ لتخصيص التغيرات اللاحقة في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود لذلك المكون.

ب٩٥ ب فيما يخص مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها التي تنطبق عليها الفقرتان ٦٦ أ و ٦٦ ب، يجب على المنشأة تحديد مكون استرداد الخسارة في الأصل المتعلق بالتغطية المتبقية في تاريخ المعاملة عن طريق ضرب:

(أ) مكون الخسارة في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية لعقود التأمين الأساس في تاريخ المعاملة؛ في

(ب) نسبة المطالبات على عقود التأمين الأساس التي تتوقع المنشأة في تاريخ المعاملة استردادها من مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.

ب٩٥ ج يجب على المنشأة إثبات المبلغ الخاص بمكون استرداد الخسارة والمحدد عملاً بالفقرة ب٩٥ كجزء من الشهرة أو المكسب من الشراء بسعر مغرٍ فيما يخص عقود إعادة التأمين المحتفظ بها المقتناة في جميع أعمال يقع في نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ٣، أو كدخل ضمن الربح أو الخسارة فيما يخص العقود المقتناة في عملية نقل.

ب٩٥ د عملاً بالفقرات ١٤-٢٢، قد تقوم المنشأة في تاريخ المعاملة بتضمين كل من عقود تأمين غير مجدية مغطاة بمجموعة من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها وعقود غير مجدية غير مغطاة بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، في مجموعة غير مجدية لعقود التأمين. ولتطبيق الفقرة ب٩٥ ب في تلك الحالات، يجب على المنشأة استخدام أساس تخصيص منتظم ومنطقي لتحديد الجزء، في مكون الخسارة لمجموعة عقود التأمين، المتعلق بعقود التأمين المغطاة بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.

#### الأصل الخاص بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين

ب٩٥ هـ عندما تقتني المنشأة عقود تأمين مصدرة في عملية نقل لعقود تأمين لا تشكل عملاً أو في جميع أعمال يقع في نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ٣، يجب على المنشأة إثبات أصل خاص بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين بالقيمة العادلة في تاريخ المعاملة فيما يخص الحقوق في الحصول على:

(أ) عقود التأمين المستقبلية التي تُعد تجديداً لعقود التأمين المثبتة في تاريخ المعاملة؛

(ب) عقود تأمين مستقبلية، بخلاف تلك المذكورة في البند (أ)، بعد تاريخ المعاملة دون القيام مرة أخرى بدفع التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين التي دفعتها بالفعل الأعمال المستحوذ عليها والتي يمكن عزوها بشكل مباشر إلى محفظة عقود التأمين ذات الصلة.

ب٩٥ و في تاريخ المعاملة، لا يجوز تضمين مبلغ أي أصل خاص بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين في قياس مجموعة عقود التأمين المقتناة عملاً بالفقرات ب٩٣-ب٩٥ أ.

#### التغيرات في المبلغ الدفتری لهامش الخدمة التعاقدية لعقود التأمين التي بدون ميزات المشاركة المباشرة (الفقرة ٤٤)

ب٩٦ فيما يخص عقود التأمين التي بدون ميزات المشاركة المباشرة، تتطلب الفقرة ٤٤ (ج) تعديل هامش الخدمة التعاقدية لمجموعة عقود التأمين تبعاً للتغيرات، في التدفقات النقدية عند الوفاء، التي تتعلق بالخدمة المستقبلية. وتضم هذه التغيرات:

- (أ) التعديلات بناءً على واقع التجربة والناشئة عن أقساط التأمين المقبوضة في الفترة المتعلقة بالخدمة المستقبلية، والتدفقات النقدية ذات الصلة مثل التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين والضرائب القائمة على الأقساط، مقيسة بمعدلات الخصم المحددة في الفقرة ب٧٢(ج).
- (ب) التغيرات في تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية، باستثناء تلك المبينة في الفقرة ب٩٧(أ)، مقيسة بمعدلات الخصم المحددة في الفقرة ب٧٢(ج).
- (ج) الفروقات بين أي مكون استثمار كان من المتوقع أن يصبح مستحق الدفع خلال الفترة ومكون الاستثمار الفعلي الذي يصبح مستحق الدفع خلال الفترة. ويتم تحديد تلك الفروقات عن طريق المقارنة بين (١) مكون الاستثمار الفعلي الذي يصبح مستحق الدفع خلال الفترة (٢) والمبلغ خلال الفترة الذي كان من المتوقع في بداية الفترة أن يتم دفعه زائد أي دخل أو مصروفات لتمويل التأمين فيما يتعلق بذلك المبلغ المتوقع قبل أن يصبح مستحق الدفع.
- (ج أ) الفروقات بين أي قرض لحامل الوثيقة يتوقع أن يصبح مستحق السداد خلال الفترة والقرض الفعلي لحامل الوثيقة الذي يصبح مستحق السداد خلال الفترة. ويتم تحديد تلك الفروقات عن طريق المقارنة بين (١) القرض الفعلي لحامل الوثيقة الذي يصبح مستحق السداد خلال الفترة (٢) والمبلغ خلال الفترة الذي كان من المتوقع في بداية الفترة أن يتم سداؤه زائد أي دخل أو مصروفات لتمويل التأمين فيما يتعلق بذلك المبلغ المتوقع قبل أن يصبح مستحق السداد.
- (د) التغيرات في التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية، والتي تتعلق بالخدمة المستقبلية. ولا تُلزم المنشأة بتقسيم التغير في التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية بين (١) التغير المتعلق بالمخاطر غير المالية (٢) وأثر القيمة الزمنية للنقود والتغيرات فيها. وفي حالة قيام المنشأة بمثل هذا التقسيم، فيجب عليها تعديل هامش الخدمة التعاقدية تبعاً للتغير المتعلق بالمخاطر غير المالية، مقيساً بمعدلات الخصم المحددة في الفقرة ب٧٢(ج).
- ب٩٧ لا يجوز للمنشأة تعديل هامش الخدمة التعاقدية لمجموعة عقود التأمين التي بدون ميزات المشاركة المباشرة تبعاً للتغيرات التالية في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود لأنها لا تتعلق بالخدمة المستقبلية:
- (أ) أثر القيمة الزمنية للنقود والتغيرات في القيمة الزمنية للنقود وأثر المخاطر المالية والتغيرات في المخاطر المالية. وتشمل هذه الآثار:
- (١) الأثر، إن وجد، على التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية؛
  - (٢) الأثر، إن كان مفصلاً، على التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية؛
  - (٣) أثر التغير في معدل الخصم.
- (ب) التغيرات في تقديرات التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود في الالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة.
- (ج) التعديلات بناءً على واقع التجربة، باستثناء تلك المبينة في الفقرة ب٩٦(أ).
- ب٩٨ تمنح الأحكام في بعض عقود التأمين التي بدون ميزات المشاركة المباشرة المنشأة سلطة تقديرية على التدفقات النقدية التي سيتم دفعها لحاملي الوثائق. ويعتبر التغير في التدفقات النقدية الخاضعة للسلطة التقديرية مرتبطاً بالخدمة المستقبلية، وبالتالي فإنه يعدل هامش الخدمة التعاقدية. وللوقوف على طريقة تحديد التغير في التدفقات النقدية الخاضعة للسلطة التقديرية، يجب على المنشأة أن تحدد عند نشأة العقد الأساس الذي تتوقع بناءً عليه تحديد تعهداها بموجب العقد؛ كأن يكون مثلاً على أساس معدل فائدة ثابت أو على أساس عوائد تتباين تبعاً لعوائد أصول محددة.
- ب٩٩ يجب على المنشأة أن تستخدم ذلك التحديد للتمييز بين أثر التغيرات في الافتراضات المرتبطة بالمخاطر المالية على ذلك التعهد (التي لا تُعدل هامش الخدمة التعاقدية) وأثرت التغيرات الخاضعة للسلطة التقديرية الطارئة على ذلك التعهد (التي تعدل هامش الخدمة التعاقدية).
- ب١٠٠ إذا لم تستطع المنشأة أن تحدد عند نشأة العقد ما تعتبره تعهداً بموجب العقد وما تعتبره سلطة تقديرية، فيجب عليها أن تعتبر تعهداها هو العائد الضمني في تقدير التدفقات النقدية عند الوفاء عند نشأة العقد، والذي يتم تحديثه لإظهار أثر الافتراضات الحالية المتعلقة بالمخاطر المالية.

## التغيرات في المبلغ الدفترى لها مش الخدمة التعاقدية في عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة (الفقرة ٤٥)

- ب١٠١ عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة هي عقود تأمين تُعد في جوهرها عقود لخدمات تتعلق بالاستثمار وتتعدد المنشأة بموجبها بتحقيق عائد استثمار قائم على البنود الأساس. وبالتالي، فإنها تُعرّف بأنها عقود تأمين:
- (أ) تحدد الأحكام التعاقدية فيها أن حامل الوثيقة يشارك في نصيب من مجموعة محددة بوضوح من البنود الأساس (انظر الفقرتين ب١٠٥، ب١٠٦)؛
- (ب) تتوقع المنشأة فيها أن تدفع لحامل الوثيقة مبلغاً مساوياً لنصيب كبير من عوائد القيمة العادلة على البنود الأساس (انظر الفقرة ب١٠٧)؛
- (ج) تتوقع المنشأة فيها أن يتباين جزء كبير من أي تغير في المبالغ المقرر دفعها لحامل الوثيقة تبعاً للتغير في القيمة العادلة للبنود الأساس (انظر الفقرة ب١٠٧).
- ب١٠٢ يجب على المنشأة أن تقيّم ما إذا كان قد تم استيفاء الشروط الواردة في الفقرة ب١٠١ باستخدام توقعاتها عند نشأة العقد ولا يجوز لها أن تعيد تقييم الشروط بعد ذلك، ما لم يتم تعديل العقد، وذلك عملاً بالفقرة ٧٢.
- ب١٠٣ في حالة تأثير عقود التأمين في مجموعة ما على التدفقات النقدية لحاملي الوثائق في العقود الموجودة ضمن مجموعات أخرى (انظر الفقرات ب٦٧-ب٧١)، فيجب على المنشأة تقييم ما إذا كانت الشروط الواردة في الفقرة ب١٠١ قد تم استيفائها عن طريق النظر في التدفقات النقدية المحددة عملاً بالفقرات ب٦٨-ب٧٠ التي تتوقع المنشأة دفعها لحاملي الوثائق.
- ب١٠٤ تضمن الشروط الواردة في الفقرة ب١٠١ أن تكون عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة عقوداً يكون فيها الواجب على المنشأة تجاه حامل الوثيقة عبارة عن صافي:
- (أ) الواجب بدفع مبلغ يعادل القيمة العادلة للبنود الأساس إلى حامل الوثيقة؛
- (ب) ورسم متغير (انظر الفقرات ب١١٠-ب١١٨) تخصصه المنشأة من (أ) في مقابل الخدمة المستقبلية التي يقدمها عقد التأمين، ويتألف هذا الرسم من:
- (١) مبلغ نصيب المنشأة في القيمة العادلة للبنود الأساس؛ مطروحاً منه
- (٢) التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود التي لا تتباين تبعاً للعوائد على البنود الأساس.
- ب١٠٥ لا يمنع النصيب المشار إليه في الفقرة ب١٠١ (أ) من وجود السلطة التقديرية للمنشأة في أن تغير المبالغ المدفوعة لحامل الوثيقة. ومع ذلك، يجب أن يكون الربط بالبنود الأساس واجب النفاذ (انظر الفقرة ٢).
- ب١٠٦ يمكن لمجموعة البنود الأساس المشار إليها في الفقرة ب١٠١ (أ) أن تضم أي بنود، مثل محفظة أصول مرجعية أو صافي أصول المنشأة أو مجموعة فرعية محددة من صافي أصول المنشأة، طالما أنها محددة في العقد بوضوح. ولا يلزم أن تحتفظ المنشأة بمجموعة البنود الأساس المحددة. ومع ذلك، يغيب وجود أية مجموعة محددة بوضوح من البنود الأساس عندما:
- (أ) يكون بمقدور المنشأة أن تغير البنود الأساس التي تحدد مبلغ واجب المنشأة بأثر رجعي؛ أو
- (ب) لا توجد أي بنود أساس محددة، حتى وإن أمكن تزويد حامل الوثيقة بعائد يعكس بوجه عام الأداء الكلي للمنشأة وتوقعاتها، أو الأداء والتوقعات لمجموعة أصول فرعية تحتفظ بها المنشأة. ومن أمثلة ذلك العائد سعر الفائدة المعروضة في وثيقة التأمين أو دفعة توزيعات الأرباح التي تُحدد في نهاية الفترة التي تتعلق بها. ففي هذه الحالة، يعكس الواجب تجاه حامل الوثيقة مبالغ سعر الفائدة المعروضة في الوثيقة أو توزيعات الأرباح التي حددتها المنشأة، ولا يعكس البنود الأساس المحددة.
- ب١٠٧ تشترط الفقرة ب١٠١ (ب) أن تتوقع المنشأة دفع نصيب كبير من عوائد القيمة العادلة على البنود الأساس إلى حامل الوثيقة وتشترط الفقرة ب١٠١ (ج) أن تتوقع المنشأة بتباين جزء كبير من أي تغير في المبالغ التي سيتم دفعها إلى حامل الوثيقة تبعاً للتغير في القيمة العادلة للبنود الأساس. يجب على المنشأة:

- (أ) تفسير لفظ "كبير" في كلتا الفقرتين في سياق الغرض من عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة التي تُعد عقوداً تقدم المنشأة بموجها خدمات متعلقة بالاستثمار ويتم تعويضها عن الخدمات من خلال رسم يتم تحديده بالرجوع إلى البنود الأساس؛
- (ب) تقييم التباين في المبالغ الواردة في الفقرتين ب ١٠ (ب) و ب ١٠ (ج):
- (١) طوال مدة عقد التأمين؛
- (٢) على أساس متوسط مرجح بالاحتمالات للقيمة الحالية، وليس على أساس أفضل أو أسوأ ناتج (انظر الفقرتين ب ٣٧، ب ٣٨).
- ب ١٠٨ على سبيل المثال، إذا كانت المنشأة تتوقع أن تدفع نصيباً كبيراً من عوائد القيمة العادلة على البنود الأساس، مع مراعاة ضمان حد أدنى من العائد، فسيكون هناك تصورات:
- (أ) تتباين فيها التدفقات النقدية، التي تتوقع المنشأة أن تدفعها لحامل الوثيقة، تبعاً للتغيرات في القيمة العادلة للبنود الأساس لأن العائد المضمون والتدفقات النقدية الأخرى التي لا تتباين تبعاً للعوائد على البنود الأساس لا يتجاوزان عائد القيمة العادلة على البنود الأساس؛
- (ب) لا تتباين فيها التدفقات النقدية، التي تتوقع المنشأة أن تدفعها لحامل الوثيقة، تبعاً للتغيرات في القيمة العادلة للبنود الأساس لأن العائد المضمون والتدفقات النقدية الأخرى التي لا تتباين تبعاً للعوائد على البنود الأساس يتجاوزان عائد القيمة العادلة على البنود الأساس.
- وسوف يعكس تقييم المنشأة للتباين الوارد في الفقرة ب ١٠ (ج) فيما يخص هذا المثال متوسطاً مرجحاً بالاحتمالات للقيمة الحالية في كل هذه التصورات.
- ب ١٠٩ لا يمكن لعقود إعادة التأمين المصدرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها أن تكون عقود تأمين ذات ميزات مشاركة مباشرة لأغراض المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧.
- ب ١١٠ فيما يخص عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة، يتم تعديل هامش الخدمة التعاقدية لإظهار أثر الطبيعة المتغيرة للرسم. وبالتالي، فإن التغيرات في المبالغ الموضحة في الفقرة ب ١٠٤ تُعالج على النحو الموضح في الفقرات ب ١١١-ب ١١٤.
- ب ١١١ إن التغيرات في الواجب بدفع مبلغ يعادل القيمة العادلة للبنود الأساس (الفقرة ب ١٠٤ (أ)) إلى حامل الوثيقة لا ترتبط بالخدمة المستقبلية ولا تعدل هامش الخدمة التعاقدية.
- ب ١١٢ إن التغيرات في مبلغ نصيب المنشأة من القيمة العادلة للبنود الأساس (الفقرة ب ١٠٤ (ب)) ترتبط بالخدمة المستقبلية وتعدل هامش الخدمة التعاقدية، عملاً بالفقرة ٤٥ (ب).
- ب ١١٣ إن التغيرات في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود التي لا تتباين تبعاً للعوائد على البنود الأساس (الفقرة ب ١٠٤ (ب)) تشمل:
- (أ) التغيرات في تقديرات التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود بخلاف تلك المحددة في (ب). ويجب على المنشأة تطبيق الفقرتين ب ٩٦ وب ٩٧، المتسقتين مع عقود التأمين التي بدون ميزات المشاركة المباشرة، لتحديد مدى ارتباط هذه التغيرات بالخدمة المستقبلية وأيضاً تعديل هامش الخدمة التعاقدية عملاً بالفقرة ٤٥ (ج). ويتم قياس جميع التعديلات باستخدام معدلات الخصم الحالية.
- (ب) التغير في أثر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية غير الناشئة عن البنود الأساس؛ مثل أثر الضمانات المالية. وترتبط هذه التغيرات بالخدمة المستقبلية وتعدل هامش الخدمة التعاقدية، عملاً بالفقرة ٤٥ (ج)، إلا بقدر انطباق الفقرة ب ١١٥.
- ب ١١٤ لا يُطلب من المنشأة تحديد تعديلات هامش الخدمة التعاقدية المطلوبة بموجب الفقرتين ب ١١٢ و ب ١١٣ كل على حدة. وإنما يمكن تحديد مبلغ مجمع لبعض التعديلات أو جميعها.

## تقليص المخاطر

- ب١١٥ يجوز للمنشأة، في حالة استيفاء الشروط الواردة في الفقرة ب١١٦، أن تختار عدم إثبات التغير في هامش الخدمة التعاقدية لإظهار بعض أو كل التغيرات في أثر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية على:
- (أ) مبلغ نصيب المنشأة من البنود الأساس (انظر الفقرة ب١١٢) إذا قامت المنشأة بتقليص أثر المخاطر المالية على ذلك المبلغ باستخدام مشتقات أو عقود إعادة تأمين محتفظ بها؛
- (ب) التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود الموضحة في الفقرة ب١١٣ (ب) إذا قامت المنشأة بتقليص أثر المخاطر المالية على تلك التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود باستخدام مشتقات أو أدوات مالية غير مشتقة مقيسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو عقود إعادة تأمين محتفظ بها.
- ب١١٦ تطبيقاً للفقرة ب١١٥، يجب أن يكون للمنشأة هدف موثق سلفاً لإدارة المخاطر واستراتيجية لتقليص المخاطر المالية على النحو الموضح في الفقرة ب١١٥. وأثناء تطبيق ذلك الهدف وتلك الاستراتيجية:
- (أ) تحدث مقاصة اقتصادية بين عقود التأمين والمشتقة، أو الأداة المالية غير المشتقة المقيسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، أو عقد إعادة التأمين المحتفظ به (أي أن قيم عقود التأمين وتلك العناصر التي تعمل على تقليص المخاطر عادةً ما تتحرك في اتجاهين متقابلين لأنهما يستجيبان بطريقة متشابهة للتغيرات في المخاطر الجارية تقلصها). ولا يجوز للمنشأة أن تأخذ في الحسبان فروقات القياس المحاسبية عند تقييم المقاصة الاقتصادية.
- (ب) لا تغلب المخاطر الائتمانية على المقاصة الاقتصادية.
- ب١١٧ يجب على المنشأة أن تحدد التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود في المجموعة التي تنطبق عليها الفقرة ب١١٥ بطريقة متسقة في كل فترة تقرير.
- ب١١٧أ إذا قامت المنشأة بتقليص أثر المخاطر المالية باستخدام مشتقات أو أدوات مالية غير مشتقة مقيسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، فيجب عليها إدراج مبلغ دخل أو مصروفات تمويل التأمين خلال الفترة الناشئ عن تطبيق الفقرة ب١١٥ ضمن الربح أو الخسارة. وإذا قامت المنشأة بتقليص أثر المخاطر المالية باستخدام عقود إعادة تأمين محتفظ بها، فيجب عليها أن تطبق نفس السياسة المحاسبية التي تطبقها على عقود إعادة التأمين المحتفظ بها عملاً بالفقرتين ٨٨ و ٩٠ لعرض مبلغ دخل أو مصروفات تمويل التأمين الناشئ عن تطبيق الفقرة ب١١٥.
- ب١١٨ إذا انتفى الوفاء بأي من الشروط الواردة في الفقرة ب١١٦، فيجب على المنشأة، في تلك الحالة وحدها دون غيرها، التوقف عن تطبيق الفقرة ب١١٥ اعتباراً من ذلك التاريخ. ولا يجوز للمنشأة إجراء أي تعديل تبعاً للتغيرات التي تم إثباتها في السابق ضمن الربح أو الخسارة.

## إثبات هامش الخدمة التعاقدية ضمن الربح أو الخسارة

- ب١١٩ يتم إثبات مبلغ هامش الخدمة التعاقدية لمجموعة عقود التأمين ضمن الربح أو الخسارة في كل فترة لإظهار أثر خدمات عقد التأمين المقدمة بموجب مجموعة عقود التأمين في تلك الفترة (انظر الفقرات ٤٤هـ) و ٤٥هـ) و ٦٦هـ). ويتم تحديد المبلغ عن طريق:
- (أ) تحديد وحدات التغطية في المجموعة. ويمثل عدد وحدات التغطية في المجموعة مقدار خدمات عقد التأمين المقدمة بموجب العقود في المجموعة، والتي يتم تحديدها عن طريق مراعاة كمية المنافع المقدمة بموجب كل عقد وفترة تغطيته المتوقعة.
- (ب) تخصيص هامش الخدمة التعاقدية في نهاية الفترة (قبل إثبات أي مبالغ ضمن الربح أو الخسارة لتعكس خدمات عقد التأمين المقدمة في الفترة) بالتساوي لكل وحدة تغطية مقدمة في الفترة الحالية ومتوقع تقديمها في المستقبل.
- (ج) إثبات المبلغ المخصص لوحدات التغطية المقدمة خلال الفترة، ضمن الربح أو الخسارة.
- ب١١٩أ تطبيقاً للفقرة ب١١٩، تنتهي فترة خدمة عائد الاستثمار أو الخدمة المتعلقة بالاستثمار في أو قبل تاريخ دفع جميع المبالغ المستحقة لحاملي الوثائق الحاليين فيما يتعلق بتلك الخدمات، دون النظر إلى المبالغ التي تُدفع لحاملي الوثائق المستقبليين والمُضمَّنة في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود عملاً بالفقرة ب٦٨.

ب١١٩ ب قد توفر عقود التأمين بدون ميزات المشاركة المباشرة خدمة عائد الاستثمار في الحالات الآتية وحدها دون غيرها:

- (أ) إذا كان هناك مكون استثمار موجود، أو إذا كان لحامل الوثيقة الحق في سحب مبلغ؛
- (ب) إذا كانت المنشأة تتوقع أن مكون الاستثمار، أو المبلغ الذي يحق لحامل الوثيقة سحبه، سيتضمن عائد استثمار (عائد الاستثمار يمكن أن يكون أقل من صفر، على سبيل المثال، في بيئة تطبق معدل فائدة بالسالب)؛
- (ج) إذا كانت المنشأة تتوقع تنفيذ نشاط استثماري لتحقيق ذلك العائد الاستثماري.

## عقود إعادة التأمين المحتفظ بها - إثبات استرداد الخسائر على عقود التأمين الأساس (الفقرتان ١٦٦، ٦٦ب)

- ب١١٩ ج لا تنطبق الفقرة ١٦٦ إلا إذا أبرم عقد إعادة التأمين المحتفظ به في نفس وقت إثبات عقود التأمين الأساس غير المجدية أو قبل ذلك.
- ب١١٩ د تطبيقاً للفقرة ١٦٦، يجب على المنشأة تحديد التعديل على هامش الخدمة التعاقدية لمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها والدخل الناتج عن ذلك عن طريق ضرب:
- (أ) الخسارة المثبتة على عقود التأمين الأساس؛ في
  - (ب) نسبة المطالبات على عقود التأمين الأساس التي تتوقع المنشأة استردادها من مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.
- ب١١٩ هـ عملاً بالفقرات ١٤-٢٢، قد تقوم المنشأة بتضمين كل من عقود تأمين غير مجدية مغطاة بمجموعة من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها وعقود تأمين غير مجدية غير مغطاة بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، في مجموعة غير مجدية لعقود التأمين. ولتطبيق الفقرتين ٦٦(ج) (١) و (٢) والفقرة ١٦٦ أ في تلك الحالات، يجب على المنشأة تطبيق طريقة تخصيص منتظمة ومنطقية لتحديد الجزء، من الخسائر المثبتة على مجموعة عقود التأمين، المتعلق بعقود التأمين المغطاة بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.
- ب١١٩ و بعد قيام المنشأة بإنشاء مكون لاسترداد الخسارة عملاً بالفقرة ٦٦ ب، يجب عليها تعديل ذلك المكون لإظهار أثر التغيرات في مكون الخسارة الخاص بمجموعة عقود التأمين الأساس غير المجدية (انظر الفقرات ٥٠-٥٢). ولا يجوز أن يتجاوز المبلغ الدفترى لمكون استرداد الخسارة الجزء، من المبلغ الدفترى لمكون الخسارة الخاص بمجموعة عقود التأمين الأساس غير المجدية، الذي تتوقع المنشأة استرداده من مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.

## إيراد التأمين (الفقرتان ٨٣ و ٨٥)

- ب١٢٠ ج يمثل إيراد التأمين الإجمالي لمجموعة عقود التأمين العوض مقابل العقود، أي مبلغ أقساط التأمين المدفوعة للمنشأة:
- (أ) معدلاً تبعاً لأي أثر تمويلي؛
  - (ب) ومستثنى منه أي مكونات استثمار.
- ب١٢١ ج تتطلب الفقرة ٨٣ أن يقوم مبلغ إيراد التأمين المثبت خلال الفترة بالتعبير عن نقل الخدمات المتعهد بها بمبلغ يعكس العوض الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها الحق في الحصول عليه في مقابل تقديم تلك الخدمات. ويغطي إجمالي العوض الخاص بمجموعة العقود المبالغ التالية:
- (أ) المبالغ المرتبطة بتقديم الخدمات، وتشمل:
    - (١) مصروفات خدمات التأمين، باستثناء أي مبالغ تتعلق بالتعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية الوارد في البند (٢) وأي مبالغ مخصصة لمكون الخسارة في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية؛
    - (أ١) المبالغ المتعلقة بضريبة الدخل والتي يتم تحميلها بشكل خاص على حامل الوثيقة؛
    - (٢) التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية، باستثناء أي مبالغ مخصصة لمكون الخسارة في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية؛

## (٣) هامش الخدمة التعاقدية.

(ب) المبالغ المرتبطة بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين.

ب١٢٢ يُحدّد إيراد التأمين للفترة والمتعلق بالمبالغ المبينة في الفقرة ب١٢١ (أ) على النحو الموضح في الفقرتين ب١٢٣ وب١٢٤. ويُحدّد إيراد التأمين للفترة والمتعلق بالمبالغ المبينة في الفقرة ب١٢١ (ب) على النحو الموضح في الفقرة ب١٢٥.

ب١٢٣ عملاً بالمعيار الدولي للتقرير المالي ١٥، فعندما تقوم المنشأة بتقديم خدمات، فإنها تُلغي إثبات واجب الأداء لتلك الخدمات وتُثبت الإيراد. وعلى نحو متسق، وعملاً بالمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧، فعندما تقوم منشأة بتقديم خدمات في فترة ما، فإنها تخفض الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية للخدمات المقدمة وتُثبت إيراد التأمين. ويُستثنى من التخفيض في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية الذي ينشأ عنه إيراد التأمين التغيرات في الالتزام التي لا ترتبط بالخدمات المتوقعة تغطيتها بالعوض الذي تحصل عليه المنشأة. وتتمثل تلك التغيرات في:

(أ) التغيرات التي لا ترتبط بالخدمات المقدمة في الفترة، مثل:

- (١) التغيرات الناتجة عن التدفقات النقدية الداخلة من أقساط التأمين المقبوضة؛
- (٢) التغيرات التي ترتبط بمكونات الاستثمار في الفترة؛
- (٢أ) التغيرات الناتجة عن التدفقات النقدية من القروض المقدمة لحاملي الوثائق؛
- (٣) التغيرات التي ترتبط بالضرائب المستندة إلى المعاملات والمحصلة نيابة عن الغير (مثل ضرائب أقساط التأمين وضرائب القيمة المضافة وضرائب السلع والخدمات) انظر الفقرة ب٦٥(ط)؛
- (٤) دخل أو مصروفات تمويل التأمين؛
- (٥) التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين (انظر الفقرة ب١٢٥)؛
- (٦) إلغاء إثبات الالتزامات المنقولة إلى الغير.

(ب) التغيرات التي ترتبط بالخدمات، لكن لا تتوقع المنشأة أن تحصل على عوض مقابلها، أي الزيادات والانخفاضات في مكون الخسارة للالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية (انظر الفقرات ٤٧-٥٢).

ب١٢٣ بقدر قيام المنشأة بإلغاء إثبات أصل خاص بتدفقات نقدية خلاف التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين في تاريخ الإثبات الأولي لمجموعة عقود التأمين (انظر الفقرتين ٣٨(ج) و٢٦(أ)، يجب عليها إثبات إيراد ومصروفات تأمين للمبلغ الملغى إثباته في ذلك التاريخ.

ب١٢٤ وبناءً عليه، يمكن أيضاً تحليل إيراد التأمين للفترة على أنه إجمالي التغيرات في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية خلال الفترة والذي يتعلق بالخدمات التي تتوقع المنشأة أن تحصل على عوض عنها. وتتمثل تلك التغيرات في:

(أ) مصروفات خدمات التأمين المكتبدة خلال الفترة (مقيسة بالمبالغ المتوقعة في بداية الفترة)، باستثناء:

- (١) المبالغ المخصصة لمكون الخسارة في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية عملاً بالفقرة ٥١(أ)؛
- (٢) دفعات سداد مكونات الاستثمار؛
- (٣) المبالغ التي ترتبط بالضرائب المستندة إلى المعاملات والمحصلة نيابة عن الغير (مثل ضرائب أقساط التأمين وضرائب القيمة المضافة وضرائب السلع والخدمات) انظر الفقرة ب٦٥(١)؛
- (٤) مصروفات اقتناء عقود التأمين (انظر الفقرة ب١٢٥)؛

(٥) المبلغ المتعلق بالتعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية (انظر ب٦٥(ب)).

(ب) التغير في التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية، باستثناء ما يلي:

- (١) التغيرات المتضمنة في دخل أو مصروفات تمويل التأمين عملاً بالفقرة ٨٧؛
- (٢) التغيرات التي تعدل هامش الخدمة التعاقدية لأنها ترتبط بالخدمة المستقبلية عملاً بالفقرتين ٤٤(ج) و٤٥(ج)؛
- (٣) المبالغ المخصصة لمكون الخسارة في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية عملاً بالفقرة ٥١(ب).

- (ج) مبلغ هامش الخدمة التعاقدية المثبت ضمن الربح أو الخسارة في الفترة، عملاً بالفقرتين ٤٤(هـ) و ٤٥(هـ).
- (د) المبالغ الأخرى، إن وجدت، على سبيل المثال، التعديلات بناءً على واقع التجربة تبعاً لمقبوضات أقساط التأمين بخلاف تلك المتعلقة بالخدمة المستقبلية (انظر الفقرة ب٩٦(أ)).
- ب١٢٥ يجب على المنشأة أن تحدد إيرادات التأمين المرتبط بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين عن طريق تخصيص جزء من الأقساط المتعلقة باسترداد تلك التدفقات النقدية لكل فترة تقرير بطريقة منتظمة على أساس مرور الوقت. ويجب على المنشأة أن تثبت نفس المبلغ كمصروفات خدمات تأمين.
- ب١٢٦ عندما تقوم منشأة بتطبيق منهج تخصيص أقساط التأمين الوارد في الفقرات ٥٥-٥٨، يكون إيرادات التأمين للفترة هو مبلغ مقبوضات أقساط التأمين المتوقعة (باستثناء أي مكون استثمار ومع تعديل المبلغ لإظهار أثر القيمة الزمنية للنقود وأثر المخاطر المالية، عند الانطباق، عملاً بالفقرة ٥٦) المخصصة للفترة. ويجب على المنشأة تخصيص مقبوضات أقساط التأمين المتوقعة لكل فترة خاصة بخدمات عقد التأمين:
- (أ) على أساس مرور الوقت؛ لكن
- (ب) إذا كان النمط المتوقع للإبراء من المخاطر أثناء فترة التغطية يختلف اختلافاً كبيراً عن مرور الوقت، فيكون التخصيص على أساس التوقيت المتوقع لمصروفات خدمات التأمين المتكبدة.
- ب١٢٧ يجب على المنشأة تغيير أساس التخصيص فيما بين الفقرتين ب١٢٦(أ) وب١٢٦(ب) حسب الضرورة إذا تغيرت الوقائع والظروف.

## دخل أو مصروفات تمويل التأمين (الفقرات ٨٧-٩٢)

- ب١٢٨ تتطلب الفقرة ٨٧ من المنشأة أن تدرج ضمن دخل أو مصروفات تمويل التأمين أثر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية والتغيرات فيهما. ولأغراض المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧، فإن:
- (أ) الافتراضات المتعلقة بالتضخم بناءً على مؤشر أسعار أو معدلات أو بناءً على أسعار أصول ذات عوائد مرتبطة بالتضخم هي افتراضات مرتبطة بالمخاطر المالية؛
- (ب) الافتراضات المتعلقة بالتضخم بناءً على توقع المنشأة لتغيرات معينة في الأسعار ليست افتراضات مرتبطة بالمخاطر المالية؛
- (ج) التغيرات في قياس مجموعة عقود التأمين بسبب التغيرات في قيمة البنود الأساس (عدا الإضافات والمسحوبات) تُعد تغيرات ناشئة عن أثر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية والتغيرات فيهما.
- ب١٢٩ تشترط الفقرتان ٨٨ و ٨٩ أن تتخذ المنشأة خياراً ضمن سياساتها المحاسبية بشأن ما إذا كانت ستقوم بتقسيم دخل أو مصروفات تمويل التأمين للفترة بين الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. ويجب على المنشأة أن تطبق السياسة المحاسبية التي تختارها على محافظ عقود التأمين. وعند تقييم السياسة المحاسبية المناسبة لمحفظة عقود التأمين، عملاً بالفقرة ١٣ من المعيار الدولي للمحاسبة ٨ "أساس إعداد القوائم المالية"، يجب على المنشأة أن تراعي فيما يخص كل محفظة الأصول التي تحتفظ بها المنشأة وطريقة محاسبها عن تلك الأصول<sup>٤</sup>.
- ب١٣٠ في حالة انطباق الفقرة ٨٨(ب)، يجب على المنشأة أن تدرج ضمن الربح أو الخسارة مبلغاً يتم تحديده عن طريق تطبيق تخصيص منتظم لإجمالي دخل أو مصروفات التمويل المتوقع طوال مدة مجموعة عقود التأمين. وفي هذا السياق، يُقصد بالتخصيص المنتظم تخصيصاً لإجمالي دخل أو مصروف التمويل المتوقع لمجموعة عقود التأمين طوال مدة المجموعة، والذي:

<sup>٤</sup> تم تعديل الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "ب١٢٩ ... وعند تقييم السياسة المحاسبية المناسبة لمحفظة عقود التأمين، عملاً بالفقرة ١٣ من المعيار الدولي للمحاسبة ٨ "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، يجب على المنشأة أن تراعي فيما يخص كل محفظة الأصول التي تحتفظ بها المنشأة وطريقة محاسبها عن تلك الأصول".

(أ) يكون قائماً على خصائص العقود، دون الرجوع إلى العوامل التي لا تؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة أن تنشأ بموجب العقود. فعلى سبيل المثال، لا يجوز أن يكون تخصيص دخل أو مصروفات التمويل قائماً على العوائد المثبتة المتوقعة على الأصول إذا كانت تلك العوائد المثبتة المتوقعة لا تؤثر على التدفقات النقدية للعقود التي في المجموعة.

(ب) تنتج عنه المبالغ المثبتة ضمن الدخل الشامل الآخر طوال مدة مجموعة العقود ومجموعها صفر. ويكون المبلغ التراكمي المثبت ضمن الدخل الشامل الآخر في أي تاريخ هو الفرق بين المبلغ الدفري لمجموعة العقود والمبلغ الذي سُفّس به المجموعة عند تطبيق التخصيص المنتظم.

ب١٣١ فيما يخص مجموعات عقود التأمين التي لا يكون للتغيرات في الافتراضات المرتبطة بمخاطرها المالية أثر جوهري على المبالغ المدفوعة لحامل الوثيقة، يتم تحديد تخصيص المنتظم باستخدام معدلات الخصم المحددة في الفقرة ب٧٢(هـ)(١).

ب١٣٢ فيما يخص مجموعات عقود التأمين التي يكون للتغيرات في الافتراضات المرتبطة بمخاطرها المالية أثر جوهري على المبالغ المدفوعة لحاملي الوثائق:

(أ) يمكن تحديد تخصيص منتظم لدخل أو مصروف التمويل الناشئ عن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية بإحدى الطرق التالية:

(١) باستخدام معدل يخصص المتبقي من دخل أو مصروف التمويل المتوقع المنقح على مدار المدة المتبقية لمجموعة العقود بمعدل ثابت؛ أو

(٢) فيما يخص العقود التي تستخدم سعر فائدة معروضة في وثيقة التأمين لتحديد المبالغ المستحقة لحاملي الوثائق - باستخدام تخصيص قائم على المبالغ المقيدة للحساب خلال الفترة والمتوقع أن تُقيد للحساب خلال الفترات المستقبلية.

(ب) يتم تحديد تخصيص منتظم لدخل أو مصروف التمويل الناشئ عن التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية، إذا ما تم فصله عن التغيرات الأخرى في التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية عملاً بالفقرة ٨١، باستخدام تخصيص متسق مع ذلك المستخدم لتخصيص دخل أو مصروف التمويل الناشئ عن التدفقات النقدية المستقبلية.

(ج) يتم تحديد تخصيص منتظم لدخل أو مصروف التمويل الناشئ عن هامش الخدمة التعاقدية:

(١) في عقود التأمين التي بدون ميزات المشاركة المباشرة، باستخدام معدلات الخصم المحددة في الفقرة ب٧٢(ب):

(٢) في عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة، باستخدام تخصيص متسق مع ذلك المستخدم لتخصيص دخل أو مصروف التمويل الناشئ عن التدفقات النقدية المستقبلية.

ب١٣٣ عند تطبيق منهج تخصيص أقساط التأمين على عقود التأمين المبينة في الفقرات ٥٣-٥٩، قد يُطلب من المنشأة، أو قد تختار هي، خصم الالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة. وفي مثل تلك الحالات، يجوز للمنشأة أن تختار تقسيم دخل أو مصروفات تمويل التأمين عملاً بالفقرة ٨٨(ب). وإذا اتخذت المنشأة هذا الخيار، وجب عليها أن تحدد دخل أو مصروفات تمويل التأمين ضمن الربح أو الخسارة باستخدام معدل الخصم المحدد في الفقرة ب٧٢(هـ)(٣).

ب١٣٤ تنطبق الفقرة ٨٩ إذا كانت المنشأة تحتفظ، حسب خيارها أو لأنها مطالبة بذلك، بالبنود الأساس لعقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة. وإذا اختارت المنشأة تقسيم دخل أو مصروفات تمويل التأمين عملاً بالفقرة ٨٩(ب)، وجب عليها أن تُدرج ضمن الربح أو الخسارة المصروفات أو الدخل اللذين يطابقان تماماً الدخل أو المصروفات المدرجين ضمن الربح أو الخسارة للبنود الأساس، مما يجعل صافي البنود المعروضة بشكل منفصل صفراً.

ب١٣٥ قد تكون المنشأة مؤهلة لخيار السياسة المحاسبية في الفقرة ٨٩ في بعض الفترات دون غيرها بسبب حدوث تغير فيما إذا كانت تحتفظ بالبنود الأساس. وإذا حدث تغير من ذلك القبيل، فإن خيار السياسة المحاسبية المتاح للمنشأة يتغير من ذلك الموضح في الفقرة ٨٨ إلى ذلك الموضح في الفقرة ٨٩، أو العكس بالعكس. وبالتالي، فقد تغير المنشأة سياستها المحاسبية فيما بين تلك الموضحة في الفقرة ٨٨(ب) وتلك الموضحة في الفقرة ٨٩(ب). وعند القيام بمثل ذلك التغير، يجب على المنشأة:

(إ) أن تُدرج المبلغ المتراكم الذي سبق إدراجه ضمن الدخل الشامل الآخر قبل تاريخ التغيير، على أنه تعديل لإعادة التصنيف، ضمن الربح أو الخسارة في فترة التغيير وفي الفترات المستقبلية، على النحو التالي:

(١) إذا كانت المنشأة قد طبقت في السابق الفقرة ٨٨(ب) - يجب على المنشأة أن تدرج ضمن الربح أو الخسارة المبلغ المتراكم المدرج ضمن الدخل الشامل الآخر قبل التغيير كما لو كانت المنشأة تستمر في تطبيق المنهج الوارد في الفقرة ٨٨(ب) بناءً على الافتراضات المنطبقة مباشرة قبل التغيير؛

(٢) إذا كانت المنشأة قد طبقت في السابق الفقرة ٨٩(ب) - يجب على المنشأة أن تدرج ضمن الربح أو الخسارة المبلغ المتراكم المدرج ضمن الدخل الشامل الآخر قبل التغيير كما لو كانت المنشأة تستمر في تطبيق المنهج الوارد في الفقرة ٨٩(ب) بناءً على الافتراضات المنطبقة مباشرة قبل التغيير.

(ب) ألا تُعيد عرض المعلومات المقارنة للفترات السابقة.

ب١٣٦ عند تطبيق الفقرة ب١٣٥(أ)، لا يجوز للمنشأة إعادة احتساب المبلغ المتراكم الذي سبق إدراجه ضمن الدخل الشامل الآخر كما لو كان التقسيم الجديد مطبقاً دائماً؛ كما لا يجوز تحديث الافتراضات المستخدمة لإعادة التصنيف في الفترات المستقبلية بعد تاريخ التغيير.

### أثر التقديرات المحاسبية التي تم إجراؤها في القوائم المالية الأولية

ب١٣٧ إذا أعدت المنشأة قوائم مالية أولية عملاً بالمعيار الدولي للمحاسبة ٣٤ "التقرير المالي الأولي"، فيجب عليها اتخاذ خيار ضمن سياساتها المحاسبية بشأن ما إذا كانت ستغير معالجة التقديرات المحاسبية التي تم إجراؤها في القوائم المالية الأولية السابقة عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ في القوائم المالية الأولية اللاحقة وفي فترة التقرير السنوية. ويجب على المنشأة أن تطبق السياسة المحاسبية التي تختارها على جميع مجموعات عقود التأمين التي تصدرها ومجموعات عقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها.

## الملحق ج تاريخ السريان والتحول

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ "عقود التأمين".

### تاريخ السريان

- ج ١ يجب على المنشأة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ لفترات التقرير السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٣ أو بعد ذلك التاريخ. وإذا طبقت المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ لفترة أسبق، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة. ويُسمح بالتطبيق المبكر للمنشآت التي تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ "الأدوات المالية" في أو قبل تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧.
- ج ٢ لأغراض متطلبات التحول الواردة في الفقرات ج ١ وج ٣-ج ٣٣ فإن:
- (أ) تاريخ التطبيق الأولي هو بداية فترة التقرير السنوية التي تُطبق فيها المنشأة لأول مرة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧؛
- (ب) تاريخ التحول هو بداية فترة التقرير السنوية التي تسبق مباشرة تاريخ التطبيق الأولي.
- ج ١٢ أضاف التعديل الصادر في ديسمبر ٢٠٢١ بعنوان "التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ والمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ - المعلومات المقارنة" الفقرات ج ٢٨-ج ٢٨ هـ والفقرة ج ٣٣ أ. ويجب على المنشأة التي تختار تطبيق الفقرات ج ٢٨-ج ٢٨ هـ والفقرة ج ٣٣ أن تطبق هذه الفقرات عند التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧.
- ج ٢ ب عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ "العرض والإفصاح في القوائم المالية"، الصادر في أبريل ٢٠٢٤، الفقرات ٩١ و ٩٦ و ١٠٣ و ١٢٩. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.<sup>٥</sup>

### التحول

- ج ٣ ما لم يكن ذلك غير ممكن عملياً، أو ما لم تنطبق الفقرة ج ٥ أ، يجب على المنشأة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ بأثر رجعي، باستثناء ما يلي:
- (أ) لا يُطلب من المنشأة عرض المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨ (و) من المعيار الدولي للمحاسبة ٨ "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"،<sup>٦</sup> أو الفقرة ١٧٨ (و) من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٩ فيما يخص المنشآت التي تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٩ "المنشآت التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات"؛
- (ب) لا يجوز للمنشأة تطبيق الخيار الوارد في الفقرة ب ١١٥ للفترات التي تسبق تاريخ التحول. ويجوز للمنشأة تطبيق الخيار الوارد في الفقرة ب ١١٥ بأثر مستقبلي في تاريخ التحول أو بعده إذا قامت بتعيين علاقات تقليص المخاطر في تاريخ تطبيقها للخيار أو قبله.
- ج ٤ لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ بأثر رجعي، يجب على المنشأة القيام بما يلي في تاريخ التحول:
- (أ) تحديد كل مجموعة من عقود التأمين وإثباتها وقياسها كما لو كان المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ مطبقاً دائماً؛
- (أ١) تحديد أي أصول خاصة بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين، وإثباتها وقياسها، كما لو كان المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ مطبقاً دائماً (باستثناء عدم مطالبة المنشأة بتقييم إمكانية الاسترداد على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢٨ هـ قبل تاريخ التحول)؛

<sup>٥</sup> تم إضافة هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.

<sup>٦</sup> عندما أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ "العرض والإفصاح في القوائم المالية" في أبريل ٢٠٢٤، غير المجلس اسم المعيار الدولي للمحاسبة ٨ إلى "أساس إعداد القوائم المالية".

- (ب) إلغاء إثبات أي أرصدة قائمة ما كانت لتوجد فيما لو كان المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ مطبقاً دائماً؛
- (ج) إثبات أي فرق صافي في حقوق الملكية ناتج عن التطبيق.
- ج ٥ إذا لم يكن ممكناً عملياً للمنشأة تطبيق الفقرة ج ٣ لمجموعة من عقود التأمين، فيجب عليها تطبيق المنهجين التاليين بدلاً من تطبيق الفقرة ج ٤(أ):
- (أ) المنهج الرجعي المعدل الوارد في الفقرات ج ٦-ج ١٩، مع مراعاة الفقرة ج ٦(أ)؛ أو
- (ب) منهج القيمة العادلة الوارد في الفقرات ج ٢٠-ج ٢٤ ب.
- ج ٥ أ بغض النظر عن الفقرة ج ٥، يجوز للمنشأة اختيار تطبيق منهج القيمة العادلة الوارد في الفقرات ج ٢٠-ج ٢٤ ب لمجموعة عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة التي يمكنها أن تطبق عليها المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ بأثر رجعي، في الحالتين الآتيتين وحدهما دون غيرهما:
- (أ) إذا اختارت المنشأة تطبيق خيار تقليص المخاطر الوارد في الفقرة ب ١١٥ على مجموعة عقود التأمين بأثر مستقبلي من تاريخ التحول؛
- (ب) إذا كانت المنشأة قد استخدمت مشتقات أو أدوات مالية غير مشتقة مقيسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو عقود إعادة تأمين محتفظ بها لتقليص المخاطر المالية الناشئة عن مجموعة عقود التأمين، على النحو المحدد في الفقرة ب ١١٥، قبل تاريخ التحول.
- ج ٥ ب إذا لم يكن ممكناً عملياً للمنشأة تطبيق الفقرة ج ٤(أ) لأصل خاص بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين، فيجب على المنشأة تطبيق المنهجين التاليين لقياس الأصل الخاص بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين:
- (أ) المنهج الرجعي المعدل الوارد في الفقرات ج ١٤-ج ١٤ د والفقرة ج ١١٧، مع مراعاة الفقرة ج ٦(أ)؛ أو
- (ب) منهج القيمة العادلة الوارد في الفقرتين ج ٢٤ أ وج ٢٤ ب.

## المنهج الرجعي المعدل

- ج ٦ يهدف المنهج الرجعي المعدل إلى تحقيق أقرب نتيجة ممكنة للتطبيق بأثر رجعي باستخدام المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. وبناءً عليه، يجب على المنشأة القيام بما يلي عند تطبيق هذا المنهج:
- (أ) استخدام المعلومات المعقولة والمؤيدة. وإذا لم تتمكن المنشأة من الحصول على المعلومات المعقولة والمؤيدة اللازمة لتطبيق المنهج الرجعي المعدل، فيجب عليها تطبيق منهج القيمة العادلة.
- (ب) تحقيق أقصى استخدام ممكن للمعلومات التي كان سيتم استخدامها في تطبيق المنهج الرجعي بالكامل، غير أنه لا يلزمها أن تستخدم سوى المعلومات المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما.
- ج ٧ تنص الفقرات ج ٩-ج ١٩ على التعديلات المسموح بإجرائها على التطبيق بأثر رجعي في المجالات التالية:
- (أ) تقييمات عقود التأمين أو مجموعات عقود التأمين التي كانت ستتم في تاريخ النشأة أو الإثبات الأولي؛
- (ب) المبالغ المرتبطة بهامش الخدمة التعاقدية أو مكون الخسارة لعقود التأمين بدون ميزات المشاركة المباشرة؛
- (ج) المبالغ المرتبطة بهامش الخدمة التعاقدية أو مكون الخسارة لعقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة؛
- (د) دخل أو مصروفات تمويل التأمين.
- ج ٨ بغية تحقيق هدف المنهج الرجعي المعدل، يُسمح للمنشأة باستخدام كل تعديل وارد في الفقرات ج ٩-ج ١٩ فقط إلى الحد الذي لا تتوفر فيه لدى المنشأة معلومات معقولة ومؤيدة لتطبيق المنهج الرجعي.

## التقييمات عند المنشأة أو الإثبات الأولي

- ج ٩ إلى الحد الذي تسمح به الفقرة ج ٨، يجب على المنشأة تحديد الأمور التالية باستخدام المعلومات المتاحة في تاريخ التحول:
- (أ) كيفية تحديد مجموعات عقود التأمين، عملاً بالفقرات ١٤-٢٤؛
- (ب) ما إذا كان عقد التأمين يستوفي تعريف عقد التأمين ذي ميزات المشاركة المباشرة، عملاً بالفقرات ب ١٠١-ب ١٠٩؛
- (ج) طريقة تحديد التدفقات النقدية الخاضعة للسلطة التقديرية فيما يخص عقود التأمين التي بدون ميزات المشاركة المباشرة، عملاً بالفقرات ب ٩٨-ب ١٠٠؛
- (د) ما إذا كان عقد الاستثمار يستوفي تعريف عقد الاستثمار ذي ميزات المشاركة الاختيارية الذي يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧، عملاً بالفقرة ٧١.
- ج ١٩ إلى الحد الذي تسمح به الفقرة ج ٨، يجب على المنشأة تصنيف الالتزام بتسوية المطالبات التي تم تكبدها قبل اقتناء عقد التأمين في عملية نقل لعقود تأمين لا تشكل عملاً أو في تجميع أعمال يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ٣، على أنه التزام يتعلق بمطالبات متكبدة.
- ج ١٠ إلى الحد الذي تسمح به الفقرة ج ٨، لا يجوز للمنشأة تطبيق الفقرة ٢٢ لتقسيم المجموعات إلى مجموعات لا تحتوي على عقود يفصل بين إصدارها فترة تزيد على سنة واحدة.
- تحديد هامش الخدمة التعاقدية أو مكون الخسارة لمجموعات عقود التأمين التي بدون ميزات المشاركة المباشرة**
- ج ١١ إلى الحد الذي تسمح به الفقرة ج ٨، وفيما يخص العقود التي بدون ميزات المشاركة المباشرة، يجب على المنشأة أن تحدد هامش الخدمة التعاقدية أو مكون الخسارة في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية (انظر الفقرات ٤٩-٥٢) في تاريخ التحول عن طريق تطبيق الفقرات ج ١٢-ج ١٦.
- ج ١٢ إلى الحد الذي تسمح به الفقرة ج ٨، يجب على المنشأة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية في تاريخ الإثبات الأولي لمجموعة عقود التأمين بأنها مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية في تاريخ التحول (أو في تاريخ سابق، إذا كانت التدفقات النقدية المستقبلية في ذلك التاريخ السابق يمكن تحديدها بأثر رجعي، عملاً بالفقرة ج ٤(أ))، معدلةً حسب التدفقات النقدية المعروف أنها قد حدثت فيما بين تاريخ الإثبات الأولي لمجموعة عقود التأمين وتاريخ التحول (أو التاريخ السابق). وتشمل التدفقات النقدية المعروف أنها قد حدثت التدفقات النقدية الناتجة عن العقود التي لم تعد موجودة قبل تاريخ التحول.
- ج ١٣ إلى الحد الذي تسمح به الفقرة ج ٨، يجب على المنشأة أن تحدد معدلات الخصم المنطبقة في تاريخ الإثبات الأولي لمجموعة عقود التأمين (أو في أي وقت لاحق):
- (أ) باستخدام منحى عائد من الممكن رصده يقارب، لمدة الثلاثة أعوام على الأقل التي تسبق تاريخ التحول مباشرة، منحى العائد المقدّر عملاً بالفقرات ٣٦ وب ٧٢-ب ٨٥، في حالة وجود مثل هذا المنحى الممكن رصده.
- (ب) في حالة عدم وجود منحى العائد الممكن رصده المذكور في الفقرة (أ)، يجب تقدير معدلات الخصم المنطبقة في تاريخ الإثبات الأولي (أو في أي تاريخ لاحق) عن طريق تحديد متوسط الفرق بين منحى عائد من الممكن رصده ومنحى العائد المقدّر عملاً بالفقرات ٣٦ وب ٧٢-ب ٨٥، وتطبيق ذلك الفرق على ذلك المنحى الممكن رصده. ويجب أن يكون ذلك الفرق متوسط ما لا يقل عن الثلاثة أعوام التي تسبق تاريخ التحول مباشرة.
- ج ١٤ إلى الحد الذي تسمح به الفقرة ج ٨، يجب على المنشأة أن تحدد التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية في تاريخ الإثبات الأولي لمجموعة عقود التأمين (أو في أي تاريخ لاحق) عن طريق تعديل التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية في تاريخ التحول حسب الإبراء المتوقع من المخاطر قبل تاريخ التحول. ويتم تحديد الإبراء المتوقع من المخاطر بالرجوع إلى الإبراء من المخاطر في عقود التأمين المشابهة التي تصدرها المنشأة في تاريخ التحول.

- ج ١٤ أ عملاً بالفقرة ب ١٣٧، يجوز للمنشأة أن تختار عدم تغيير معالجة التقديرات المحاسبية التي تم إجراؤها في القوائم المالية الأولية السابقة. وإلى الحد الذي تسمح به الفقرة ج ٨، يجب على تلك المنشأة تحديد هامش الخدمة التعاقدية أو مكون الخسارة في تاريخ التحول كما لو كانت المنشأة لم تعد قوائم مالية أولية قبل تاريخ التحول.
- ج ١٤ ب إلى الحد الذي تسمح به الفقرة ج ٨، يجب على المنشأة استخدام نفس الطريقة المنتظمة والمنطقية التي تتوقع استخدامها بعد تاريخ التحول عندما تطبق الفقرة ٢٨ أ لتخصيص أي تدفقات نقدية من اقتناء عقود التأمين تم دفعها (أو تم إثبات التزام لها عملاً بالمعايير الأخرى) قبل تاريخ التحول (عدا أي مبلغ يتعلق بعقود تأمين لم تعد موجودة قبل تاريخ التحول) إلى:
- (أ) مجموعات عقود التأمين المثبتة في تاريخ التحول؛
- (ب) مجموعات عقود التأمين المتوقع إثباتها بعد تاريخ التحول.
- ج ١٤ ج تؤدي التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين التي تم دفعها قبل تاريخ التحول والمخصصة لمجموعة من عقود التأمين المثبتة في تاريخ التحول إلى تعديل هامش الخدمة التعاقدية لتلك المجموعة، طالما أن عقود التأمين المتوقع أن تكون موجودة في المجموعة قد تم إثباتها في ذلك التاريخ (انظر الفقرتين ج ٢٨ ج وب ٣٥ ج). ويتم إثبات التدفقات النقدية الأخرى من اقتناء عقود التأمين التي تم دفعها قبل تاريخ التحول، بما في ذلك تلك المخصصة لمجموعة من عقود التأمين المتوقع إثباتها بعد تاريخ التحول، على أنها أصل، عملاً بالفقرة ٢٨ ب.
- ج ١٤ د إذا لم تتوفر لدى المنشأة معلومات معقولة ومؤيدة لتطبيق الفقرة ج ١٤ ب، فيجب عليها تحديد المبالغ الآتية بصفر في تاريخ التحول:
- (أ) التعديل على هامش الخدمة التعاقدية لمجموعة عقود التأمين المثبتة في تاريخ التحول وأي أصل خاص بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين فيما يتعلق بتلك المجموعة؛
- (ب) الأصل الخاص بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين لمجموعات عقود التأمين المتوقع إثباتها بعد تاريخ التحول.
- ج ١٥ إذا كان تطبيق الفقرات ج ١٢-ج ١٤ ينتج عنه هامش خدمة تعاقدية في تاريخ الإثبات الأولي، فمن أجل تحديد هامش الخدمة التعاقدية في تاريخ التحول يجب على المنشأة القيام بما يلي:
- (أ) إذا كانت المنشأة تطبق الفقرة ج ١٣ لتقدير معدلات الخصم المنطبقة عند الإثبات الأولي، فيجب عليها استخدام تلك المعدلات لمراكمة الفائدة على هامش الخدمة التعاقدية؛
- (ب) إلى الحد الذي تسمح به الفقرة ج ٨، تحدد المنشأة مبلغ هامش الخدمة التعاقدية المثبت ضمن الربح أو الخسارة بسبب نقل الخدمات قبل تاريخ التحول، وذلك عن طريق مقارنة وحدات التغطية المتبقية في ذلك التاريخ بوحدات التغطية المقدمة بموجب مجموعة العقود قبل تاريخ التحول (انظر الفقرة ١١٩).
- ج ١٦ إذا كان تطبيق الفقرات ج ١٢-ج ١٤ ينتج عنه مكون خسارة في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية في تاريخ الإثبات الأولي، وجب على المنشأة أن تحدد أي مبالغ مخصصة لمكون الخسارة قبل تاريخ التحول عملاً بالفقرات ج ١٢-ج ١٤ واستخدام أساس منتظم للتخصيص.
- ج ١٦ أ فيما يخص مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها التي توفر تغطية لمجموعة غير مجدية من عقود التأمين والتي تم إبرامها في نفس وقت إصدار عقود التأمين أو قبل ذلك، يجب على المنشأة إنشاء مكون لاسترداد الخسارة في الأصل المتعلق بالتغطية المتبقية في تاريخ التحول (انظر الفقرتين ٦٦ أ و ٦٦ ب). وإلى الحد الذي تسمح به الفقرة ج ٨، يجب على المنشأة تحديد مكون استرداد الخسارة عن طريق ضرب:
- (أ) مكون الخسارة في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية لعقود التأمين الأساس في تاريخ التحول (انظر الفقرتين ج ١٦ ج و ٢٠ ج)؛ في
- (ب) نسبة المطالبات على عقود التأمين الأساس التي تتوقع المنشأة استردادها من مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.
- ج ١٦ ب عملاً بالفقرات ١٤-٢٢، قد تقوم المنشأة في تاريخ التحول بتضمين كل من عقود تأمين غير مجدية مغطاة بمجموعة من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها وعقود تأمين غير مجدية غير مغطاة بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، في مجموعة غير مجدية لعقود التأمين. ولتطبيق الفقرة ج ١٦ أ في تلك الحالات، يجب على المنشأة استخدام أساس تخصيص منتظم ومنطقي لتحديد الجزء، في مكون الخسارة لمجموعة عقود التأمين، المتعلق بعقود التأمين المغطاة بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.

ج ١٦ إذا لم تتوفر لدى المنشأة معلومات معقولة ومؤيدة لتطبيق الفقرة ج ١١٦، فلا يجوز لها تحديد مكون استرداد خسارة فيما يخص مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.

### تحديد هامش الخدمة التعاقدية أو مكون الخسارة لمجموعات عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة

ج ١٧ إلى الحد الذي تسمح به الفقرة ج ٨، وفيما يخص العقود ذات ميزات المشاركة المباشرة، يجب على المنشأة أن تحدد هامش الخدمة التعاقدية أو مكون الخسارة في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية في تاريخ التحول على أنه:

- (أ) إجمالي القيمة العادلة للبنود الأساس في ذلك التاريخ؛ مطروحاً منه
- (ب) التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود في ذلك التاريخ؛ مضافاً إليها أو مطروحاً منها
- (ج) تعديل تبعاً لما يلي:

(١) المبالغ التي تحتسبها المنشأة على حاملي الوثائق (بما في ذلك المبالغ المخصصة من البنود الأساس) قبل ذلك التاريخ.

(٢) المبالغ المدفوعة قبل ذلك التاريخ والتي لم تكن لتتباين بناءً على البنود الأساس.

(٣) التغير في التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية الذي يتسبب فيه الإبراء من المخاطر قبل ذلك التاريخ. ويجب على المنشأة تقدير هذا المبلغ بالرجوع إلى الإبراء من المخاطر في عقود التأمين المشابهة التي تصدرها المنشأة في تاريخ التحول.

(٤) التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين التي تم دفعها (أو التي تم إثبات التزام لها عملاً بالمعايير الأخرى) قبل تاريخ التحول والتي تم تخصيصها للمجموعة (انظر الفقرة ج ١٧أ).

(د) إذا كانت البنود (أ)-(ج) ينتج عنها هامش خدمة تعاقدية - يتم طرح مبلغ هامش الخدمة التعاقدية الذي يرتبط بالخدمة المقدمة قبل ذلك التاريخ. ويمثل إجمالي البنود (أ)-(ج) إجمالي هامش الخدمة التعاقدية لجميع الخدمات المقرر تقديمها بموجب مجموعة العقود، أي قبل أي مبالغ كان سيتم إثباتها ضمن الربح أو الخسارة للخدمات المقدمة. ويجب على المنشأة أن تقدر المبالغ التي كان سيتم إثباتها ضمن الربح أو الخسارة مقابل الخدمات المقدمة عن طريق مقارنة وحدات التغطية المتبقية في تاريخ التحول بوحدات التغطية المقدمة بموجب مجموعة العقود قبل تاريخ التحول؛ أو

(هـ) إذا كانت البنود (أ)-(ج) ينتج عنها مكون خسارة، يتم تعديل مكون الخسارة إلى صفر وزيادة الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية الذي استثنى منه مكون الخسارة بنفس المبلغ.

ج ١٧ إلى الحد الذي تسمح به الفقرة ج ٨، يجب على المنشأة تطبيق الفقرات ج ١٤ب-ج ١٤د لإثبات أصل خاص بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين، وأي تعديل على هامش الخدمة التعاقدية لمجموعة عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة تبعاً للتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين (انظر الفقرة ج ١٧(ج)(٤)).

### دخل أو مصروفات تمويل التأمين

ج ١٨ فيما يخص مجموعات عقود التأمين التي، عملاً بالفقرة ج ١٠، تشمل عقوداً يفصل بين إصدارها فترة تزيد على سنة واحدة:

(أ) يُسمح للمنشأة بأن تحدد معدلات الخصم في تاريخ الإثبات الأولى للمجموعة المنصوص عليها في الفقرات ب ٧٢(ب) - ب ٧٢(هـ) ومعدلات الخصم في تاريخ المطالبة المتكبدة المنصوص عليها في الفقرة ب ٧٢(هـ) (٣) في تاريخ التحول بدلاً من تاريخ الإثبات الأولى أو تاريخ المطالبة المتكبدة.

(ب) إذا اختارت المنشأة تقسيم دخل أو مصروفات تمويل التأمين بين مبالغ يتم إدراجها ضمن الربح أو الخسارة ومبالغ يتم إدراجها ضمن الدخل الشامل الآخر عملاً بالفقرة ٨٨(ب) أو ٨٩(ب)، يلزم على المنشأة أن تحدد المبلغ التراكمي لدخل أو مصروف تمويل التأمين المثبت ضمن الدخل الشامل الآخر في تاريخ التحول لتطبيق الفقرة ٩١(أ) في الفترات المستقبلية. ويُسمح للمنشأة بتحديد ذلك الفرق التراكمي إما بتطبيق الفقرة ج ١٩(ب) أو تحديده:

- (١) بصفر، ما لم ينطبق البند (٢)؛
- (٢) فيما يخص عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة التي تنطبق عليها الفقرة ب١٣٤، بمبلغ يعادل المبلغ التراكمي المثبت ضمن الدخل الشامل الآخر على البنود الأساس.
- ج ١٩ فيما يخص مجموعات عقود التأمين التي لا تشمل عقوداً يفصل بين إصدارها فترة تزيد على سنة واحدة:
- (أ) إذا طبقت المنشأة الفقرة ج ١٣ لغرض تقدير معدلات الخصم المنطبقة عند الإثبات الأولي (أو في أي تاريخ لاحق)، يجب عليها أيضاً تحديد معدلات الخصم المنصوص عليها في الفقرات ب٧٢ (ب) - ب٧٢ (هـ) عملاً بالفقرة ج ١٣؛
- (ب) إذا اختارت المنشأة تقسيم دخل أو مصروفات تمويل التأمين بين مبالغ يتم إدراجها ضمن الربح أو الخسارة ومبالغ يتم إدراجها ضمن الدخل الشامل الآخر، عملاً بالفقرة ٨٨ (ب) أو ٨٩ (ب)، يلزم على المنشأة أن تحدد المبلغ التراكمي لدخل أو مصروف تمويل التأمين المثبت ضمن الدخل الشامل الآخر في تاريخ التحول لتطبيق الفقرة ٩١ (أ) في الفترات المستقبلية. ويجب على المنشأة أن تحدد ذلك الفرق التراكمي:
- (١) فيما يخص عقود التأمين التي ستطبق عليها المنشأة طرق التخصيص المنتظم الموضحة في الفقرة ب١٣١ - وفي حالة قيام المنشأة بتطبيق الفقرة ج ١٣ لتقدير معدلات الخصم عند الإثبات الأولي - باستخدام معدلات الخصم المنطبقة في تاريخ الإثبات الأولي، أيضاً بتطبيق الفقرة ج ١٣؛
- (٢) فيما يخص عقود التأمين التي ستطبق عليها المنشأة طرق التخصيص المنتظم الموضحة في الفقرة ب١٣٢ - على أساس أن الافتراضات المتعلقة بالمخاطر المالية التي طبقت في تاريخ الإثبات الأولي هي تلك المطبقة في تاريخ التحول، أي بقيمة صفر؛
- (٣) فيما يخص عقود التأمين التي ستطبق عليها المنشأة طرق التخصيص المنتظم الموضحة في الفقرة ب١٣٣ - وفي حالة قيام المنشأة بتطبيق الفقرة ج ١٣ لتقدير معدلات الخصم عند الإثبات الأولي (أو في أي تاريخ لاحق) - باستخدام معدلات الخصم المنطبقة في تاريخ المطالبة المتكبدة، أيضاً بتطبيق الفقرة ج ١٣؛
- (٤) فيما يخص عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة التي تنطبق عليها الفقرة ب١٣٤ - بمبلغ يعادل المبلغ التراكمي المثبت ضمن الدخل الشامل الآخر على البنود الأساس.
- ج ١٩ أ عملاً بالفقرة ب١٣٧، يجوز للمنشأة أن تختار عدم تغيير معالجة التقديرات المحاسبية التي تم إجراؤها في القوائم المالية الأولية السابقة. وإلى الحد الذي تسمح به الفقرة ج ٨، يجب على تلك المنشأة تحديد المبالغ المتعلقة بدخل أو مصروفات تمويل التأمين في تاريخ التحول كما لو كانت المنشأة لم تعد قوائم مالية أولية قبل تاريخ التحول.

### منهج القيمة العادلة

- ج ٢٠ يجب على المنشأة، من أجل تطبيق منهج القيمة العادلة، أن تحدد هامش الخدمة التعاقدية أو مكون الخسارة في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية في تاريخ التحول على أنه الفرق بين القيمة العادلة لمجموعة عقود التأمين في ذلك التاريخ والتدفقات النقدية عند الوفاء المقيسة في ذلك التاريخ. وعند تحديد تلك القيمة العادلة، لا يجوز للمنشأة تطبيق الفقرة ٤٧ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣ "قياس القيمة العادلة" (فيما يتعلق بسمات الطلبات).
- ج ٢٠ أ فيما يخص مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها التي تنطبق عليها الفقرتان ٦٦ أ و ٦٦ ب (دون الحاجة إلى استيفاء الشرط الوارد في الفقرة ب ١٩ ج)، يجب على المنشأة تحديد مكون استرداد الخسارة في الأصل المتعلق بالتغطية المتبقية في تاريخ التحول عن طريق ضرب:
- (أ) مكون الخسارة في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية لعقود التأمين الأساس في تاريخ التحول (انظر الفقرتين ج ١٦ و ج ٢٠)؛ في
- (ب) نسبة المطالبات على عقود التأمين الأساس التي تتوقع المنشأة استردادها من مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.
- ج ٢٠ ب عملاً بالفقرات ١٤ - ٢٢، قد تقوم المنشأة في تاريخ التحول بتضمين كل من عقود تأمين غير مجدية مغطاة بمجموعة من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها وعقود تأمين غير مجدية غير مغطاة بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، في مجموعة غير مجدية لعقود

التأمين. ولتطبيق الفقرة ج ٢٠ في تلك الحالات، يجب على المنشأة استخدام أساس تخصيص منتظم ومنطقي لتحديد الجزء، في مكون الخسارة لمجموعة عقود التأمين، المتعلق بعقود التأمين المغطاة بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.

ج ٢١ عند تطبيق منهج القيمة العادلة، يجوز للمنشأة تطبيق الفقرة ج ٢٢ لتحديد ما يلي:

- (أ) كيفية تحديد مجموعات عقود التأمين، عملاً بالفقرات ١٤-٢٤؛
- (ب) ما إذا كان عقد التأمين يستوفي تعريف عقد التأمين ذي ميزات المشاركة المباشرة، عملاً بالفقرات ب ١٠١-ب ١٠٩؛
- (ج) طريقة تحديد التدفقات النقدية الخاضعة للسلطة التقديرية فيما يخص عقود التأمين التي بدون ميزات المشاركة المباشرة، عملاً بالفقرات ب ٩٨-ب ١٠٠؛
- (د) ما إذا كان عقد الاستثمار يستوفي تعريف عقد الاستثمار ذي ميزات المشاركة الاختيارية الذي يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧، عملاً بالفقرة ٧١.

ج ٢٢ يجوز للمنشأة أن تختار تحديد الأمور الواردة في الفقرة ج ٢١ باستخدام:

- (أ) المعلومات المعقولة والمؤيدة للأمور التي كانت المنشأة ستحددها في ضوء أحكام العقد وظروف السوق في تاريخ النشأة أو الإثبات الأولي، حسب الاقتضاء؛ أو
- (ب) المعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة في تاريخ التحول.

ج ٢٢ أ عند تطبيق منهج القيمة العادلة، يجوز للمنشأة أن تختار تصنيف الالتزام بتسوية المطالبات التي تم تكيدها قبل اقتناء عقد التأمين في عملية نقل لعقود تأمين لا تشكل عملاً أو في جميع أعمال يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ٣، على أنه التزام يتعلق بمطالبات متكبدة.

ج ٢٣ لا يُطلب من المنشأة، عند تطبيق منهج القيمة العادلة، تطبيق الفقرة ٢٢ ويجوز لها أن تدرج في المجموعة عقوداً يفصل بين إصدارها فترة تزيد على سنة واحدة. ولا يجب على المنشأة تقسيم المجموعات إلى مجموعات تشمل فقط عقوداً مصدرة في غضون سنة واحدة (أو أقل) إلا إذا كان لديها معلومات معقولة ومؤيدة لإجراء التقسيم. وسواءً كانت المنشأة تطبق الفقرة ٢٢ أم لا، يُسمح لها بأن تحدد معدلات الخصم في تاريخ الإثبات الأولي للمجموعة المنصوص عليها في الفقرات ب ٧٢-ب ٧٢(هـ) (٢) ومعدلات الخصم في تاريخ المطالبة المتكبدة المنصوص عليها في الفقرة ب ٧٢(هـ) (٣) في تاريخ التحول بدلاً من تاريخ الإثبات الأولي أو تاريخ المطالبة المتكبدة.

ج ٢٤ عند تطبيق منهج القيمة العادلة، إذا اختارت المنشأة تقسيم دخل أو مصروفات تمويل التأمين بين الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، يُسمح بتحديد المبلغ التراكمي لدخل أو مصروف تمويل التأمين المثبت ضمن الدخل الشامل الآخر في تاريخ التحول:

- (أ) بأثر رجعي – ولا يتم ذلك إلا إذا كان لدى المنشأة معلومات معقولة ومؤيدة للقيام بذلك؛ أو
- (ب) بصفر، ما لم ينطبق البند (ج)؛
- (ج) وفيما يخص عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة التي تنطبق عليها الفقرة ب ١٣٤ – بمبلغ يعادل المبلغ التراكمي المثبت ضمن الدخل الشامل الآخر من البنود الأساس.

#### الأصل الخاص بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين

ج ٢٤ أ عند تطبيق منهج القيمة العادلة فيما يخص الأصل الخاص بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين (انظر الفقرة ج ٥٥ ب)، في تاريخ التحول، يجب على المنشأة تحديد أصل خاص بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين بمبلغ يساوي التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين التي ستكدها المنشأة في تاريخ التحول فيما يخص الحقوق في الحصول على ما يلي:

- (أ) استرداد التدفقات النقدية المترتبة على اقتناء عقود التأمين من أقساط عقود التأمين التي تم إصدارها قبل تاريخ التحول ولكن لم يتم إثباتها في ذلك التاريخ؛
- (ب) عقود التأمين المستقبلية التي تُعد تجديدات لعقود التأمين المثبتة في تاريخ التحول وعقود التأمين الموضحة في البند (أ)؛

(ج) عقود تأمين مستقبلية، بخلاف تلك المذكورة في البند (ب)، بعد تاريخ التحول دون القيام مرة أخرى بدفع التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين التي دفعها المنشأة بالفعل والتي يمكن عزوها بشكل مباشر إلى محفظة عقود التأمين ذات الصلة.

ج ٢٤ ب في تاريخ التحول، يجب على المنشأة أن تستبعد من قياس أية مجموعة لعقود التأمين مبلغ أي أصل خاص بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين.

## المعلومات المقارنة

ج ٢٥ بغض النظر عن الإشارة إلى فترة التقرير السنوية التي تسبق مباشرة تاريخ التطبيق الأولي الواردة في الفقرة ج ٢ (ب)، يجوز للمنشأة أيضاً عرض معلومات مقارنة معدلة عملاً بالمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ لأية فترات سابقة معروضة، ولكن لا يلزمها القيام بذلك. وفي حالة قيام المنشأة بعرض معلومات مقارنة معدلة لأية فترات سابقة، فإن الإشارة إلى "بداية فترة التقرير السنوية التي تسبق مباشرة تاريخ التطبيق الأولي" الواردة في الفقرة ج ٢ (ب) يجب أن تُقرأ على أنها "بداية أسبق فترة مقارنة معدلة معروضة".

ج ٢٦ لا يُطلب من المنشأة تقديم الإفصاحات المحددة في الفقرات ٩٣-١٣٢ عن أية فترة معروضة قبل بداية فترة التقرير السنوية التي تسبق مباشرة تاريخ التطبيق الأولي.

ج ٢٧ في حالة قيام المنشأة بعرض إفصاحات ومعلومات مقارنة غير معدلة عن أية فترات سابقة، فيجب عليها أن تحدد بوضوح المعلومات التي لم يتم تعديلها، وتفصح عن أنها قد أُعدت على أساس مختلف، وتشرح ذلك الأساس.

ج ٢٨ لا يلزم المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي لم تُنشر سابقاً عن تطور المطالبات التي وقعت في تاريخ يسبق بخمسة أعوام نهاية فترة التقرير السنوية التي تطبق فيها المنشأة لأول مرة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧. ولكن إذا لم تُفصح المنشأة عن تلك المعلومات، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.

المنشآت التي تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ والمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ لأول مرة في الوقت نفسه

ج ٢٨ أ يُسمح للمنشآت التي تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ والمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ لأول مرة في الوقت نفسه بتطبيق الفقرات ج ٢٨ ب-ج ٢٨ هـ (تراكب التصنيف) لغرض عرض المعلومات المقارنة عن أصل مالي إذا لم تكن المعلومات المقارنة لذلك الأصل المالي قد تم إعادة عرضها لأجل المعيار الدولي للتقرير المالي ٩. والمعلومات المقارنة للأصل المالي لن يتم إعادة عرضها لأجل المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ إذا اختارت المنشأة عدم إعادة عرض الفترات السابقة (انظر الفقرة ١٥/٢/٧ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩)، أو إذا قامت المنشأة بإعادة عرض الفترات السابقة ولكن تم إلغاء إثبات الأصل المالي خلال تلك الفترات السابقة (انظر الفقرة ١/٢/٧ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩).

ج ٢٨ ب يجب على المنشأة التي تطبق تراكب التصنيف على أصل مالي عرض المعلومات المقارنة كما لو كانت متطلبات التصنيف والقياس الخاصة بالمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ قد تم تطبيقها على ذلك الأصل المالي. ويجب على المنشأة استخدام المعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة في تاريخ التحول (انظر الفقرة ج ٢ (ب)) لتحديد الكيفية التي تتوقع أن تصنف الأصل المالي وتقيسه بها عند التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ (على سبيل المثال، قد تستخدم المنشأة التقييمات المبدئية التي يتم تنفيذها استعداداً للتطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩).

ج ٢٨ ج عند تطبيق تراكب التصنيف على أصل مالي، لا يتعين على المنشأة تطبيق متطلبات الهبوط الواردة في القسم ٥/٥ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩. وإذا كان الأصل المالي سيخضع لمتطلبات الهبوط الواردة في القسم ٥/٥ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، بناءً على التصنيف المحدد عملاً بالفقرة ج ٢٨ ب، ولكن المنشأة لا تطبق تلك المتطلبات عند تطبيق تراكب التصنيف، يجب على المنشأة الاستمرار في عرض أي مبلغ تم إثباته فيما يخص الهبوط في الفترة السابقة وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٣٩ "الأدوات المالية: الإثبات والقياس". وفي حال عدم القيام بذلك، فإنه يجب عكس قيد أي مبالغ من ذلك القبيل.

ج ٢٨ د يجب إثبات أي فرق بين المبلغ الدفترى السابق للأصل المالي والمبلغ الدفترى في تاريخ التحول ينتج عن تطبيق الفقرتين ج ٢٨ ب وج ٢٨ ج ضمن الرصيد الافتتاحي للأرباح المبقاة (أو مكون آخر في حقوق الملكية، بحسب ما هو مناسب) في تاريخ التحول.

ج ٢٨ هـ يجب على المنشأة التي تطبق الفقرات ج ٢٨ ب-ج ٢٨ د:

- (أ) الإفصاح عن معلومات نوعية تمكّن مستخدمي القوائم المالية من فهم:
- (١) مدى تطبيق تراكم التصنيف (على سبيل المثال، ما إذا كان قد تم تطبيقه على جميع الأصول المالية الملغى إثباتها في الفترة المقارنة)؛
- (٢) ما إذا كان قد تم تطبيق متطلبات الهيوط الواردة في القسم ٥/٥ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، ومدى ذلك التطبيق (انظر الفقرة ج ٢٨)؛
- (ب) عدم تطبيق تلك الفقرات إلا على المعلومات المقارنة لفترات التقرير بين تاريخ التحول إلى المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ وتاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (انظر الفقرتين ج ٢ وج ٢٥)؛
- (ج) في تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩، تطبيق متطلبات التحول الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ (انظر القسم ٢/٧ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩).

### إعادة تعيين الأصول المالية

- ج ٢٩ إن المنشأة التي تكون في تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ قد طبقت المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ على فترات التقرير السنوية التي تسبق التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧:
- (أ) يجوز لها أن تعيد تقييم ما إذا كان أحد الأصول المالية المؤهلة يستوفي الشرط الوارد في الفقرة ٢/١/٤ (أ) أو الفقرة ٢/١/٤ (أ) من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩. ولا يكون الأصل المالي مؤهلاً إلا إذا لم يكن محتفظاً به فيما يتعلق بنشاط غير متصل بال عقود الواقعة ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧. ومن أمثلة الأصول المالية التي لن تكون مؤهلة لإعادة التقييم الأصول المالية المحتفظ بها فيما يتعلق بالأنشطة البنكية، أو الأصول المالية المحتفظ بها في صناديق تتعلق بعقود استثمار تقع خارج نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧.
- (ب) يجب عليها أن تلغي تعيينها السابق للأصل المالي على أنه مقيس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان الشرط الوارد في الفقرة ٥/١/٤ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ لم يعد مُستوفي بسبب تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧.
- (ج) يجوز أن تعين الأصل المالي على أنه مقيس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في حالة استيفاء الشرط الوارد في الفقرة ٥/١/٤ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩.
- (د) يجوز أن تعين استثماراً في أداة من أدوات حقوق الملكية على أنه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عملاً بالفقرة ٥/٧/٥ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩.
- (هـ) يجوز أن تلغي تعيينها السابق لاستثمار في أداة من أدوات حقوق الملكية على أنه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عملاً بالفقرة ٥/٧/٥ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩.
- ج ٣٠ يجب على المنشأة تطبيق الفقرة ج ٢٩ على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعيينات والتصنيفات بأثر رجعي. وعند القيام بذلك، يجب على المنشأة تطبيق متطلبات التحول ذات الصلة الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي ٩. ويجب افتراض أن تاريخ التطبيق الأولي لذلك الغرض هو تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧.
- ج ٣١ لا يُطلب من المنشأة التي تطبق الفقرة ج ٢٩ إعادة عرض الفترات السابقة لإظهار أثر تلك التغيرات في التعيينات والتصنيفات. ولا يجوز للمنشأة إعادة عرض الفترات السابقة إلا إذا كان ذلك ممكناً بدون استخدام الإدراك المتأخر. وإذا أعادت المنشأة عرض الفترات السابقة، فإن القوائم المالية المعاد عرضها يجب أن تعكس جميع متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ لتلك الأصول المالية المتأثرة. وإذا لم تُعد المنشأة عرض الفترات السابقة، فيجب عليها أن تُثبت، ضمن الرصيد الافتتاحي للأرباح المبقاة (أو مكون آخر في حقوق الملكية، بحسب ما هو مناسب) في تاريخ التطبيق الأولي، أي فرق بين:
- (أ) المبلغ الدفترتي السابق لتلك الأصول المالية؛
- (ب) والمبلغ الدفترتي لتلك الأصول المالية في تاريخ التطبيق الأولي.

ج ٣٢ عندما تقوم المنشأة بتطبيق الفقرة ج ٢٩، يجب عليها أن تُفصح، في فترة التقرير السنوية تلك فيما يتعلق بتلك الأصول المالية بحسب الفئة:

- (أ) في حال انطباق الفقرة ج ٢٩(أ)، عن الأساس الذي استخدمته لتحديد الأصول المالية المؤهلة؛
- (ب) في حال انطباق أي من الفقرات ج ٢٩(أ)–ج ٢٩(هـ)؛
- (١) عن صنف القياس والمبلغ الدفترى للأصول المالية المتأثرة اللذين كانا محددين قبل تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ مباشرة؛
- (٢) عن صنف القياس والمبلغ الدفترى الجديدين للأصول المالية المتأثرة اللذين تم تحديدهما بعد تطبيق الفقرة ج ٢٩.

(ج) في حال انطباق الفقرة ج ٢٩(ب)، عن المبلغ الدفترى للأصول المالية في قائمة المركز المالي التي سبق تعيينها على أنها مقيسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عملاً بالفقرة ٥/١/٤ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ والتي لم تعد معينة على ذلك النحو.

ج ٣٣ عندما تقوم المنشأة بتطبيق الفقرة ج ٢٩، يجب عليها أن تفصح في فترة التقرير السنوية تلك عن المعلومات النوعية التي من شأنها أن تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم:

- (أ) طريقة تطبيقها للفقرة ج ٢٩ على الأصول المالية التي تغيّر تصنيفها عند التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧؛
- (ب) أسباب أي تعيين أو إلغاء تعيين للأصول المالية على أنها مقيسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عملاً بالفقرة ٥/١/٤ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩؛
- (ج) سبب توصل المنشأة لأي استنتاجات مختلفة في التقييم الجديد عملاً بالفقرة ٢/١/٤(أ) أو ٢/١/٤(أ) من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩.

ج ٣٣ أ فيما يخص الأصل المالي الملغى إثباته فيما بين تاريخ التحول وتاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧، يجوز للمنشأة تطبيق الفقرات ج ٢٨ ب-ج ٢٨ هـ (تراكب التصنيف) لغرض عرض المعلومات المقارنة كما لو كانت الفقرة ج ٢٩ قد تم تطبيقها على ذلك الأصل. ويجب على تلك المنشأة تكييف متطلبات الفقرات ج ٢٨ ب-ج ٢٨ هـ بحيث يستند تراكب التصنيف إلى الكيفية التي تتوقع المنشأة تعيين الأصل المالي بها عملاً بالفقرة ج ٢٩ في تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧.

## سحب المعايير الأخرى

ج ٣٤ يحل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ محل المعيار الدولي للتقرير المالي ٤ "عقود التأمين"، المعدّل في عام ٢٠٢٠.